

المحاضرة الأولى

خطوات المنهج العلمي

خطوات المنهج العلمي

يصطنع العلم الحديث – كما رأينا - منهج الاستقراء ، ويتمثل هذا المنهج في عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر وإجراء التجارب ثم وضع الفروض التي تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يبحث عنها وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفروض أو بطلانها توصلاً إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد العلاقات بينها .

وسنعرض هذه الخطوات فيما يلي بشيء من التفصيل :-

1- الملاحظة والتجربة :

أ- دور الملاحظة

يبدأ الاستقراء العلمي بملاحظة الظواهر على النحو الذي تبدو عليه بصفة طبيعية. وتنصب الملاحظة في أي علم من العلوم المستقلة على مجموعة الظواهر التي اتخذها ذلك العلم ميداناً له. ففي علم الفلك مثلاً تدور الملاحظة حول حركة الأرض والكواكب ، وفي علم الطبيعة تنصب الملاحظة على خواص المادة ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية المختلفة ، وفي علم الاجتماع يهتم الباحث بملاحظة المجتمع وبنيتة وظواهره والعلاقات بين أفرادها ، وهكذا الحال في كل علم من العلوم .

والملاحظة نوعان : بسيطة غير مقصودة ، وعلمية مقصودة وتقوم التفرقة بين هذين النوعين على أساس قدرة العقل على التدخل في إدراك العلاقات التي تربط بين الظواهر. فإذا كان تدخل العقل بسيطاً ، ومساهمته في فهم الظواهر محدودة كانت الملاحظة بسيطة ، وإذا كان نصيبه كبيراً في إيجاد الصلات وإدراك العلاقات بين الظواهر كانت الملاحظة علمية .

وتعرف الملاحظة البسيطة عادة بأنها الملاحظة التي لا تهدف إلى الكشف عن حقيقة علمية محددة ، أو غاية نظرية واضحة ويدخل هذا النوع من الملاحظة في نطاق المعرفة الحسية (التجريبية) التي سبق الحديث عنها والتي وصفناها أنها تقف عند بعض المواقف العلمية المحدودة والتي تبدو قاصرة تماماً في محيط التفكير النظري ومحاولة تفسير الظواهر وتعليلها.

على أن الملاحظة غير المقصودة قد تتحول في بعض الأحيان إلى ملاحظة مقصودة ، فيصل الباحث عن طريقها إلى تقرير حقائق علمية على جانب كبير من الأهمية وتتميز الحقائق بما يأتي:-

1. أنها لم تكن مقصودة بذاتها ، فهي تأتي عن غير عمد Unanticipated ذلك لأن الباحث كان يلاحظ ظاهرة أو يسعى إلى تقرير حقيقة ، فاكشف حقيقة أخرى لم يكن يسعى إليها.
2. وبأنها تدعو للدهشة (anomalous) لأن الحقيقة الجديدة قد تقلب بعض الحقائق التي تواضع عليها العرف العلمي السائد.
3. وبأنها تصبح ذات أهمية إستراتيجية من الناحية العلمية Strategic بمعنى أن الحقيقة الجديدة – بعد دراستها ومحاولة التثبت من صحتها – تصل بالباحث إلى رفض نظرية قائمة أو تقرير نظرية جديدة.

ويمكن التمثيل لهذا النوع من الملاحظات بما حدث لنيوتن حينما لاحظ تفاحة تسقط من شجرتها، فاسترعى سقوطها انتباهه ، فشرع في دراسة ظاهرة سقوط الأجسام، وانتهى من دراسته إلى تقرير قانون الجاذبية الأرضية.

ومن الأمثلة الأخرى ما حدث لأحد العلماء السويسريين حينما كان يقوم ببعض التجارب في معمله . فقد كان ممسكاً بنهايتي سلكين متصلتين بدائرة كهربائية بها جلفانومتر حساس ، فلاحظ أن إبرة الجلفانومتر تتحرك أحياناً بلا سبب ظاهر ، وقد أثارت الملاحظة اهتمامه فحاول أن يهتدي إلى سبب حدوث هذه الظاهرة ، فتبين له أن إبرة الجلفانومتر تتحرف

عندما يكون هو في حالة انفعالية كالخوف أو التألم وما إليهما ، وبما أن انحراف الإبرة معناه سهولة مرور التيار الكهربائي في اليد الممسكة بنهاية السلكين ، فإنه استنتج أن الحالة الانفعالية قد ينتج عنها سهولة مرور التيار الكهربائي في جسم الإنسان .

ونكتفي بالأمثلة السابقة للتدليل على هذا النوع من الملاحظة في الوصول إلى حقائق علمية على جانب كبير من الأهمية والخطورة وواضح من الأمثلة السابقة أنه ليس هناك تعارض بين الملاحظة العرضية والملاحظة العادية ، فالملاحظة الثانية قد تكون إمداداً للأولى ، كما أن الملاحظات العرضية التي سبقت الإشارة إليها هي التي أوحى بفرض الفروض وتنظيم التجارب وإجرائها لاستنتاج النظريات .

وتعتبر الملاحظة العلمية أعلى مكانة وأسمى درجة من الملاحظة العرضية فهي تتميز بوضوح الغاية التي تسعى إليها وهي الكشف عن الخواص الرئيسية للظاهرة المدروسة ومعرفة الظروف التي أوجبت وجودها تواصلًا لكسب معرفة جديدة وتحقيق هدف علمي محدد.

وتعتمد الملاحظة العلمية على نظريات دعمتها حقائق العلم فكثيراً ما يسترشد الباحث بإحدى النظريات العلمية في توجيه ملاحظاته إلى عوامل ومتغيرات Variables جديدة أو في تفسير ملاحظاته تفسيراً علمياً صحيحاً . وقد استفادت العلوم الطبيعية من هذا الأسلوب في البحث ، وكلما زادت قوانين العلم ونظرياته كانت الملاحظة العلمية أكثر دقة ووضوحاً.

ولا يكتفي الباحث العلمي بالحواس في ملاحظة الظواهر ، بل يستعين بأجهزة مختلفة بعضها للتكبير والتقريب بالميكروسكوب والتليسكوب ، وبعضها للقياس كالترموتر والميزان وذلك ضماناً لدقة النتائج من ناحية وتفادياً لقصور الحواس من ناحية أخرى وكلما كثرت الآلات المضبوطة والمقاييس الدقيقة كان ذلك إيذاناً بتقدم العلوم ونموها وفي ذلك يقول "كلود برناردو" : إنني اعتقد أن الكشف عن أداة جديدة للملاحظة والتجربة في العلوم التجريبية الناشئة أكثر فائدة من عدة أبحاث مذهبية أو فلسفية .

ب - دور التجربة :

لا تكتفي ألوان الملاحظة التي عرضناها في التعرف على الحقائق العلمية فقد رأينا أن الباحث في حال الملاحظة يراقب الظاهرة التي يدرسها دون أن يحدث فيها تغيير أو يعدل الظروف التي تجري فيها كما أنه يكتفي بما تقدمه له الطبيعة من ظواهر دون أن يوجد ظروفاً مصطنعة تهيب له دراسة الظاهرة على النحو الذي يريده ولذلك كان من الضروري استخدام التجارب في البحث العلمي.

والتجربة ليست إلا ملاحظة علمية تحت الضبط الناتج عن التحكم إما من جانب الباحث أو الطبيعة ، فالقائم بالتجربة يستطيع أن يعدل الظاهرة بحيث تبدو في انسب وضع صالح لدراستها ، كما أنه يستطيع أن يقرر التجربة ويعيدها تحت ظروف مختلفة ويلاحظ النتائج التي يحصل عليها في كل مرة ويقارن النتائج بعضها ببعض.

وللتجربة فضل كبير في وصول معظم العلوم وخاصة العلوم الطبيعية إلى ما وصلت إليه من تقدم ورقى ، وقد استفادت العلوم الاجتماعية كما استفادت العلوم العضوية من التجارب غير المباشرة وهي التجارب التي تمدنا بها الطبيعة دون تحكم من جانب الباحث وللتجارب غير المباشرة قيمة علمية كبرى وهي لا تقل في أهميتها عن التجارب التي يتحكم فيها الباحث بنفسه والتي تجري تحت ظروف صناعية.

وتقوم الملاحظة والتجربة في المرحلة الأولى للبحث بتوجيه تفكير الباحث إلى وضع الفروض العلمية ولذا فكل ملاحظة لا توجه تفكير الباحث إلى فكرة يمكن التحقق من صدقها بعد خطوة غير مجدية ، وكل تجربة لا تساعد على وضع أحد الفروض تعد تجربة عقيمة تافهة.

2- وضع الفروض العلمية

تعتبر الفروض العلمية مجرد أفكار مبدئية تتولد في عقل الباحث عن طريق الملاحظة والتجربة وهذه الأفكار ينبغي أن تكون قابلة للاختبار العلمي الدقيق.

وتعتمد الفروض على خبرة الباحث السابقة في موضوع بحثه وما يتصل به من موضوعات ، كما تعتمد على قدرة الباحث على استغلال معلوماته السابقة وإلمامه بمختلف جوانب الثقافة القائمة في المجتمع وقد تأتي الفروض للباحث كإلهام مفاجئ نتيجة تفكيره المستمر وبحثه المتواصل في الظاهرة التي يقوم بدراستها .

وليس الفرض قاصراً على ميدان البحث العلمي فالإنسان في حياته اليومية تعرض له أمور تحتاج إلى تفسير وتواجهه كثير من المشكلات والإنسان الواعي المستنير يواجه المشكلة بصبر وأناة ويستعين بتفكيره في مواجهة الأمور التي تعرض له فيضع احتمالات ويفترض فروضاً ثم يحاول التحقيق من صحة هذه الفروض ليستبقى منها ما يراه كفيلاً بتفسير الموقف ولذا فإننا نستطيع القول بأن التفكير السليم هو البحث العلمي السليم وأساليب البحث العلمي السليمة هي بعينها أساليب التفكير السليم.

وبالرغم من أهمية الفروض في التفكير وفي البحث العلمي فإن بعض العلماء يحاربون مبدأ فرض الفروض قائلين أنها تبعد بالباحث عن الحقائق الخارجية لأنها تعتمد على تخيل العلاقات بين الظواهر في حين أن الملاحظة والتجربة تكفيان في الكشف عن القوانين كما أنها تدعو إلى تحيز الباحث ناحية الفروض التي يضيعها مع إهمال باقي النواحي الأخرى المحتملة ومن العلماء من يكتفي بمحاربة الفروض التي لا يمكن التحقق من صحتها لأنها تحجب الحقائق وتشوهها ومنهم من يقف منها موقف الحذر ويرفض أن يعترف بوظيفتها الأساسية في المنهج العلمي .

وفي رأينا أن للفروض أهمية كبرى وخاصة في البحوث التجريبية فهي توجه الباحث إلى نوع الحقائق التي يجب أن يبحث عنها بدلاً من تشتيت جهوده دون غرض محدد كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر وقد أبرز "كلود برنارد" أهمية الفروض وضرورتها بقوله : إن المنهج التجريبي لا يتحقق إلا إذا اجتمعت فيه أمور ثلاثة هي : الحدس ، والتجربة والاستدلال، أما الحدس فهو الشعور الغامض الذي يعقب ملاحظة الظواهر ويدعو إلى نشأة فكرة عامة يحاول بها الباحث تفسير الظواهر قبل أن يستخدم التجارب وهذه الفكرة العامة أو الفرض بعبارة أدق هي أساس المنهج لأنها هي التي تثير التجارب والملاحظات وتحدد شروط القيام بها ، أما الاستدلال فيأتي بعد ذلك وهو يستخدم في استنباط نتائج الفروض لمعرفة مدى مطابقتها للتجارب.

أما من ناحية تحيز الباحث للفرض الذي يضعه فإننا نفترض في الباحث المثالية والأمانة العلمية ومن الممكن غرس الأمانة العلمية في نفس الباحث عن طريق تعويده على الدقة في الملاحظة وتدريبه على طرق البحث السليمة كما أن من الممكن ضمان الموضوعية العلمية باستخدام وسائل دقيقة للقياس .

ومن الضروري ألا يتسرع الباحث في وضع الفروض وأن يستمدّها من الملاحظات والتجارب التي يقوم بها وألا يجعلها مخالفة للحقائق المقررة والقوانين العلمية كما يجب عليه أن يصوغ الفروض بطريقة تجعلها قابلة للاختبار .

3- اختبار الفروض

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث فالفرض في حد ذاته ليست له قيمة علمية ما لم تثبت صحته إثباتاً موضوعياً مقنعاً وغالباً ما يؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة وذلك للتأكد من صدقه والتثبت من صحته.

وتهدف التجربة إلى التعرف على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب الظاهرة التي تدرسها بدلالة جانب أو متغير آخر في حالة ثبات سائر المتغيرات فإذا كنا ندرس مثلاً أثر الوراثة والبيئة في السلوك الإجرامي أو في الذكاء فإننا نحاول تثبيت أحد المتغيرين لندرس أثر الآخر ولقد سار العلماء في هذا الاتجاه حينما حاولوا معرفة أثر البيئة في الذكاء فإنهم ثبتوا عامل الوراثة بإجراء أبحاثهم على التوائم المتشابهة التي تمت تنشئتهم في بيئات منفصلة وحينما درسوا أثر الوراثة في الذكاء فإنهم ثبتوا عامل البيئة وأجروا أبحاثهم على أطفال منتسبين لأباء مختلفين وأجريت تنشئتهم معاً كما هو الحال في أطفال الملاجئ.

وبالرغم من أن بعض البحوث العلمية لا تشتمل على التجريب أو الدراسات المعملية وتعتمد على مناهج أخرى كالمنهج التاريخي مثلاً إلا أن التجريب يعد إحدى الدعائم القوية التي تعتمد عليها العلوم وبفضله وصلت الكثير من العلوم إلى درجة كبيرة من التقدم والرقى.

ومن الأمور الهامة في البحوث التجريبية أن تكون هناك قواعد عامة يسترشد بها الباحث في التحقق من صحة الفروض التي يختبرها وتعتبر طريقه الحذف Elimination من الطرق المتبعة في البحوث العلمية التي تحاول إيجاد العلاقة بين عامل واحد وبين الظاهرة موضوع الدراسة وتنحصر هذه الطريقة في أن يضع الباحث جميع الفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة ثم في حذف الفروض التي لا يؤيدها الواقع.

أو التي يمكن إثباتها وكثيراً ما يتمخض هذه الطريقة في العلوم الطبيعية عن استبقاء فرض واحد يقوم عليه البرهان بطريقة عملية أما إذا ثبت خطأ الفروض جميعاً فمعنى ذلك أن الباحث لم يستوعب جميع الحلول الممكنة ولم يصل بعد إلى الفرض الصحيح والواجب عليه أن يعيد الملاحظات والتجارب ويضع فروضاً جديدة ثم يحاول التحقق من صدقها حتى

يصل إلى الفرض الذي يمكن إثبات صحته إثباتاً علمياً وقد وضع كل من "فرنسيس بيكون" F. Bacon و"جون ستيوارت ميل" S. Mill قواعد للتحقق من صدق الفروض باستخدام المنهج التجريبي سنشير إليها فيما بعد.

ومن الضروري عند إجراء التجارب العلمية ألا يختبر الباحث أكثر من فرض واحد في الوقت نفسه ولا ينتقل من فرض إلى آخر إلا إذا تأكد من خطأ الفرض الأول، ومن الضروري أيضاً ألا يقتنع الباحث باختيار الأدلة الموجبة التي تؤيد الفرض لأن دليلاً واحداً يتنافى مع الفرض كقبل بنقضه ولو أيدته مئات الشواهد ، فإذا وجد قتيلاً مصاباً بطلقة نارية في صدغه الأيسر وظهر أن البندقية التي استخدمت في الإصابة ملك للقتيل وأن أصدقاء القتيل الموثوق بصحة كلامهم يذكرون أنه كان مكنباً بسبب وفاة زوجته وأن القتيل ذهب إلى محاميه في اليوم السابق لمقتله لكي يرتب الأمور الخاصة بوصيته ثم تبين أن ذراع القتيل اليسرى كانت مشلولة منذ سنوات فبالرغم من أن معظم الأدلة تؤيد فرض القاتل بأن القتيل قد انتحر إلا أن الدليل الذي يقول بأن ذراع القتيل اليسرى كانت مشلولة منذ سنوات يكاد ينفي الفرض نهائياً إذ أنه ليس من المحتمل أن يستخدم القتيل ذراعه المشلولة في إطلاق الرصاص على صدغه الأيسر.

ومن الضروري أيضاً ألا يتحيز الباحث لفرضه بل يكون على استعداد تام لأن يستبعد جميع الفروض التي لا تؤيدها نتائج التجارب والملاحظات العلمية فالعلم لا يستفيد فقط من الفروض الصحيحة وإنما يستفيد أيضاً من الفروض التي يثبت بطلانها فعن طريق المحاولة والخطأ يستطيع الباحث أن يصل إلى الفرض الصحيح وقد قيل أن كلير لم يهتد إلى القول بأن مدارات الكواكب السيارة لها شكل بيضوي إلا بعد أن اختبر تسعة عشر فرضاً متتالية كان آخرها الفرض الصادق ثم إن الباحث كلما أثبت خطأ فرض من الفروض اقترب في بحثه من الحقيقة وللتدليل على هذا القول نضرب مثلاً لما حدث في مصنع "هاوثورن" التابع لشركة " ويسترن اليكتريك " Western Electric بالولايات المتحدة ففي الفترة بين 1927 ، 1932 أجريت تجارب في ذلك المصنع كان الهدف منها دراسة الصلة بين الكفاية الإنتاجية وبين الظروف الفيزيائية للعمل والصلة بينها وبين التعب والملل وطول ساعات العمل اليومي وفترات الراحة ومستوى الأجور .

وقد افترض الباحثون وجود صلة وثيقة بين إنقاص ساعات العمل وإدخال فترات للراحة وزيادة الأجور وبين زيادة الكفاية الإنتاجية لدى العمال ولإجراء التجربة اختار الباحثون ست عاملات ووضعوهن في حجرة اختبار خاصة فلاحظ الباحثون أن زيادة الإضاءة تؤدي إلى زيادة في كفايتهن وكلما امتد التحسين إلى ظروف خارجية أخرى كإدخال فترات للراحة أو إنقاص ساعات العمل أو زيادة الأجر أطررت الزيادة في الكفاية الإنتاجية في كل مرة يدخل فيها تحسين جديد غير أن الباحثين لاحظوا شيئاً لم يكونوا يتوقعونه ذلك أن العاملات كانت كفايتهن الإنتاجية تستمر في التحسن حتى بعد أن أعيدت ظروف العمل إلى ما كانت عليه من قبل أي بدون فترات للراحة وبدون تقليل لساعات العمل اليومية أو الأسبوعية.

وقد حاول الباحثون الاهتداء إلى الحقيقة العلمية فوضعوا فروضاً جديدة ثم تبين في النهاية أن السبب في زيادة الكفاية الإنتاجية لا يرجع إلى الظروف والبواعث الخارجية بقدر ما يرجع إلى ارتفاع الروح المعنوية لدى العاملات فقد شعرن أنهن نخبة اختيرت من بين زميلاتهن للتجربة وأن المصنع يهتم بهن كأفراد لا كمجرد آلات في المصنع كما نشأت بين الفتيات الست علاقات أولية كان لها أثرها في تقوية روحهن المعنوية لذا زاد تحمسهن للعمل وبعبارة أخرى وجد الباحثون أن الفرض الصحيح يشير إلى أن العوامل الحاسمة في زيادة القدرة الإنتاجية نفسية اجتماعية وليست مادية.

وإذا وجد الباحث أمامه فرضين متناقضين فعليه أن يبرهن على خطأ أحدهما حتى يتأكد من صدق الآخر وإذا وجد الباحث أن التجارب تؤيد صحة الفرض الذي وضعه فعليه أن يقوم بإحصاء جميع الفروض المرتبطة بالفرض الأول ثم يتأكد من صدقها لاكتشاف القانون الذي تخضع له الظاهرة التي يقوم بدراستها.

ويشترط في التجارب أن تكون موضوعية غير متأثرة بذات الباحث وأهوائه ويقضى هذا من القائم بالتجربة أن يتوخى الدقة في التعبير عن النتائج التي يحصل عليها وأن يكون منزهاً عن الغرض حتى يرى الأشياء على حقيقتها لا كما يود هو أن يراها وأن يكون أميناً في عرض النتائج حتى يستفيد بها غيره من الباحثين فليست حقائق العلم وفقاً على فرد دون فرد أو شعب دون آخر وإنما هي تراث مشترك بين الإنسانية جمعاء.

4- الوصول إلى تعميمات علمية

إذا أيدت التجارب والملاحظات صحة فرض من الفروض دون أن يوجد فرض آخر يناقضه أو يتعارض معه فإن الفرض الصادق ينتقل إلى مرحلة القانون وكثيراً ما توجي عدة فروض صحيحة بتكوين قانون واحد كما توجي فروض غيرها بتكوين قانون ثان وثالث وهكذا ، وكلما تقدم علم من العلوم حاول الإقلال من عدد القوانين المستقلة فيه ، ومد نطاق العلاقات القائمة بينها وذلك بالربط بينها في قانون عام واحد يطلق عليه قانون القوانين ، ويمتاز هذا القانون الأخير عن غيره من القوانين الجزئية بأنه أكثر عمومية وأكثر تجريداً وقد اقترب علم الفيزياء شيئاً ما من هذا الكمال وبلغ مرحلة من

النمو تسمو على ما بلغه أي علم آخر وذلك لتقدم وسائل القياس فيه ولأن العلماء توافروا على تهذيب قوانينه منذ زمن طويل.

وقد سبق أن بينا أنه بفضل منهج الاستقراء الناقص يستطيع الباحث أن يربط بين الحقائق الفردية المتفرقة التي يجمعها ولا يقتصر على الحالات التي يدرسها، بل يضع القوانين التي تنطبق على الحالات المشابهة والتي لم تدخل في نطاق بحثه ، والباحث الذي يقتصر على جمع الحقائق ويتركها منفصلة عن بعضها دون أن يربط بينها ودون أن ينتقل من الحقائق التي درسها إلى الحقائق المجهولة التي لم تدخل في نطاق بحثه يكون شأنه كمن يعتقد أن البناء قد تم حين يتم له جمع الأحجار ، غير أن العلم لا يكوم الحقائق كقوالب الطوب وإنما يصل بينها ليقيم بناء متكامل على أساس التعميمات.

ولا ينتهي المطاف بالعلماء عند وضع القوانين العلمية ، فاكشف القوانين يدعو إلى وضع النظريات التي تعمل على تفسير الحقائق والقوانين. والنظرية تصبح أكثر احتمالاً إذا فسرت أكبر عدد من الحقائق والقوانين ، ومجال تكوين النظريات مجال هام للتفكير العلمي والتفكير النظري والخلق هو في رأي " ثالكوت بارسونز " أعلى مراتب النشاط الفكري في المبادئ العلمية. ولا ينبغي أن يقلل من شأنه اعتقاد البعض بأنه لا يعتمد على الحقائق قدر اعتماده على التفكير الفلسفي. فالواقع أنه لا تعارض مطلقاً بين الحقيقة والنظرية العلمية فكلاهما مكمل للآخر متمم له ، والنظرية العلمية لا تقوم إلا على أساس من الحقائق الموضوعية ولا يكتب لها البقاء إذا كانت تحتوي على عناصر غيبية لا تخضع للبحث العلمي أو للتجريب ، وما لم تتأيد بالحقائق الجديدة التي يصل إليها العلماء كما أن الحقيقة في حد ذاتها لا تصبح لها قيمة علمية إلا إذا ارتبطت مع غيرها من الحقائق في إطار نظري وما لم تساعد على إثبات أو رفض نظرية قائمة أو تؤدي إلى اكتشاف قوانين ونظريات جديدة.

المحاضرة الثانية

القوانين والنظريات العلمية

مقدمة

سبق أن بينا أن العلم يصطنع منهج الاستقراء الناقص للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم ظواهر الحياة ، وأنه لا يقف عند الحالات الجزئية التي يتعرض لدراساتها بل يحاول الربط بينها وبين الحالات المتشابهة التي لم يتعرض لها بالدراسة والبحث عن طريق التعميم.

وقد أوضحنا في المحاضرة السابقة خطوات المنهج العلمي والطريقة التي يسير عليها الباحث العلمي للوصول إلى القوانين والنظريات العامة ، وسنحاول في هذا الفصل تحديد خصائص القوانين والنظريات العلمية ومدى الفائدة التي تحققها في مجال العلم والعمل.

أولاً: مفهوم القوانين

• تعريفها وأنواعها

يعرف القانون بأنه عبارة عن " علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر " والقوانين العلمية نوعان : سببية ووظيفية ، والقانون السببي هو الذي يعبر عن كل علاقة ثابتة بين ظاهرتين يؤدي التغير الذي يطرأ على خواص إحداهما إلى تغير في خواص الظاهرة الأخرى ، وقد عرف جون ستورانت ميل السبب بأنه "ظاهرة أو مجموعة ظواهر تلزم عنها ضرورة ظاهرة أخرى تكون بمثابة نتيجة لها" كالحرارة بالنسبة إلى تمدد الأجسام الصلبة أو النار بالنسبة إلى التبخر وينطوي مفهوم السبب على معاني القدرة على التأثير فالحاررة قادرة على التأثير في الأجسام الصلبة وجعلها تتمدد بالضرورة وكذلك الحال بالنسبة للنار وقدرتها على التبخر.

ويعبر القانون الوظيفي عن العلاقات بين الظواهر دون أن يشرح سلوك تلك الظاهرة من الناحية السببية ، وتعتبر العلاقة الوظيفية عن كل ترابط بين ظاهرتين توجدان في آن واحد وتتغيران تغييرا نسبيا بحيث تعد كل منهما شرطا في الأخرى، دون إمكان القول بأن إحداها مقدمة والأخرى نتيجة ، فقانون الضغط الجوي مثلا يعبر عن علاقة وظيفية تربط بين الضغط وبين ارتفاع الزئبق في البارومتر بمعنى أن كل ارتفاع أو انخفاض في الضغط يصاحبه في الوقت نفسه ارتفاع أو انخفاض للزئبق في أنبوبة البارومتر.

هذا ومن الممكن القول بأن الاتجاه إلى وضع قوانين سببية يؤدي بالباحثين في كثير من الأحيان إلى أخطاء أو مواقف متحيزة كان يمكنهم التخلص منها بسهولة لو أنهم اتجهوا إلى وضع قوانين وظيفية هدفها إيجاد الارتباطات القائمة بين الظواهر. فالقانون السببي يفسر حدوث الظاهرة بسبب واحد، نهائي ، وقاطع وهو في معظم الأحيان مستحيل بالنسبة لظواهر الكون، ولو تناولنا ظاهرة طبيعية معقدة مثل حالة الطقس لوجدنا أن العوامل التي تتدخل فيها تبلغ من التشابك حدا يستحيل معه الكلام عن سبب في هذا الصدد ، على حين أن فهم حالة الطقس عن طريق تحديد مدى ارتباطها بمختلف العوامل المؤثرة فيها كالحرارة والرطوبة والضغط... إلخ يؤدي إلى إلقاء ضوء واضح على المشكلة موضوع البحث.

وفي العلوم الإنسانية تبدو فكرة الارتباط بالقياس الى فكرة السببية أوضح بكثير ، خذ مثلاً محاولات العلماء تعديل ظاهرة الإجرام فكثير من هؤلاء العلماء يأتون بقوانين ونظريات يتضمن كل منها سبباً واحداً يعللون به هذه الظاهرة كعوامل البيئة الاجتماعية أو الأسرة أو العامل الاقتصادي أو الوراثي أو التكوين الجسمي ولكن الواقع يثبت دائماً أن ظاهرة الجريمة من الصعب إرجاعها إلى عامل واحد فقط وعلى العكس من ذلك فإننا لو بحثنا هذه الظاهرة من خلال فكرة الارتباط أي إذا حددنا مقدار ارتباطها بالعامل الاقتصادي وبعامل تفكك الأسرة وغيرها من العوامل لوصلنا إلى نتائج عظيمة الفائدة دون أن نقيد أنفسنا بعامل واحد له طبيعة مطلقة .

وقد عارض كثير من المفكرين من بينهم "جون ستيفورات ميل وأوجيست كونت وديفيد هيوم" فكرة القوانين السببية قائلين : أنه إذا كان العقل البشرى في صباه يميل إلى التساؤل عن العلل والأسباب كما هو الحال عند البدائيين والأطفال فإن من الواجب في مرحلة النضوج العلمي أن يقتنع بالتساؤل عن العلاقات .

ويرى " برتراند راسل " أن القانون السببي ليس جديراً بأن يسمى قانوناً لأنه يتضمن فكرة الضرورة فمن المحتمل جداً ألا يؤدي السبب إلى نتيجته كما أن من العسير أن نجد حادثة واحدة تعد سبباً في حادثة أخرى.

أما أوجيست كونت فيرى أن العلم الوضعي لا يتجه إلا إلى الظواهر وإلى العلاقات بينها أما محاولة الكشف عن الأسباب فهي في نظره من مخلفات عصر التفكير الغير علمي ذلك التفكير الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي أو الميتافيزيقي.

هذا ومن الملاحظ أن العلوم المتقدمة قد استعاضت عن القوانين السببية بالقوانين الوظيفية ولم تعد القوانين العلمية تبحث عن علل الظواهر بل صارت تهتم بدراسة نظام الظواهر وطريقة تشابكها وأنواع العلاقات القائمة بينها.

ثانيا : خصائص القوانين

• خصائصها

1- تعبر القوانين العلمية عن سلوك ظواهر مقيدة تحت ظروف معينة ومن الخطأ الاعتقاد بأن القوانين العلمية مطلقة بمعنى أنها غير محدودة بحدود الزمان والمكان والحقيقة أن قوانين العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية نسبية وغالبا ما تكون محدودة بحدود المكان والزمان فالقانون الذي ينطبق على ظاهرة معينة في مجتمع معين قد لا ينطبق على نفس الظاهرة في مجتمع آخر والقانون الذي ينطبق على ظاهرة معينة في مجتمع معين في فترة معينة قد لا ينطبق على نفس الظاهرة في نفس المجتمع ولكن في فترة زمنية أخرى.

2- القوانين العلمية تقريبية فهي تعتبر عن مقدار معرفة الباحثين للظواهر التي يقومون بدراستها ولما كان من الممكن أن تتسع دائرة هذه المعرفة فإن هذه القوانين تتعرض للتعديل والتبديل لتصبح أكثر دقة وصدقا ولكنه على الرغم من ذلك لا تصل أبدا إلى درجة الدقة المطلقة.

ومما يساعد على عدم دقة القوانين العلمية أن العالم يستنبطها من نتائج الملاحظات والتجارب التي يقوم بها . وهذه النتائج ليست في الغالب إلا نتائج تقريبية نظراً لأن أدوات القياس التي تستخدم في التجارب ليست دقيقة كل الدقة ، وكل تحسين يطرأ على المقاييس والأدوات العلمية يؤدي إلى تعديل في صيغ القوانين التي سبق تحديدها .

ويعبر "برتراند راسل" عن هذا المعنى بقوله : إن العلم الدقيق تسببط عليه فكرة التقريب . وإذا أخبرك أحد من الناس أنه يعرف الحقيقة عن أي شيء فنق بأنه رجل غير دقيق.. ولا يوجد إنسان علمي في روجه يؤكد أن ما يعتقد الآن في العلم هو الحق تماماً بل هو يؤكد أنه مرحلة في الطريق إلى الحق التام .

3- حينما تتغير صيغ القوانين فليس معنى ذلك أن العلم يلقى بالقوانين القديمة جانبا بل يضع شيئا أدق منها قليلا . ويقرب "برتراند راسل" هذه الفكرة إلى الأذهان بالمثال التالي: إنك أن قست نفسك بجهاز تقريبي فعرفت أن طولك ستة أقدام بالضبط لم تفترض - أن كنت حكيما - أن طولك ستة أقدام بالضبط بل تفترض أن طولك يتراوح مثلا بين خمسة أقدام وإحدى عشرة بوصة وبين ستة أقدام وبوصة واحدة وإذا قيس طولك بعناية فظهر أنه يبلغ خمسة أقدام، 11.9 بوصة فلا تظن أن هذا قد ألقى بالنتيجة السابقة عرض الحائط فالنتيجة السابقة كانت تقول بأن طولك يبلغ ستة أقدام وقد ظل هذا صحيحا وأمر التغيرات في القوانين العلمية يشبه ذلك تماماً.

ثالثاً: أهمية القوانين

1. لما كانت القوانين تيسر لنا ضم عدد كبير من الحقائق في صيغة واحدة فإنها تحقق لنا نوعاً من الاقتصاد الفكري الثمين وتسهل لنا معرفته كثير من الحقائق التي تشتمل عليها.
2. تهيب القوانين العلمية للإنسان فهم كثير من الحقائق التي عجز العقل الإنساني عن تفسيرها فترة طويلة من الزمان كما تمسح له بالكشف عن علاقات جديدة مثال ذلك قانون باستير القائل بأن الجراثيم هي سبب التعفن كان سبباً في فهم كثير من الظواهر كظاهرة تعفن السوائل والأجسام العضوية وانتشار الأوبئة كما أنه استخدم في الكشف عن كثير من الحقائق المتعلقة بالبكتريا والطفيليات وأصل الأمراض .
- ونظراً لما للقوانين من أهمية نظرية كبرى فإن جميع العلوم على اختلاف موضوعاتها تسعى إلى تحديد القوانين التي تخضع لها الظواهر التي تقوم بدراستها، فعلم الكيمياء مثلاً حينما يدرس ظواهر المادة إنما يقوم بذلك لكي يستخلص منها القوانين التي تخضع لها تلك الظواهر، وعلم الاجتماع لا يدرس الظواهر الاجتماعية كحقائق متفرقة وإنما يدرسها ليصل إلى القوانين العامة التي تفسر بمقتضاها المجتمعات الإنسانية المختلفة وهكذا الحال في جميع العلوم.
- 3- للقوانين قيمة علمية كبرى نظراً لأنها تسمح لنا بأن نتنبأ بما سوف يطرأ على الظواهر من تغيرات في المستقبل وقد هيأت هذه المعرفة للإنسان سبيل السيطرة على الطبيعة وتستخيرها لخدمة البشرية والتنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها ورسم أحسن الحلول لمواجهتها والتغلب عليها.

رابعاً: تعريف النظرية العلمية

يمكن تعريف النظرية بأنها " عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعه من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط ، وبأنها " مجموعة من القضايا تتوافر فيها شروط متعددة من أهمها : أن تكون القضايا مستندة إلى أفكار محددة تماماً ، وأن تكون القضايا متسقة الواحدة مع الأخرى وأن تكون على صورة يمكن أن تستمد منها التعميمات بإتباع الأسلوب الاستقرائي ، وأن تكون القضايا المكونة للنظريات ذات فائدة بحيث يمكن أن تقود الباحثين إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة وبأنها "تفسير لظاهرة معينة من خلال نسق استنباطي deductive system وبأنها "مجموعة من القضايا التي ترتبط معا بطريقة علمية منظمة والتي تعمل على تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات"، وبأنها " عبارة عن مجموعة مترابطة من التعريفات definitions والمفاهيم concepts والقضايا propositions التي يكون رؤية منظمة للظاهرة عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها".

ووفقاً للتعريفات السابقة فإن بناء النظرية العلمية يستلزم توفر العناصر الآتية :-

1. وجود إطار تصوري conceptual scheme أو مجموعة من المفاهيم تتناول موضوع النظرية ويمكن أن يميز في بناء النظرية بين نوعين من المفاهيم يعرف أولهما بالمفاهيم الوصفية وهي التي تتناول موضوع النظرية كمفهوم الانتحار والفردية والتكامل والأمثال واللامعيارية ويعرف الثاني بالمفاهيم العلمية أو الواقعية ومن أمثلته معدل الانتحار وانتشار البروتستنتية ويطلق على النوع الأخير اصطلاح المتغيرات.
- وتقتضى صياغة النظرية ضرورة التحديد الإجرائي لكافة المفاهيم التي تتضمنها النظرية بل ويقتضى الأمر في نظر بعض الإجراءيين operationalists ضرورة ربط كل مفاهيم النظرية ربطاً مباشراً بالشواهد الامبيريقية ويترتب على ذلك ضرورة منطقية أخرى وهي خضوع كل التعميمات التي يحتويها بناء النظرية للاختيار الامبريقي في ضوء الوقائع المشاهدة.

2- اشتغال النظرية على مجموعة من القضايا بحيث تقرر كل قضية علاقة معينة بين متغيرين على الأقل، مثال ذلك القضية القائلة بأنه كلما ازداد انتشار العقيدة البروتستنتية زادت النزعة الفردية ، والقضية التي تقول بأنه كلما ازداد انتشار العقيدة البروتستنتية ازداد الميل إلى الانتحار .

3- ترتيب القضايا التي تشكل النظرية في نسق استنباطي (استنتاجي) أي وضع المقدمات في البداية ثم الانتقال منها إلى النتائج، ومن الضروري عند بناء النظرية مراعاة مبدأ عدم التناقض وهو ما يعرف بمبدأ " الاتساق المنطقي " أي استنباط كل قضية من القضية التي تسبقها حتى تصل إلى أدنى المستويات.

4- قيام النظرية بتفسير الوقائع التي تشتمل عليها وكلما فسرت النظرية قدرا أكبر من الوقائع زادها ذلك قوة وقيمتها.

وبناء النظرية العلمية يعتمد على جهد عقلي تركيبي من جانب الباحث يتميز بالنظرة الكلية إلى الحقائق الجزئية ويحرص على تنظيم الأجزاء في نطاق كل موحد ولذا تعتبر دائما أعلى مستويات المعرفة.

ولتوضيح هذا القول نضرب المثال التالي بنظرية إميل دور كايم في الانتحار قام دور كايم بدراسة ظاهرة الانتحار معتمدا على الإحصائيات والأرقام فلاحظ أن معدل الانتحار يختلف من مجتمع لآخر ومن جماعة لأخرى، فمعدل الانتحار في المجتمعات البدائية والريفية أقل منه في المجتمعات المتحضرة ، كما أن معدل الانتحار بين المتزوجين أقل منه بين العزاب ، وبين المتزوجين ذوى الأطفال أقل منه بين من لم ينجبوا، ويصل المعدل إلى أقل نسبة بين الأشخاص المتزوجين الذين يعملون عائلات كبيرة كما وجد أن الانتحار بين المفكرين الأحرار يصل إلى أعلى نسبة يلي ذلك الانتحار بين البروتستانت ثم الكاثوليك وأن أقل نسبة هي التي توجد بين اليهود .

وقد حاول دور كايم أن يفرد كل تلك الحقائق الجزئية مبتعدا عن التفسيرات السيكولوجية والبيولوجية والكونية فوضع نظريته التي تقول بأن الميل إلى الانتحار يتناسب عكسيا مع درجة التكامل الاجتماعي ، فكلما زادت درجة التضامن الاجتماعي في أية جماعة أنخفض معدل الانتحار، ويلاحظ أن هذه النظرية تفسر الحقائق الكثيرة التي وجدها دور كايم عن اختلاف معدلات الانتحار ، فالتكامل الاجتماعي في المناطق الريفية أقوى منه في المناطق الحضرية ، والمتزوجون يرتبطون بروابط أسرية قوية تؤلف بينهم بخلاف الحال بين العزاب، والكاثوليكية تؤدي إلى تكامل اجتماعي أكبر مما تؤدي إليه البروتستانتية التي تتميز بالطابع الفردي كما أن شعور اليهود بالاضطهاد المزعم هو الذي يجعلهم يرتبطون مع بعضهم مع بعضهم ارتباطاً وثيقاً.

خامسا: شروط النظرية العلمية

يشترط في النظرية العلمية الصحيحة ما يأتي :-

1. الإيجاز : يجب أن تكون النظرية العلمية موجزة في التعبير عن الحقائق التي تشتمل عليها وفي بيان الغرض الذي وضعت من أجله.
2. الشمول : يجب أن تشتمل النظرية على جميع الحقائق الفرعية التي تنطوي عليها وأن تفسر أكبر عدد من الظاهر فنظرية دور كايم في الانتحار مثلا تشتمل على كثير من الحقائق الفرعية وتعمل على تفسيرها جميعا .
3. الإنفراد: يجب أن تتفرد النظرية بتفسير الحقائق التي تشتمل عليها فوجود نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق التي تفسرها النظرية الأولى يضعف الأهمية العملية للنظريتين ويلاحظ أن تقدم الدراسة والبحث في موضوع ما يؤدي إلى اختفاء ظاهرة التفاوت الكبير بين النظريات.

4. القدرة على التنبؤ : يجب أن تساعد النظرية العلمية على التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة قبل حدوثها فإذا ظهر أن التنبؤات صحيحة ازدادت قوة وبقينا.

خصائص النظرية

تتشارك النظرية العلمية مع القوانين في كونها نسبية وتقريبية إلا أنها في الوقت نفسه أقل تأكيداً من القوانين، ولذا ينظر إليها على أنها فرض من الدرجة الثانية. ويعبر أوجست كونت عن هذا المعنى بقوله : أن المعاني المطلقة تبدو لي مستحيلة جداً إلى درجة أنه على الرغم من دلائل الصدق التي أراها في نظرية الجاذبية ، فإنني لا أكاد أجرو على ضمان استمرارها .

ويقر : سوليفان Sullivan في كتابه " حدود العلم " أن النظرية العلمية الحقة ليست إلا فرضاً عاملاً ناجحاً وأنه لاحتمال كبير جداً أن كل النظريات العلمية خاطئة. ويربط أندروز بينها وبين التجربة فيقول : النظريات تقترح نموذج المتاهة والتجربة تقدر المسالك المسدودة والمختصرة فإذا تبين أن المتاهة لا تحتوي إلا على مسالك مسدودة عدلت أو تركت أو هذا ما ينبغي أن يحدث.

ويزداد يقين العلماء بالنظريات كلما أيدتها التجارب من ناحية وكلما فسرت أكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى، ولا بد للنظريات أن تتطور دائماً مع تطور العلم وابدلنا تاريخ أي علم من العلوم على أن نظرياته تتطور مع الزمن، ولهذا يقول كلود برنارد : أن النظريات العلمية ليست إلا درجات نستريح لديها حتى نتقدم في البحث وهي تعبر عن المرحلة الراهنة لمعرفتنا ولذا يجب ألا نؤمن بها إيماناً بعقائد الدين وأن نعدلها تبعاً لتقدم العلم.

سادساً: أهمية النظرية العلمية

تقوم النظريات العلمية بعده وظائف أهمها

1-تحدد النظرية ميادين الدراسة في مختلف العلوم كما تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يتجه إليها الباحث في ميدان دراسته، وبدون النظرية تتداخل ميادين البحث وتتلاشى الحدود التي تفصلها بعضها عن بعض.

فالظاهرة الواحدة أو الموضوع الواحد يمكن أن ينظر إليه من زوايا مختلفة فموضوع التلفزيون مثلاً قد يدرسه عالم الاجتماع من ناحية تأثيره في قضاء الناس لأوقات فراغهم ، وقد يدرسه عالم النفس من ناحية تأثير برامجه في سلوك الأفراد ، وقد يدرسه عالم الاقتصاد كإحدى السلع المتأثرة بقانون العرض والطلب كل حسب تخصصه ووفق النظريات التي يسترشد بها في بحثه والتي تحدد ميدان دراسته.

ولا ريب في أن النظريات العلمية توجه تفكير الباحثين ناحية الموضوعات التي تشتمل عليها وكثيراً ما تحدث تلك النظريات ثورة كاملة في نطاق العلم ذاته . مثال ذلك نظرية دارون في النشوء والارتقاء فقد كان لهذه النظرية أثر عميق في توجيه التفكير الإنساني وفي توجيه الدراسات المتعلقة بأصل الإنسان وبيئته وجهة جديدة بحيث دارت حولها كثير من البحوث البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، كذلك الحال بالنسبة لنظرية التعاقد الاجتماعي والنظرية البيولوجية والنظرية الأنثروبولوجية التي حددت اتجاهات الدراسة والبحث في علم الاجتماع لفترة طويلة وفي علم النفس ، وكان للنظريات المختلفة التي ظهرت في أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي كالنظرية التركيبية التي تهتم بتحليل الشعور والحالات الشعورية والنظرية الوظيفية التي تهتم بوظيفة العلمية السيكولوجية قبل الاهتمام بالتركيب والنظرية الترابطية والنظرية السلوكية إلى آخر تلك النظريات أثر كبير في تحديد اتجاهات الدراسة والبحث في علم النفس وهكذا الحال في مختلف الميادين.

2- تقدم النظرية عدداً كبيراً من المفاهيم والمصطلحات العلمية التي لا غنى عنها لأي علم من العلوم ويزيادة المفاهيم والمصطلحات التي تقدمها النظريات تنمو العلوم وتتقدم سريعاً فكل مفهوم concept يتضمن خبرة اجتماعية وعلمية طويلة وهو بمثابة تلخيص لكثير من الحقائق التي تشتمل عليها النظرية العلمية.

3- تقوم النظرية بتلخيص كثير من الحقائق العلمية وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها فمن العسير على أي باحث أن يقف على جميع التفاصيل المتعلقة بالظواهر بسبب كثرتها وتشعبها كما أن الحقائق لا تصبح لها دلالة علمية إلا إذا ارتبطت مع غيرها من الحقائق في إطار نظري شامل.

ولذا فإن النظرية تقوم بتلخيص الحقائق وتعمل على تصنيفها والربط بينها في إطار علمي متكامل.

4- تكشف النظرية عن مدى القصور في المعارف العلمية لأنها بتلخيصها للحقائق العلمية المعروفة تشير إلى النواحي التي لم تبحث من قبل وهذه النواحي قد تكشف عن حقائق لها دلالتها العلمية إذا خضعت للبحث العلمي الدقيق.

فقد تشير إحدى النظريات إلى العلاقة القائمة بين الجريمة والطبقة الاجتماعية فيبين أحد الباحثين المدققين في الجريمة أن النظرية لا تحيط إلا بجرائم المحترفين فيحاول أن يكشف عن أنواع أخرى من الجرائم وهذا ما فعله " سذرلاند Sutherland فاكشف نوعاً آخر من الجرائم أطلق علي " جرائم الخاصة collar crime white وقد دل هذا الاكتشاف على أن خرق القانون سائد في طبقات القادرين اقتصادياً إلا أن الجماعة تحترم الأغنياء ومن ثم تتسامح معهم.

وقد تشير نظرية أخرى إلى أن الجريمة في المدينة ذات طابع مادي، فيرى أحد الباحثين أن هذه النظرية لا تكشف عن طابع الجريمة في الريف كما أنها لا تكشف عما إذا كانت ظروف الحياة بالمدينة هي التي تدعو للجريمة المادية أم أن ذوى الاستعدادات والميول الإجرامية هم الذين يتجهون إلى المدينة فيحاول الكشف عن هذه الحقائق والوصول إلى نتائج جديدة.

من هذا يتضح أن النظرية العلمية تفيد في الكشف عن نواحي القصور في المعرفة العلمية وبذلك تفتح مجالات جديدة للدراسة والبحث وقد توحى النظرية بفروض جديدة وتقضى هذه بدورها إلى معرفة بعض الظواهر الخفية التي يمكن دراستها وتحليلها وإلى الكشف عن بعض القوانين الجزئية التي يمكن إرجاعها إلى النظرية العلمية فتزداد هذه قوة ويقينا.

5- تساعد النظرية على التنبؤ بما يمكن أن يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة وأساس التنبؤ هنا هو الانتقال من الحالات المعلومة إلى الحالات المجهولة أو الحالات المشابهة، فالنظرية الايكولوجية في الجريمة مثلاً تذهب إلى أنه في خلال عمليات التحضر ونمو المدن تظهر مراكز تجمع في مناطق معينة تسودها التقاليد والقيم الإجرامية وهي ما أطلق عليها "كليفورد شو" اسم شقة الجريمة Delinquency Area ويرى " شو" أن هذه الشقة تتميز بالمباني المتهاكة والازدحام بالسكان وقربها من الأحياء الصناعية والتجارية بالمدينة ، وتتميز من الناحية الاجتماعية والخلقية بضعف الروادع والقيم السائدة مما تجعل منها جيباً معزولاً عن الجو الخلقي العام وعن قيم الجماعة وقوانينها.

فهذه النظرية تنطبق على كثير من المدن الصناعية الحديثة وتساعد على التنبؤ بما قد يحدث من مشكلات في مناطق المدينة المختلفة خلال عمليات التحضر وبالمثل يمكن الاستفادة بالنظريات العلمية المختلفة قبل حدوثها ، فإذا طابق التنبؤ الواقع ازدادت صحة النظرية وازدادت أهميتها.

6- يمكن الاستفادة بالنظريات العلمية في مجال التطبيق وبفضلها يستطيع الإنسان أن يتحكم في ظواهر الطبيعة المختلفة ويوجهها لخدمة الإنسانية ويتنبأ بالمشكلات قبل حدوثها ويضع أحسن الحلول لمواجهتها

المحاضرة الثالثة

الدعوة إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع

مقدمة

حاول إعلام الفكر الإنساني في مختلف العصور التاريخية دراسة كثير من المسائل الاجتماعية إلا أنهم اقتصروا على التفكير الفلسفي والقياسي المنطقي في الحكم على الأمور وتفسير ما يحيط بهم من ظواهر الحياة.

ولم تكن هذه المحاولات سوى مراحل في تطور العلوم الاجتماعية فالعلم الحديث كما رأينا لا يقتنع بتلك الوسائل والأساليب التي اتبعها المفكرون الأقدمون في الدراسة والبحث وإنما يعتمد على الأسلوب الاستقرائي القائم على الملاحظة والتجريب للوصول إلى وقوانين عامة تكشف عن أنواع العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر.

ولما كانت العلوم الطبيعية هي التي بدأت باستخدام المنهج العلمي وساعدها ذلك المنهج على فهم كثير من ظواهر الطبيعة وهيا لها سبيل السيطرة على قوى الطبيعة وتستخيرها لخدمة الإنسانية فقد نادي كثير من المفكرين الاجتماعيين بضرورة استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية للوصول إلى نتائج مماثلة تساعد على فهم ظواهر الاجتماع.

وكان من نتيجة هذه الدعوة أن اتجه عدد من الباحثين والعاملين في الميدان الاجتماعي إلى استخدام الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع وما ينبعث عنه من ظواهر وما يحدث فيه من مشكلات وقد ترتب على هذه الدراسات تقدم الأساليب العلمية المستخدمة في البحوث الاجتماعية والوصول إلى مجموعه كبيرة من القوانين والنظريات في ميدان الدراسات الاجتماعية.

وقد ساهم عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين في الشرق والغرب في الدعوة إلى استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية، نذكر من بين هؤلاء العالم العربي (ابن خلدون) و(فيكو) الايطالي : و(أوجست كونت) ، وإميل دور كايم) الفرنسيين إلى جانب عدد كبير من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وفيما يلي عرض لطرق البحث وقواعد المنهج التي طالب هؤلاء باستخدامها في الدراسات الاجتماعية.

1- عبد الرحمن بن خلدون (1332- 1406 م)

كان (ابن خلدون) أول عالم يدعو في صراحة ووضوح إلى ضرورة استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ولقد كانت الفكرة السائدة بين المفكرين الاجتماعيين من قبل (ابن خلدون) أن ظواهر الاجتماع خارجة عن نطاق القوانين وخاضعة لأهواء القادة وتوجيهات الزعماء والمشرعين ودعاة الإصلاح ولذا لم يكن من الممكن أن تدرس الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية.

وقد هداه تفكيره حينما حاول دراسة التاريخ دراسة علمية منظمه إلى ضرورة وضع علم جديد يدرس العمران ونظمه في دراسة علمية صحيحة ولم يقف (ابن خلدون) عند تحديد موضوع علمه الذي أطلق عليه " علم العمران " بل حدد القواعد المنهجية التي يجب استخدامها في دراسة المجتمع.

وقد بدأ (ابن خلدون) منهجه بنقد الطرق التقليدية السائدة في عصره وخاصة الطريقة التاريخية، فهو يرى أن الروايات التاريخية التي ذكرت عن الماضي ليست جميعها صحيحة فبعضها قد حدث فعلاً، وبعضها زائف لم يقع أصلاً ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ويذكر (ابن خلدون) عدة أمور تؤدي بالمؤرخين إلى الوقوع في أخطاء علمية وهذه الأمور هي :

1- الأمور الذاتية : وهذه تتعلق بشخص الباحث وميوله وأهدافه وميول من ينقل عنهم وأهوائهم ومدى انقياده إلى هذه الميول والأهواء وفي ذلك يقول " فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمهيص والنظر حتى يتبين صدقه من كذبه، ولكن إذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة فإن التشيع يجرد الباحث من حريته ويجعله أسيراً لهذا الرأي" ، وهو يرى أن تقرب العلماء إلى أصحاب المراتب العالية يؤدي بهم إلى قلب

الحقائق وتزييفها فالناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة وليسوا في الأكثر راغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها .

ويرى (ابن خلدون) أن علاج هذه الناحية يكون بتجرد نفس الباحث من الهوى وعدم الثقة بالناقلين، وعدم التسليم بما يكتبون تسليماً مطلقاً، وهذه المبادئ التي يذكرها (ابن خلدون) تعتبر من القواعد الضرورية في أي بحث علمي.

2- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية كظواهر الفلك والكيمياء والطبيعية والحيوان والنبات وما إلى ذلك . وعلاج هذه الحالة يكون بالإلمام بالعلوم الطبيعية وقوانينها واستبعاد كل ما يتنافى مع هذه القوانين.

3- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية بالإلمام بطبائع العمران وأحواله من الأمور الضرورية لمعرفة حقيقة الحوادث وتمحيصها، فكل حادث لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض من أحواله وتمحيصها، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر وعلى تمييز الصدق من الكذب.

ولما كانت الظواهر الاجتماعية من قبل (ابن خلدون) تدرس لمجرد وصفها أو الدعوة إليها وذلك ببيان محاسنها وترغب الناس فيها أو ببيان ما ينبغي أن تكون عليه ، فقد نادي (ابن خلدون) بضرورة دراستها دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكمها وهذا هو الهدف الذي ترمى إليه العلوم جميعاً.

وقد نصح (ابن خلدون) - بعد نقده للطرق التقليدية في عصره - باستخدام الملاحظة والمنهج المقارن في دراسة المجتمع ويتلخص المنهج الذي حدده (ابن خلدون) فيما يلي:-

1. ملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة، وقد استفاد (ابن خلدون) من أسفاره الطويلة وملاحظته للشعوب التي أتت له الاحتكاك بها وهي شعوب العرب والبربر في استقراء كثير من ظواهر الاجتماع.
2. تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرر صدق الروايات التاريخية، وقياس الأخبار على أصول العادة وطبائع العمران، "فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها ، والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق" والقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ينظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، وتمييز ما يلحقه لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به ، وما لا يمكن أن يعرض له إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه.
3. مقارنة الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها في نفس المجتمع وفي غيرها من المجتمعات، فكما تختلف الظواهر الاجتماعية في المجتمع الواحد باختلاف العصور فإنها تختلف كذلك بين مجتمع وآخر، وقد أدرك (ابن خلدون) أهمية الدراسة المقارنة نظراً لكثرة أسفاره واختلاف البلاد التي عاش فيها من النواحي الجغرافية والطبيعية والاجتماعية.
4. الاهتمام بدراسة الجوانب الديناميكية (التطورية) للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية (التثريحية). فأحوال العالم والأمم وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول.
5. بعد جميع المواد الأولية المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة عن طريق الملاحظة الحسية والدراسة التاريخية والمقارنة يمكن استخدام منطق التعليل للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظواهر

المختلفة، وفي هذا يقول "إننا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من التركيب والإحكام ، وربط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكوان، واستحالة بعض الموجودات إلى بعض مما لا تتقضي عجائبه في ذلك ولا تنتهي غاياته".

من هذا العرض يتبين لنا أن المنهج الذي دعا إليه (ابن خلدون) منهج قوامه الاستقراء والموضوعية، وهو منهج شامل يجمع الحقائق الاجتماعية على المستويين الاستاتيكي والديناميكي.

وإذا كان (ابن خلدون) قد ربط التاريخ بعلم الاجتماع في هذا المنهج فإن مدرسة علم الاجتماع الفرنسية ما زالت تسلك هذا السبيل، وهى ترى أن المقارنة التاريخية ضرورة لا غنى عنها في الدراسات الاجتماعية، وفي ذلك يقول إميل دور كايم "إن المنهج المقارن نوع من التجريب غير المباشر، وإن علم الاجتماع المقارن ليس فرعاً خاصاً لعلم الاجتماع وإنما هو علم الاجتماع بعينه".

2- فيكو (1668- 1774م)

دعا العلامة الايطالي (فيكو) إلى استخدام منهج علمي مشابه للمنهج الذي حدد قواعده (ابن خلدون) فبدأ - كما بدأ ابن خلدون- بنقد الطريقة التقليدية التي كانت سائدة في عصره ثم نصح باستخدام المنهج الاستقرائي والمقارنة في دراسة ظواهر الاجتماع وافق مع (ابن خلدون) في اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تسير وفقاً لقوانين كظواهر الطبيعة تماماً.

وقد اهتم (فيكو) بفلسفة التاريخ فانصرف إلى دراسة الوثائق الخاصة بالحوادث التاريخية والعقائد الدينية والتقاليد التشريعية والعادات الخلقية واللغات التي كتبت بها هذه الوثائق، ودعا في كتابه العلم الحديث La Science Nouvelle إلى استنباط النظريات من الحقائق التاريخية كما دعا إلى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية وباستخدام المقارنة لاستنباط القوانين، وأجاز الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول، فإذا أراد الباحث مثلاً أن يقف على أساليب الحياة ومستوياتها بالرجوع إلى الأقسام المعاصرة التي تعيش في نفس المستوى الذي كانت تعيش فيه الشعوب التي يدرسها الباحث، وهذه الدراسة المعاصرة تعتبر نوعاً من الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول .

ولا ريب في أن (ابن خلدون) كان أسبق من (فيكو) في تحديده لقواعد المنهج الصحيح وفي اعتقاده بمبدأ الجبرية الاجتماعية، وهو يمتاز على (فيكو) في أنه فطن إلى تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها في بعض وإلى وجود عوامل أخرى تؤثر فيها كالعوامل الجغرافية والمناخية والعوامل النفسية والفردية، ولذا يقول عالم الاجتماع الأمريكي "وارد" كانوا يظنون أن أول من قال وبشر بمبدأ الحتمية في الحياة الاجتماعية هو (مونتسكيو) أو (فيكو) " مع أن (ابن خلدون) قد قام بذلك وأثبت خضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين ثابتة قبل هؤلاء بمدة طويلة.

3- أوجست كونت (1789- 1857 م)

دعا (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج الوضعي في الدراسات الاجتماعية، وكلمة "وضعي" مرادفة لكلمة "علمي" في لغة كونت ، ولذا فهو يهدف من وراء هذا المنهج إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية منظمة لمعرفة ما تخضع له من قوانين.

ولكي نقف على حقيقة المنهج الوضعي لابد لنا من الإشارة إلى قانون الحالات الثلاث الذي انتهى إليه (أوجست كونت) والذي اهتدى بفضلها إلى وضع علم الاجتماع وما يلزمه من أساليب منهجية.

ويتلخص هذا القانون في أن الإنسانية مرت بمراحل ثلاث غلب في كل منها منهج خاص من التفكير وهذه المراحل الثلاث هي : المرحلة الدينية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية، وقد غلب في المرحلة الأولى أسلوب الفهم الديني الذي يُرجع الظواهر إلى إرادة الآلهة أو الملائكة أو الشياطين، ويقول كونت أن هذه الحالة كانت طبيعية وملائمة للحياة الإنسانية في بدء أمرها ، لأن الإنسان ما كان يستطيع تفسير الكون إلا إذا تخيل أنه

يخضع لإرادات شبيهة بإرادته، كذلك كانت هذه الحالة الدينية ضرورية من الوجهة الاجتماعية لأن العقائد المشتركة بين أفراد مجتمع ما هي السبب في تجانس هذا المجتمع وبقائه ، وفي المرحلة الثانية كان العقل يفسر الظاهر بارجاعها إلى أسباب لا يقوى على إثباتها كقوة النفس في الإنسان أو الإنبات في النبات ، ويرى كونت أن هذه الحالة امتداد للحالة السابقة وهي تتجه إلى الاختفاء بعد القضاء على التفكير الديني، أما المرحلة الثالثة فإن العقل يحاول تفسير الظواهر بدراستها دراسة علمية موضوعية تهدف إلى البحث عن طبيعة الظواهر وما تخضع له من قوانين.

وفي رأى كونت أن الناس في عصره وقفوا في فهمهم للظواهر الاجتماعية عند الأسلوب الديني - الميتافيزيقي - بينما تخطوا هذا الأسلوب في فهمهم لظواهر الطبيعية فكانوا يفهمونها على الطريقة الوضعية وكان لهذا التناقض في فهم الأشياء أثره في فساد التفكير الذي أدى بدوره إلى فساد الأخلاق التي نتج عنها اضطراب في سير المجتمع، ولم يكن أمامه من سبيل لإصلاح المجتمع إلا بإصلاح التفكير، فبصلاحه يصلح ما فسد من الأخلاق وبصلاح الأخلاق يصلح المجتمع. وقد استعرض كونت الوسائل المختلفة التي تؤدي إلى إصلاح التفكير فوجد أن السبيل الوحيد لإصلاحه هي القضاء على الطريقة الدينية - الميتافيزيقية- في التفكير، وجعل الناس يفهمون جميع الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية على أساس المنهج الوضعي.

ولفهم الظواهر الاجتماعية على الطريقة الوضعية لابد من توافر شرطين:-

أولهما : أن تكون هذه الظواهر خاضعة لقوانين عامة، ولا تسير حسب الأهواء والمصادفات وقد رأى كونت أن هذا الشرط متوافر تماما في الظواهر الاجتماعية لأنها جزء من ظواهر الحياة وجميع ظواهر الكون تسير وفق قوانين لا وفق الأهواء والمصادفات.

ثانيهما : وهو معرفه الناس لهذه القوانين، وذلك لن يكون إلا بقيام الباحثين بالكشف عنها وتعريف الناس بها ، ولن يتم ذلك إلا بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية منظمة ، ويرى كونت أن معرفه المنهج الوضعي لا تكتسب إلا عن طريق الخبرة العلمية ، ولذا فمن الواجب على الباحث أن يكون نفسه تكويننا صحيحا عن طريق التربية العلمية الكاملة مبتدئا بالرياضة التي تشعره بالفكرة الوضعية حتى ينتهي إلى علم الحياة الذي يعلمه منهج المقارنة.

وقد قسم كونت ظواهر الاجتماع إلى شعبتين كما فعل ابن خلدون، وسمى إحداهما "الاستاتيكا الاجتماعية" والأخرى "الديناميكا الاجتماعية" وتختص الأولى بدراسة الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره، كدراسة الأسرة والمجتمع والحكومة وتقسيم العمل وما إلى ذلك من موضوعات، وتختص الثانية بدراسة الاجتماع الإنساني في جملته ومن ناحية تطوره، وقد حدد كونت القواعد المنهجية اللازمة لدراسة هاتين الشعبتين.

فمن ناحية الدراسة الاستاتيكية طالب بأن تكون القاعدة المنهجية الرئيسية هي النظر إلى الظواهر الاجتماعية والبحث عن قوانين التضامن الاجتماعي ، ويقرر كونت أن لا فائدة ترجى من وراء دراسة أي نظام اجتماعي في معزل عن غيره من الأنظمة، فظواهر الحياة الاجتماعية - كما يراها- تتضامن بعضها مع بعض وتسير وظائف كل طائفة منها منسجمة مع وظائف ما عداها، وهي تشبه أجهزة الكائنات الحية ، ويرى أنه على الرغم من أن العناصر الفردية في المجتمع تظهر أكثر انفصالا من أجزاء الجسم الحي إلا أن التضامن بين الأجزاء الاجتماعية يكون أشد قوة من تضامن الأجزاء الحيوية.

ومن ناحية الدراسة الديناميكية يرى أنها أهم بكثير من الدراسة الاستاتيكية ذلك لأن الثانية تعتمد على الأولى إلى حد كبير ، ولا يمكن الوصول إلى القوانين الاستاتيكية إلا بعد معرفة القوانين الديناميكية التي تخضع لها الظواهر ، وينادى بجعل قانون التقدم الذي انتهى إليه أساس للدراسة الديناميكية ثم يدعو إلى استخدام الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والطريقة التاريخية للوصول إلى القوانين المتعلقة بالجانب الديناميكي، وسنبين رأيه بصدد كل من هذه الأدوات والمناهج بشيء من التفصيل. ...كما يلي

- 1- **الملاحظة :** ليس استخدام هذا الأسلوب في دراسة الظواهر الاجتماعية بالأمر اليسير، فالباحث الاجتماعي يعيش وسط الظواهر التي يلاحظها ويجدها مألوفة لديه، وهذان الطرفان يجعلان الملاحظة الاجتماعية من أشق الأمور لأن الإنسان لا يلاحظ جيدا إلا إذا وضع خارج الشيء الذي يلاحظه، ولتلافي هذا النقص يطالب كونت بتدخل العقل لإعداد ما يريد ملاحظته.
- وإذا كان الباحث غير مزود في أثناء ملاحظة الظواهر بنظرية سابقة تمهد له السبيل فإنه يعجز عن معرفة الشيء الذي يجب عليه أن يلاحظه في الظواهر التي تمر أمام عينيه، فالظواهر اللاحقة لا تفهم إلا بربطها بالظواهر السابقة، وهنا موطن الصعوبة الكبرى في دراسة المجتمع حيث يضطر الباحث إلى تحديد الظواهر وقوانينها في وقت واحد، وهو لا يؤيد دراسة الظواهر المنزلة ويرى أن من الضروري أن تكون هناك وجهة نظر عامة تخضع لها ملاحظة الظواهر المختلفة.
- 2- **التجربة :** يرى كونت أن استخدام التجربة التي تعتمد على الضبط الصناعي أمر عسير في الدراسات الاجتماعية، لأن التجربة الصناعية إذا أخلت بأحد العناصر الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالقوانين الديناميكية أو القوانين الاستاتيكية فإن هذا الإخلال قد يؤثر في باقي العناصر الأخرى لشدة ارتباطها وتفاعلها، فتفقد التجربة وتصبح لا قيمة لها من الوجهة العلمية ونظرا لصعوبة استخدام هذا النوع من التجريب فإن كونت يشير باستخدام التجربة غير المباشرة في دراسة الظواهر الاجتماعية وذلك بالمقارنة بين الحالات الطبيعية والحالات الباثولوجية (المرضية) وهذه الحالات الأخيرة كثيرة في المجتمع كالثورات والقتال والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية.
- 3- **المنهج المقارن :** وذلك بالمقارنة بين المجتمعات المختلفة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها، فيستطيع الباحث أن يماثل بين الحالات التي توجد في وقت واحد في مختلف أنحاء العالم، ويستطيع أن يماثل أيضا بين شعوب منفصلة بعضها عن بعض، غير أن استخدام المقارنة على هذا النحو قد يحول دون ملاحظة المراحل المختلفة في التطور الاجتماعي عند شعب معين، أو لظاهرة واحدة في مجتمع واحد. وينادي كونت بضرورة إخضاع المقارنة - كالملاحظة والتجربة - لفكرة عقلية عن تطور الإنسانية، وهذا التطور يتوقف بدوره على استخدام طريقة مبتكرة للملاحظة تتلاءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية وهي الطريقة التاريخية.
- 4- **الطريقة التاريخية :** ويهدف كونت من وراء استخدام هذه الطريقة إلى الوصول إلى قوانين عامة تحكم الظواهر الاجتماعية في نموها وتطورها، فجميع الظواهر تتطور في وقت واحد ويؤثر بعضها على البعض الآخر، كما يتأثر به ولا نستطيع تفسير سير التطور المستمر لإحدى هذه الظواهر دون أن تكون لدينا أولا فكرة عامة عن تقدم الإنسانية جمعاء، ومعنى ذلك أن يقوم الباحث بملاحظة الظواهر المختلفة والربط بينها ليكون لنفسه فكرة عامة عن التقدم الذي أحرزته الإنسانية ثم يشرع بعد ذلك في تقسيم طوائف الظواهر التي قام بملاحظتها وتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديدا دقيقا ليسهل عليه معرفة الاتجاهات العامة لكل مظهر من مظاهر التطور كالتطور السياسي أو الديني أو الاقتصادي.... الخ، والوصول إلى القوانين الخاصة بكل مظهر من هذه المظاهر.
- وهذه الاتجاهات الرئيسية المختلفة تطابق ما سماه كونت بالسلاسل الاجتماعية وهذه السلاسل متى حددت سهل على الباحث أن يحدد النمو المتواصل لكل استعداد أو قوة طبيعية أو خلقية أو سياسية مستعينا في ذلك بمجموع الحوادث التاريخية ولا بد للباحث من أن يظهر علاقة النمو بالتناقض، فكل عوامل الزيادة في أحد الاتجاهات قد تقابلها عوامل نقصان، وباتباع هذا الأسلوب يستطيع الباحث أن يتكهن علميا بانتصار أحد الاتجاهات على الآخر بشرط أن تكون هذه النتيجة مطابقة للقوانين العامة لتطور الإنسانية.

تقويم منهج أوجست كونت

كانت دعوة (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ومطالبتة بإتباع أساليب المنهج الطبيعي كالملاحظة والتجربة ثم بالاستعانة بالمنهج المقارن وبالطريقة التاريخية الاجتماعية ذات أثر كبير في توجيه الدراسات الاجتماعية وجهة تجريبية أمبيريقية.

وقد دعمت هذه الدعوة الاتجاهات العلمية في الدراسات الاجتماعية إلا أن كونت نفسه لم يستطيع التحرر تماما من أساليب التفكير الفلسفي، فبدلاً من أن يبتدئ بدراسة الحالات الجزئية ليصل منها إلى القوانين العامة كما هو الحال في المنهج الاستقرائي اتجه كونت وجهة أخرى فوضع القوانين والنظريات العامة ثم حاول أن يفسر على ضوئها حقائق الاجتماع.

وقد أرجع كونت تطور الظواهر الاجتماعية إلى تطور التفكير مع أن تطور التفكير ذاته ليس إلا مظهر لتطور المجتمع ولا يعتبر هو نفسه سبباً لهذا التطور ثم أن الملاحظ هو وجود مجتمعات جزئية تختلف عن بعضها في بنياتها وأنظمتها وطبيعتها، ولما كان منهج كونت التاريخي قائماً على هذه القوانين والنظريات التي لا تعتبر في نظرنا أكثر من فروض فلسفية فإن ذلك يقلل من قيمة ذلك المنهج وأهميته.

وقد أساء "كونت" إلى منهجه ببعده عن الأساليب العلمية التي وضعها وباعتماده على التفكير الفلسفي والأفكار القبلية التي كونها في تفسيره لحقائق الاجتماع ، ولو أنه تحرر من قيود التفكير الفلسفي لكان من الممكن أن تقطع الدراسات الاجتماعية أشواطاً أبعد مما وصلت إليه فقد أثر كونت في توجيه الدراسات الاجتماعية من بعده تأثيراً كبيراً ، وساروا على هدى طريقته عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين ، فكانوا يبدؤون بوضع القوانين والنظريات العامة ثم يحاولون تطبيقها على ظواهر الاجتماع، ومن بين هؤلاء مثلاً (هربرت سبنسر وليمينغتون وأنصار المدرسة البيولوجية) الذين حاولوا تفسير الظواهر الاجتماعية على ضوء القوانين التي تسير عليها الظواهر البيولوجية.

وكذلك (جملوفتش وراتز نهوفر وفكارو) الذين وضعوا نظريات في الصراع الاجتماعي وحاولوا أن يستخلصوا أسس الاجتماع الإنساني من مبادئ تنازع البقاء وصراع الأجناس وبقاء الأصلح وما إليها، و(براون وميشليه) وغيرهم من أنصار المدرسة الجغرافية الذين حاولوا تفسير كل ما يحدث في المجتمع بالرجوع إلى الظواهر الجغرافية وغير هؤلاء كثيرون ممن تزخر بهم وبنظرياتهم المؤلفات التي تتناول تاريخ التفكير الاجتماعي.

وجدير بالذكر أن هؤلاء جميعاً لم يحاولوا تطبيق قواعد المنهج العلمي في دراساتهم ولم يقوموا بدراسات ميدانية بل اكتفوا بجمع الحقائق التي رأوا أنها كفيلاً بتأييد وجهات نظرهم من الكتب التي أطلعوا عليها في مختلف مجالات المعرفة .

4-إميل دور كايم (1858- 1917م)

يعتبر إميل دور كايم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتي أثرت ولا تزال تؤثر حتى وقتنا هذا في توجيه البحوث الاجتماعية، وقد اهتم دور كايم بتحديد مناهج البحث التي ينبغي استخدامها في الدراسات الاجتماعية ويعتبر كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من خير ما كتب في هذا الميدان .

وقد ابتدأ دور كايم بتعريف الظاهرة الاجتماعية وتحديد خواصها فقال أنها تتميز بخاصيتين رئيسيتين هما :

1- القهر : فالظاهرة الاجتماعية تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد، والفرد لا يشعر بهذا القهر أو لا يكاد يشعر به حينما يستسلم له بمحض اختياره ، ومما يدل على وجود القهر الاجتماعي أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تنصدي لمقاومته بصور مختلفة، مثال ذلك العقاب المادي كما هو الحال في الجريمة أو الجزاء الخلقي كما هو الحال في الخروج على المألوف، مما يدعو إلى استهجان الناس لسلوكه، فإن شعور الجماعة يحول دون نفاذ أي فعل ينصدي لمهاجمة القواعد الخلقية وذلك لأن هذا الشعور يعتمد على نوع من الرقابة التي يباشرها على سلوك المواطنين ويستعين على ذلك ببعض العقوبات التي ترجع إليه حرية التصرف فيها، وفي بعض الحالات الأخرى يكون القهر غير موجود، فإني إذا خرجت على

العادات المرعية ولم أقم وزنا للعرف المتبع في وطني وفي طبقتي بخصوص الزنى فإن ما أثیره من عاطفة السخرية وإما أبعته حولي من الاشتمزاز تنتجان ولو بصورة مخففة نفس النتيجة التي يؤدي إليها العقاب الحقيقي.... الخ .

2- الموضوعية : فالظواهر الاجتماعية لها وجود مستقل خارج شعور الفرد وهي سابقة في الوجود على الوجود الفردي بمعنى أن الأفراد منذ ولادتهم يخضعون لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم في الحياة .

ويرى دور كايم أن العموم ليس صفة جوهرية في الظواهر الاجتماعية وإنما هو نتيجة للقهر فالظاهرة لا تكون عامة إلا لأنها اجتماعية أي لأنها تقهر الأفراد إلى حد كبير أو قليل بعكس ما قد يفهم من أنها اجتماعية لأنها عامة.

وقد طالب دور كايم بتطبيق قواعد المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية أهمها ما يأتي:-

1- يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء وذلك بالتخلص من طريقة المعاني الشائعة والأفكار غير المخصصة، لأن المعاني أو المدركات الكلية لا تقوم بحال مقام الأشياء نفسها، كما أنها قد تنشأ بطريقة غير علمية، ويرى دور كايم أن هذه المعاني تشبه الأصنام أي الأشباح التي تشوه المنظر الحقيقي للأشياء والتي يخيّل للإنسان على الرغم من ذلك، أنها هي هذه الأشياء نفسها، فعلى الباحث الاجتماعي أن ينظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجية منفصلة عن شعوره الداخلي، وفي ضوء هذا الاعتبار تتحقق موضوعية الظاهرة وشخصيتها العلمية.

2- يجب على الباحث الاجتماعي أن يتحرر من كل فكرة سابقة على الظاهرة التي يدرسها ويرى دور كايم أن هذه القاعدة أساس لكل طريقة علمية.

وطريقه الشك المنهجي لدى "ديكارت" لم تكن إلا إحدى التطبيقات الفرعية على هذه القاعدة وكذلك كانت نظرية الأوهام التي أشار إليها فرنسيس بيكون ترمى إلى نفس الغرض، ويرى دور كايم أن من الواجب على الباحث أن يراعى هذه القاعدة سواء أكان بصدد تحديد موضوع بحثه أو كان يريد البرهنة على صدق النتائج التي يؤدي إليها هذا البحث، ويجب عليه أيضا أن يتحرر من تلك الآراء البديهية الكاذبة التي تسيطر على عقول العامة من الناس، وأن يزيح عن كاهله نبر قواعد التفكير التقليدي، وهي تلك القواعد التي تنقلب مستبدة قاهرة في نهاية الأمر وذلك بسبب شدة ألفه إياها، ولكن إذا اضطر إلى استخدام هذه القواعد في بعض الأحيان وجب عليه أن يستخدمها مع شعوره بقلّة جدواها وذلك حتى لا يعهد إليها بدور لا يجدر بها أن تقوم به في مذهبه العلمي.

3- من الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر التي سبق تعريفها ببعض الخواص الخارجية المشتركة بينها، ومن الواجب أن ينصب البحث على كل الظواهر التي تتوفر فيها شروط ذلك التعريف، ومثال ذلك أننا نلاحظ وجود طائفة خاصة من الأفعال التي تشترك جميعها في الخاصة الخارجية الآتية وهي : أن وقوعها يثير لدى المجتمع رد فعل خاص يسمى العقاب ولذا فإننا ندخل هذه الأفعال في طائفة قائمة بذاتها ونطلق عليها اسما مشتركا، فنطلق اسم الجريمة على كل فعل يجلب العقاب على مرتكبه، ثم نجعل الجريمة التي عرفناها على هذا النحو موضوعا لعلم قائم بنفسه هو علم الجريمة.

4- يجب على الباحث الاجتماعي لدى شروعه في دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية أن يبذل جهده في ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية، وتنص هذه القاعدة على الاعتماد فقط على المدركات الحسية التي تنطوي على الطابع الموضوعي، فكما أن عالم الطبيعة يستعيز عن الإحساسات الغامضة التي يثيرها لديه الطقس أو الكهرباء بملاحظته للذبذبات التي يسجلها كل من "الترمومتر والإليكترومتر" فمن الواجب على الباحث الاجتماعي أن يتخذ هذه الحيطة نفسها وأن تكون الخواص الخارجية التي يستعين بها هذا الباحث على تحديد موضوع بحثه أقرب ما يمكن إلى الواقع .

هذه هي القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية، أما من ناحية القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية فتتلخص فيما يلي:-

1. يجب على من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها عن كل من هذين الأمرين على حدة.

2. يجب تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية مثلها لأن الفرد لا يصلح أساساً لتفسير ظواهر الاجتماع ووظيفة الظاهرة الاجتماعية لا يمكن إلا أن تكون اجتماعية ومعنى ذلك أن وظيفة الظاهرة تنحصر في خلق بعض النتائج التي تعود على المجتمع بالفائدة، وإذا كانت الظاهرة تعود على الفرد بالنفع فإن من الواجب البحث دائماً عن الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراسة الصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين إحدى الغايات الاجتماعية.

أما من ناحية القواعد الخاصة بإقامة البراهين فيرى دور كايم أن طريقه المقارنة هي الوحيدة التي تتناسب مع طبيعة الظواهر الاجتماعية، ولما كانت المقارنة أساساً لمختلف الطرق الاستقرائية فقد فرق بين تلك الطرق من جهة ملاءمتها للدراسات الاجتماعية، ورأى أنه من العسير استخدام كل من "طريقة الاتفاق" و"طريقة الاختلاف" لأنهما تقومان على فرض أن جميع الحالات التي يقارن بينها الإنسان تتفق أو تختلف في جميع المتغيرات ما عدا متغيراً واحداً فقط، غير أن تحقق هذا الشرط كما يقول دور كايم عسير في الدراسات الاجتماعية ويرجع السبب في ذلك إلى شدة تركيب الظواهر الاجتماعية وعجز الباحث عن القيام بإحصاء كامل لجميع الظواهر التي توجد في مجتمع معين أو لجميع الظواهر التي تتابعت في ذلك المجتمع في أثناء التاريخ.

ويرى دور كايم أن طريق التغير النسبي أفضل الطرق الاستقرائية في البرهنة على وجود قانون أو علاقة سببية بين ظاهرتين اجتماعيتين، وهي تمتاز على سائر الطرق التجريبية الأخرى بأنها لا توقفنا على العلاقة السببية من الخارج، كما هو الحال في الطرق الأخرى ولكنها توقفنا على هذه العلاقة من الداخل، وبعبارة أخرى لا تربنا هذه الطريقة فقط أن الظاهرتين توجدان معاً أو تختفي إحداهما لدى وجود الأخرى بحسب الظاهر، ولكنها تربنا أن كلا من هاتين تتأثر دائماً بالأخرى من جهة الكم على أقل تقدير.

وتتخذ المقارنة في رأى دور كايم صوراً ثلاث:-

1. أن تكون المقارنة بين عدد كبير من الظواهر في مجتمع واحد فقط، وهذه الطريقة تكفي متى كان الباحث بصدد دراسة بعض الظواهر شديدة العموم والتي تتوافر فيها البيانات الإحصائية، مثال ذلك المقارنة بين سير ظاهرة الانتحار في فتره تاريخية طويلة الأمد وبين التغيرات المختلفة التي تطرأ على هذه الظاهرة نفسها باختلاف الأقاليم والطبقات والمساكن القروية أو الحضرية وتبعاً لاختلاف الجنس والعمر والحالة الشخصية وغير ذلك من الأمور.

2. أن تكون المقارنة بين مجموعات من الظواهر في مجتمعات متجانسة وهنا يجد الباحث أمامه مجالاً أوسع للمقارنة.

3. أن تكون المقارنة بين ظواهر مختلفة في مجتمعات غير متجانسة ولن يتسنى للباحث أن يفسر أية ظاهرة معقدة بعض الشيء إلا بشرط أن يقوم بملاحظة جميع مراحل التطور التي تمر بها الظاهرة في جميع الأنواع الاجتماعية.

تقويم منهج دور كايم

كان لدور كايم فضل كبير في تحديد خصائص الظواهر الاجتماعية وفي تفصيل قواعد المنهج التي يمكن إتباعها في البحوث الاجتماعية، وقد اجتهد دور كايم في البرهنة على أن الظواهر الاجتماعية أشياء خارجية وأن لها صفاتها النوعية التي تتميز بها عن غيرها، فهي توجد خارج شعور الفرد وتجبره على

أنواع معينة من التفكير والشعور والسلوك وهي مستقلة عن الظواهر البيولوجية والظواهر النفسية وليس في استطاعة الإنسان أن يغير من طبيعتها كما يشاء، بل لا بد له من معرفة القوانين التي تخضع لها، ولذا أوجب دور كايم على الباحث الاجتماعي أن يتبع قواعد المنهج العلمي في دراسته للظواهر الاجتماعية حتى يتسنى له الوصول إلى نتائج سليمة من الوجهة العلمية.

وقد اجتهد دور كايم أيضا في المطالبة بتفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى، فالظواهر الاجتماعية وإن كانت أشياء خارجية إلا أنها من نوع خاص، وهي تنشأ بسبب الشعور الجمعي. وكل ما هو اجتماعي قوامه التصورات، وهو حاصل هذه التصورات، وليست أصالة دور كايم في رد كل ما هو اجتماعي إلى حالات عقلية وإنما الشيء المبتكر لديه هو النظر إلى هذه الحالات العقلية على نحو خاص ومباشرة دراستها كأن لم تكن عقلية، على الرغم من كونها عقلية فإن هذه التصورات الجماعية موجودة من جهة وهي مع ذلك ليست موجودة في أي شعور فردي بتمامها، وهي تتجاوز الأفراد وتخرج من أن تكون خاصة بهم لكونها شائعة في الجماعة، ولذا طالب دور كايم بالرجوع إلى الوسط الاجتماعي وإلى تركيبه المورفولوجي لا إلى ذاتية المشاعر الفردية لاكتشاف الأسباب الحقيقية للظواهر وحتميتها الفعلية.

ويؤخذ على دور كايم أنه لم يفتن إلى أهمية الفروض في البحوث الاجتماعية وكان يرى من الممكن الانتقال مباشرة من الملاحظة والمقارنة إلى القانون، كما أن طريقة التغير النسبي التي نأدي باستخدامها تضيق مجال المقارنة وتؤدي إلى التعميم السريع ولذا نبه موريس جنزبرج إلى ضرورة توسيع مجال المقارنات بقوله : من الضروري أن يستخدم منهج المقارنة على نحو أكثر اتساعا وحذرا مما كان يفعل دور كايم.

5- الاتجاهات المنهجية في الولايات المتحدة الأمريكية

اتجه العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى إلى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وجهة تجريبية إمبريقية، وقد كان للدراسة التي قام بها توماس و"زنانكي" وموضوعها الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا أثر كبير في توجيه الأنظار إلى أهمية البحوث الميدانية ، وفي التعريف بأهمية الوثائق الشخصية كالمذكرات أو الخواطر أو توارخ الحياة في الوقوف على التفاصيل الدقيقة للظواهر الاجتماعية.

ويبدأ الجزء الأول من كتاب الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا بعرض بعض الرسائل المتبادلة بين بعض العائلات البولندية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة وبين بعض أقاربهم في الريف البولندي وكان الغرض من عرض وتحليل هذه الرسائل هو دراسة تكوين الأسرة الريفية البولندية والروابط التي تربط بين أفرادها، ويهدف القسم الثاني إلى دراسة النظم الاجتماعية في الريف البولندي، أما القسم الثالث فيصف مراحل انفصال المهاجرين عن تقاليدهم القديمة وتكيفهم مع البيئة الجديدة في الولايات المتحدة، ومن الأجزاء الهامة في الكتاب ذلك الجزء الذي يسرد تاريخ أحد المهاجرين كما كتبه بنفسه، وقد قدم المؤلفان لهذا الجزء بقولهم إننا حين نرغب في البحث عن القوانين العامة للحياة الاجتماعية فلن نجد طريقة تفوق سرد تاريخ الحياة، وفي اعتقادنا أن هذه الوثائق الحية إذا كانت كاملة دقيقة كفيلة بأن تعطينا نموذجا حيا للمادة التي يجب أن يعكف عليها عالم الاجتماع.

وما لبثت هذه الطريقة التي تعالج الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالاعتماد على الحالات الفردية وبالرجوع إلى الوثائق الشخصية أن استخدمت على نطاق واسع، وأمكن الاستفادة بها في مجال الوصف والتحليل وذلك بوضع بعض الفروض العلمية ثم التأكد من صدقها بالرجوع إلى ما تتضمنه الوثائق من حقائق ومعلومات.

ولم يقتصر العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة على جمع الوثائق والاستعانة بها في الدراسة بل حاولوا الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي والارتقاء بطرق البحث القديمة كما التزموا حدود المنهج العلمي في دراساتهم مبتعدين عن أساليب التفكير الفلسفي التي غلبت على الدراسات الاجتماعية في أوروبا خلال القرن الماضي.

ومما يذكر بالفضل للعلماء الاجتماعيين في الولايات المتحدة قيامهم بتقنين قواعد البحث الهامة وتأليفهم عددا كبيرا من المراجع التي تعالج كثيرا من المسائل المنهجية التي تهتم الباحث الاجتماعي بتصميم البحوث واختيار العينات ومناهج البحث وأساليب جمع البيانات وما إلى ذلك من موضوعات، وقد سهلت هذه المراجع للباحثين مهمة الدراسة والبحث على أساس علمي سليم.

وقد كان لضخامة الإمكانات الأمريكية ومبلغ ما رصدته الحكومة والمؤسسات المختلفة كمؤسستي روكفلر و كارنجي من معونات ومنح للباحثين الاجتماعيين واشتراك علماء الاجتماع وعلماء النفس والإحصاء في دراسة المسائل الاجتماعية على هيئة فريق متعاون أثر كبير في تقدم البحوث الاجتماعية وغلبة الطابع العلمي عليها وقد اتجه العلماء الأمريكيون إلى دراسة مسائل أكثر واقعية مما قام بدراسته العلماء الأوروبيون من بين تلك المسائل دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالمجتمعات الريفية والحضرية ودراسة السلوك الإجرامي ومشكلات الأقليات والتركييب السكاني والإيكولوجيا الإنسانية والاجتماع الصناعي والحضاري والأسرى وقياس الرأي العام وقد تميزت معظم هذه الدراسات بموضوعيتها واعتمادها على القياس الكمي والتحليل الإحصائي.

وممن لهم أفضل لا ينكر في الدعوة إلى تطبيق قواعد المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية بالولايات المتحدة (جورج لوندبرج) و(ستيفرات شاين) و(ج. مورينو) و(ستيفرات دود) و(صمويل ستوفر) وكثيرون غيرهم.

دعا (لوندبرج) إلى دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التي تدرس بها الظواهر الطبيعية كما طالب باستخدام الوسائل الكمية.

فالتعميمات العلمية لا تقوم إلا على أساس كمي كما أن درجة التأكد من صدق النتائج التي يصل إليها البحث تتوقف إلى حد كبير على سلامة الطرق الإحصائية التي يستخدمها في الدراسة وقد اهتم ((لوندبرج)) بالمفاهيم Concepts وطالب بتعريفها إجرائيا والمقصود بالتعريف الإجرائي Operational definition هو تحديد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله،

فإذا قلنا مثلا ما هو الذكاء كان تحديدنا له بأنه هو الذي يقيسه اختبار الذكاء، وقد دافع ((لوندبرج)) عن إمكانية استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية بقوله على الرغم من أن الطريقة التي يتبعها علماء الفلك نظرا لعدم تمكنهم من خلق بيئة مشابهة في المعمل ، حيث لجأوا إلى تطوير أدوات الملاحظة وأجهزتها التي مكنتهم من التغلب على صعوبة العزل وعن هذا الطريق تمكنوا من فهم العوامل المحيطة بالفضاء الجوي، كذلك علماء الاجتماع فإنهم يسيرون في طريق لا يقل من ناحية الضبط العلمي عن هذين الأسلوبين من التجريب ذلك هو الطريق الإحصائي فإذا لم يتمكنوا من التحكم في الظروف والبيئة فإنهم يحسبون لتدخلها في التجربة حسابا، وأهم الطرق الإحصائية التي تساعد على تحقيق ذلك اختبار العينات والدالة الاجتماعية والثبات الإحصائي.

أما (شاين) فقد ناقش مبدأ تحكم الباحث في التجربة وقال أن الضبط عنصر أساسي في التجربة ولكن ليس من الضروري أن يكون ثمة تحكم من جانب الباحث في التجربة التي يجريها فكما توجد التجارب الصناعية التي تتم في المختبر العلمي توجد التجارب التي تخلقها الطبيعة والتي لا يسعى الإنسان إلى تهيتها أو خلق الظروف اللازمة لها، ووضع (شاين) قواعد جديدة للتصميمات التجريبية وقد أصبحت هذه التصميمات عمادا للباحثين في الميدان الاجتماعي يهتدون بها في بحوثهم ويطبّقونها في تجاربهم وقد حاول (شاين) أن يوسع نطاق التجارب في مختلف الميادين الاجتماعية كميدان قياس الرأي العام وميادين العلاقات الإنسانية، ونشر عددا كبيرا من المقالات والمراجع التي تناولت مناهج البحث بالدراسة والتحليل، وعرضت لأنواع التصميمات التجريبية التي يمكن استخدامها في البحوث الاجتماعية،

كما عرضت لبعض الدراسات التجريبية التي أجراها (شاين) بنفسه ولقد وجهت كتابات (شاين) وأبحاثه أنظار الباحثين الاجتماعيين إلى التصميمات التجريبية وطرق استخدامها في أبحاثهم بعد أن كانوا يصرفون كثيرا من الوقت والجهد في بحث إمكانية الاستفادة بالمنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية.

أما (مورينو) فقد اهتم بقياس العلاقات الاجتماعية واقترح استخدام المقاييس السوسيومترية Sociometric scales لتقدير مدى الجذب والتنافر بين أعضاء الجماعة وقد أقبل عدد كبير من علماء النفس والأخصائيين في الطب النفسي على استخدام هذه المقاييس وطبقوها في مواقف اجتماعية كثيرة في السجون والمصانع والمدارس ووحدات الجيش وغير ذلك من المؤسسات والمجتمعات الأخرى، وأمكن عن طريقها اكتشاف كثير من خصائص الجماعة ومدى تأثير كل فرد على الآخر مما يفيد في دراسة عوامل تماسك الجماعة وتفككها وفي دراسة ظاهره الزعامة والانقياد والصدقة.

وقد حاول (دود) كما حاول ((مورينو)) أن يستخدم القياسي الكمي في دراسة العلاقات الاجتماعية واستعان بالرموز الرياضية ليدرس ظواهر الاجتماع بنفس الدقة التي تدرس بها الظواهر الرياضية وحققها.

أما (ستوفر) فيعتبر من أعظم من طبقوا المنهج التجريبي في دراساتهم واستفادوا من اختبار الفروض العلمية وقد ساهم مساهمة فعالة في إرساء قواعد المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية منذ أن كان يقوم بدراساته العليا في جامعة شيكاغو وقد عمل في إنجلترا فترة من الزمن مع (كارل بيرسون) و(فيشر)

فلما عاد إلى الولايات المتحدة ساهم بنصيب كبير في إدخال المنهج الإحصائي في البحوث الاجتماعية وحتى الحرب العالمية الثانية كان قياس الاتجاهات قاصرا على الميدان التجاري لدراسة كمية الاستهلاك واتجاهاته وطبقات المستهلكين واتجاهاتهم وعادات الشراء عند الجماعات المختلفة.... الخ، واستخدام (ستوفر) هذا الأسلوب القياسي في الدراسة التي أجراها عن الجندي الأمريكي فاستطاع بذلك أن يرشد الباحثين الاجتماعيين إلى طريقه تطبيق هذا الأسلوب العلمي في الدراسات الاجتماعية وما يذكر (لصمويل ستوفر) أيضا أنه استخدم النماذج الرياضية في البحوث الاجتماعية وذلك ضمانا لدقة النتائج التي يحصل عليها البحث الاجتماعي.

من هذا العرض يتبين لنا أن الباحثين الأمريكيين ساهموا بنصيب كبير في توجه الدراسات الاجتماعية وجهة أمبيريقية وأنهم حاولوا الارتقاء بأساليب البحث القديمة ، كما حاولوا الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي كما بعدوا كل البعد عن أساليب التفكير الفلسفي التي غلبت على الدراسات الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان.

المحاضرة الرابعة

حدود المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية

مقدمة

عارض فريق من العلماء والفلاسفة في القرن الماضي مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية وكانوا يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية باتباع الأساليب العلمية الدقيقة أمر لا يمكن تحقيقه لما بين ظواهر العلوم الطبيعية والاجتماعية من اختلافات وفوارق جوهرية.

وبالرغم من أن تاريخ العلم يدل على أن كثيرا من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في القرن الماضي دراسة علمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق، فلا يزال بعض العلماء والفلاسفة يرددون الادعاءات القديمة ويقولون باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية باتباع قواعد المنهج العلمي، وتتركز دعاوى هؤلاء المعارضين حول عدد من المسائل المتعلقة بتعدد المواقف الاجتماعية واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية وتعدر الوصول إلى قوانين اجتماعية، ويُعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية وعدم دقة المقاييس الاجتماعية وسنعرض لهذه الاعتراضات ثم نرد عليها فيما يلي بشيء من التفصيل.

1- تعدد المواقف الاجتماعية

تخضع الحياة الاجتماعية لعدد كبير من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية فالجماعات البشرية تتكون من مجموعات من الأفراد يختلفون فيما بينهم من النواحي النفسية، كما أنهم يتأثرون بالوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه ويخضعون للمؤثرات الجغرافية كالموقع والسطح والمناخ والموارد، ثم أنهم يتأثرون في نفس الوقت بالظروف الثقافية الاجتماعية التي تسود مجتمعهم كالعرف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحددها المكنات والطبقات الاجتماعية، ولذا فإن الظواهر الاجتماعية التي تنتبثق في الجماعة من اجتماع الأفراد ومن تبادل آرائهم ووجهات نظرهم وانصهار رغباتهم وإرادتهم الخاصة تبدو في نظر المعارضين غاية في التعقيد وعدم الوضوح بحيث يصعب فهمها واكتشاف القوانين العامة التي تحكمها.

والواقع أنه لا ينبغي التسليم بهذا القول تسليمًا مطلقًا، فالقول بأن المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدًا من المواقف الفيزيائية ناشئ من أن المعارضين يقومون بمقارنه الظواهر الاجتماعية التي بدأ العلماء الاجتماعيون في دراستها دراسة علمية منظمة منذ وقت قريب بظواهر العلوم الطبيعية التي توفر العلماء منذ قرون طويلة، وما لاشك فيه أن الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر الميلادي كانت تبدو في غاية التعقيد والغموض وقد أمكن تبسيطها بفضل الجهود الطويلة التي بذلها العلماء الطبيعيون طول القرون الماضية، فإذا أردنا أن نقيم مقارناتنا على أساس علمي سليم فلنكن المقارنة بين الصورة التي تبدو عليها الظواهر الاجتماعية في الوقت الحاضر وبين ما كانت تبدو عليها الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر.

ثم أن التعقيد شيء نسبي، فالظاهرة تبدو للناس معقدة إذا صعب عليهم فهمها أو إدراك حقيقتها، فالطفل الذي يحاول السير فيتعثّر في مشيته، أو يحاول الكلام فلا يقدر عليه ويعتقد أن المشي معقد بينما لا يبدو الأمر كذلك بالنسبة لمن يحسنون المشي أو الكلام، والشخص الذي يجهل قوانين انعكاس الضوء وانكساره ولا يعرف شيئًا عن النظريات الخاصة بالمادة وقوانينها كنظرية الجاذبية التي تفسر العلاقة بين الأجرام السماوية ونظرية وحدة المادة ونظرية النسبية تبدو له الظواهر المتصلة بهذه القوانين والنظريات في غاية التعقيد، وبالمثل يمكن القول بأن التعقيد الذي ينسب إلى الظواهر الاجتماعية ناشئ عن الجهل بها، وكلما تمكن العلماء من تبسيطها وتحليلها وتحديد العوامل المؤثرة فيها وقياسها بوسائل دقيقة سهل عليهم بعد ذلك فهمها وزالت عنها صفة التعقيد التي تنسب إليها.

ويشير (هربرت سيمون) إلى أن الرياضيات سوف تساعد على التغلب على ما ينسب إلى الظواهر الاجتماعية من تعقيد فيقول: أن الرياضيات أصبحت هي اللغة السائدة في العلوم الطبيعية ولا يرجع ذلك إلى أنها كمية - وهو وهم شائع - وإنما لأنها تسمح في المحل الأول بإيجاد صيغة واضحة ودقيقة تعبر عن ظواهر المعقدة التي يتعدّر تناولها بالكلمات ومثل هذه المزية التي تجعل الرياضيات متفوقة على اللغة العادية سوف تكشف عن فائدة أكبر بالنسبة للعلوم الاجتماعية .

2- استحالة إجراء تجارب في العلوم الاجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن استخدام التجارب في العلوم الاجتماعية أمر مستحيل، فالتجارب في نظرهم تقوم على مبادئ أساسية أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث، أو بعبارة أوضح يقوم الباحث في العلوم بتحديد عناصر الظاهرة التي يريد دراستها ويعمل على عزلها عن غيرها من العناصر ثم يتحكم فيها صناعياً حتى لا يمكنه أن يتوصل إلى تحقيق الظروف المماثلة مره أخرى على اعتبار أن عوامل الزمان والمكان ثابتة لا تتغير، ولما كان المنهج التجريبي يعتمد على الفكرة القائلة بأن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة، فإن هذا المنهج في رأيهم يمتنع تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأن الظواهر الاجتماعية فردية فريدة في نوعها، ولا تتكرر بنفس الصورة وحتى إن أمكن تطبيقه فهو منهج عديم النفع لأنه ما دامت الظروف المماثلة لا تتحقق إلا في حدود ضئيلة فلن يكون لأية تجربة تجرى في الدراسات الاجتماعية إلا دلالة محدودة جداً.

كما أن الباحث في العلوم الاجتماعية حين يحلل ويحدد ويفرد لابد من أن ينتزع عناصر من موقف كلى عام، تتداخل فيه هذه العناصر المكونة وتشابكها، لا كتشابك اللحم والسم، وإنما تتداخل تداخلاً معقداً تعقيداً تاماً وعلى هذا فإن عزل عناصر الظاهرة الاجتماعية من شأنه أن يجردها من دلالتها الاجتماعية والتاريخية، ويجعلها غير ذات معنى.

ورداً على هذا الاعتراضات أنه ليس من الضروري كما سبق أن وضعنا أن يكون ثمة تحكم من جانب الباحث في التجربة التي يجريها، فكما توجد التجارب الصناعية التي تتم في المختبر العلمي توجد التجارب التي تخلفها الطبيعة والتي لا يسعى الإنسان إلى تهيتها أو خلق الظروف اللازمة لها.

ثم أن التاريخ حافل بكثير من الحالات التي يستطيع الباحث أن يتخذها مادة لتجاربه فالثورات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية يمكن أن تكون مجالا خصباً لكثير من التجارب التي لا تقل في أهميتها عن التجارب التي يقوم بها العالم الطبيعي، ومن الممكن أن يلجأ الباحث إلى المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية في مختلف فترات تاريخها، وفي وسعه أن يقارن بين المجتمعات المثالية أو المخططة وبين المجتمعات العادية، كما يمكنه أيضاً الاستفادة بالتجارب التي تجريها الدول بقصد التطبيق العلمي لمنهج إصلاحي أو نظام اقتصادي أو سياسي معين .

أما عن الرأي القائل بأن المنهج التجريبي لا يمكن تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأننا لا نستطيع في الميدان الاجتماعي تحقيق الظروف التجريبية المماثلة تماماً مرة بعد أخرى، فهو مردود على قائله لأنه قائم على سوء فهم للمنهج التجريبي في العلوم الطبيعية فمن المعروف للعلماء الطبيعيين أنه قد تحدث في التجارب الطبيعية أمور مختلفة في ظروف تبدو متماثلة تماماً، فقد تبدو لنا قطعتين من السلك متشابهتين تمام التشابه، ولكننا إذا وضعنا الواحدة منهما مكان الأخرى في جهاز كهربائي كان الخلاف في النتيجة كبيراً جداً وربما تبين لنا عند فحصهما فحصاً دقيقاً بالميكروسكوب مثلاً أنهما ليسا من التشابه كما كان يبدو عليهما من قبل، والحق أنه كثيراً ما يصعب علينا جداً أن نكتشف اختلاف في الظروف بين التجربتين يرجع إليه اختلاف النتائج، وقد نحتاج إلى بحث طويل تجريبي ونظري معاً، حتى نكشف أي نوع من التماثل ينبغي تحقيقه وإلى أي درجة يكفي أن يتحقق.

وإذن يمكن القول أن السؤال عما يجب اعتباره ظروف متماثلة يتوقف على نوع التجربة التي نريد إجراءها ولا يمكن الإجابة عليه إلا باستخدام التجارب والقول بوجود اختلافات بين الفترات التاريخية لا يلزم عنه استحالة القيام بالتجارب الاجتماعية وإنما ينبغي علينا أن نستمر في إجراء تجاربنا على أن نتوقع مواجهة النتائج المفاجئة أو التي لا تتفق وما كنا نتوقعه.

أما عن القول بفردية الظواهر الاجتماعية فإننا نسلم بأن موضوع كل ظاهرة فريدة في نوعها فثورة سنة 1952 في مصر لم تحدث إلا مرة واحدة على مدى التاريخ وفي مكان واحد وهو مصر، إلا أن العوامل والظروف التي تحكم في قيام الثورة والتغيرات التي أتت بها الثورة تكررت في كثير من المجتمعات، ومن الممكن دراسة هذه الثورات جميعاً والوصول إلى القوانين العامة التي تؤثر في قيامها أو تطورها .

3- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الوصول إلى قوانين اجتماعية تشبه في دقتها قوانين العلوم الطبيعية أمر بعيد المنال لعدة أسباب أهمها:-

أ- تخضع المجتمعات المختلفة للتغير الاجتماعي المستمر، ولذا فإن الظروف المتماثلة تظل على حالها فقط خلال الفترات التاريخية المختلفة، ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى .

ب- لا تخضع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية الذي تخضع له الظواهر الطبيعية وذلك بسبب الحرية التي يتمتع بها الإنسان، فالناس هم الذين يصنعون أقدارهم وفي استطاعتهم أن يغيروا سلوكهم طبقاً لحالاتهم النفسية وتبعاً للظروف التي تحيط بهم لذا فإن من المستحيل التنبؤ بسلوكهم الاجتماعي ووضع مبادئ عامة لهذا السلوك ولا يمكن أيضاً باصطناع هذه المبادئ اكتشاف أنماط سلوكهم الماضية أو المستقبلية،

فيذا لاحظت مثلاً أن العمال العاطلين لا يقرأون كثيراً أثناء تعطيلهم، فإنك لا تستطيع أن تعمم هذه الملاحظة وتجعلها قاعدة عامة لأن البطالة الطويلة قد تدفع العمال العاطلين إلى القراءة دفعا للسأمة والملل وبذلك لا يصدق التعميم لتغير السلوك الإنساني.

ج- مما يزيد من صعوبة وضع القوانين التي تساعد على التنبؤ الصحيح في العلوم الاجتماعية ذلك التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها، فإذا قلنا مثلاً أن إحدى السلع الموجودة في الأسواق سوف تختفي بعد شهر فإن الأفراد سيتسابقون على شراء هذه السلعة وتخزينها في منازلهم فتختفي من الأسواق بعد يوم واحد فقط أو يومين وإذا تنبأنا مثلاً بأن سعر الأسهم سوف يأخذ في الارتفاع مدة ثلاثة أيام ثم يهبط بعدها فمن الواضح أن كل من له صلة بالسوق سوف يبيع أسهمه في اليوم الثالث، وذلك من شأنه أن يسبب هبوط الأسعار ويكذب التنبؤ.

وفي رأينا أن سرعة التغير الاجتماعي لا تتعارض مع كون الظواهر الاجتماعية تسير وفقاً لقوانين ثابتة من الممكن اكتشافها والوصول إليها، ثم إن التغير الاجتماعي لا ينبغي أن يصرفنا عن البحث العلمي بل ينبغي أن يحفزنا إلى ابتداء مناهج وأساليب متنوعة تختلف عن المناهج والأساليب التي يستعان بها في دراسة المجتمعات المستقرة نسبياً.

أما عن مبدأ الحتمية فنحن نرى أن الأفراد في المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكاً معيناً لا يمكنهم أن يحدوا عنه، وقد دلت البحوث في ميدان علم النفس الاجتماعي على أن الأفراد في المجتمعات المختلفة ريفية كانت أو حضرية لا يمكنهم أن يتحرروا من قوه العادات والتقاليد بالصورة التي تجعل كلا منهم يواجه التأثيرات والقوى الاجتماعية الخارجية بمفرده،

وإنما يتصرف باعتباره عضواً في جماعته لها معاييرها وقيمتها وقوانينها التي لا يمكنه أن يحد عنها وقد أشار (دور كايم) إلى صفة الجبر والإلزام التي تتميز بها الظواهر الاجتماعية، وبين أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تتصدى لمقاومته بصور مختلفة، كما أشار إلى أن الفرد لا يشعر بالقهر الاجتماعي وبين أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تتصدى لمقاومته بصور مختلفة، كما أشار إلى أن الفرد لا يشعر بالقهر الاجتماعي حينما يستسلم له بمحض اختياره، ولذا فإننا نستطيع القول بأن مبدأ الحتمية متوفر في الميدان الاجتماعي كما هو متوفر في الميدان الطبيعي، وأن من الممكن الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية والتي تساعد على التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة.

أما عن التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها وإمكان تغيرها فقد سبق أن بينا من شروط القانون العلمي ألا يكون مطلقاً، وإنما يشترط لحدوثه توافر ظروف معينة فإذا تغيرت الظروف فإننا نكون بصدد حالة جديدة غير التي نص عليها القانون، وتغير الظروف لا يغير من صحة القانون في شيء لأنه يظل صحيحاً وصادقاً في الأحوال والظروف التي أشار إليها، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن التنبؤات غير المشروطة كذلك الأمثلة التي يسوقها المعارضون عن ارتفاع الأسهم في الأسواق أو اختفاء إحدى السلع تختلف اختلافاً كلياً عن التنبؤات العلمية المشروطة التي تشير إليها القوانين.

4- بعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية

يرى المعارضون لاستخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بالجانب الذاتي للإنسان ولا يمكن دراستها بالطرق الموضوعية، فالباحثون الاجتماعيون أفراد يعيشون في المجتمعات ويتفاعلون مع أوضاع الحياة القائمة فيها ويؤثرون ويتأثرون بما يقدمون بدراسته، ويقلبون ألواناً معينة من أساليب التفكير والسلوك القائمة في مجتمعاتهم، ومن هنا يذهب المعارضون إلى أننا ينبغي أن نتوقع أن آراء ، وبسمات العصر الذي يعيشون فيه، ولذا فإن من العسير في نظرهم تحقيق الموضوعية وضمانها في الدراسات الاجتماعية .

ويمكن إجمال العوامل التي قد تبعد الباحثين عن الموضوعية فيما يلي :

❖ تأثير الدوافع الخاصة

❖ تأثير العادة

❖ تأثير الموقف الاجتماعي،

❖ تأثير قيم الأفراد فيما يقومون بدراسته.

فالدوافع الخاصة كثيراً ما تلون نظرة الإنسان إلى الأمور ، فتجعله يتعصب لأفكاره ومعتقداته أو يتحيز لرأى دون آخر مبتعداً عن الحقائق الموضوعية التي يسفر عنها البحث العلمي.

أما عن تأثير العادة فإن كثيراً من المعتقدات التي تنتشر في المجتمعات لا تقوم على أساس علمي صحيح، وبالرغم من ذلك فإن الأفراد يقبلونها بحكم العادة ويسلمون بها دون نقد أو تمحيص، وقد يصعب على الباحث الاجتماعي أن يجرّد نفسه من تأثيرها أو يكتشفها لشدة ذبوعها والتسليم المطلق بصحتها

، أما عن تأثير الموقف الاجتماعي فإن المركز الذي يشغله الإنسان والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها والعصر الذي يعيش فيه، هذه المواقف وغيرها قد تؤثر فيما يصل إليه الباحث من نتائج أو فيما يصدره من أحكام، أما عن تأثير القيم Values فإن الباحث الاجتماعي لا يمكنه أن يتجاهل قيمه وهو سبيل البحث عن الحقائق، وكثيراً ما ينظر إلى الظاهرة التي يقوم بدراستها لا كما هي، ولكن على الوجه الذي يريدها عليه، ومما لا ريب فيه أن الباحث حينما يتجه إلى دراسة ما هو مرغوب فيه، يغفل كثيراً من الحقائق الموضوعية المتعلقة بالحياة الاجتماعية ، ولذا يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن تقول إحدى الباحثات "أن العلماء الاجتماعيين يهدفون إلى تحقيق غاية غريبة، فهم الموضوعية في العلوم الاجتماعية أقرب إلى أن تكون مثلاً أعلى من أن تكون حقيقة واقعة، يريدون أن يكونوا موضوعيين في مجال يمثل الجانب الذاتي من الحياة".

والواقع أن الموضوعية المطلقة أمر عسير التحقيق في البحوث الاجتماعية، غير أن المعارضين يبالغون في تقدير أثر العوامل الذاتية في الدراسات الاجتماعية، فقد أمكن الوصول فعلاً إلى عدد كبير من القوانين والنظريات العلمية في الميدان الاجتماعي، ولا يمكن القول بأنها كانت قائمة على تحيزات شخصية، أو أن أصحابها كانوا يغلبون الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي في دراساتهم.

وتتوقف الموضوعية في البحث الاجتماعي على ضمير الباحث العلمي ورغبته في إظهار الحقائق كما هو دون تحيز لرأى أو تعصب لمذهب معين، وكلما تمرن الباحث الاجتماعي على إجراء البحوث الاجتماعية تحررت نظرته إلى الأمور، وابتعد عن التحيز، ثم أن التقدم المطرد في وسائل القياس الاجتماعي سيجعل من اليسير الاتجاه بالدراسات الاجتماعية وجهة موضوعية خالصة،

وجعلها أقرب إلى التغيير عن الحقائق الواقعية مما هي عليه الآن ويرى (جيبسون) أن حرية الرأي هي الضمان الأكيد للموضوعية، فعن طريقها يستطيع الناقد أن يخضع جميع الآراء والنظريات للنقد والتحميص دون تمسك بوجهة نظر معينة ودون تأثر بالعوامل الانفعالية والمواقف التي كان يعيش فيها الباحث والتي تجعله يتمسك بوجهة نظره عنها ويرى فيها الكمال مهما بدا فيها من قصور .

5-عدم دقة المقاييس الاجتماعية

يرى البعض أن العلوم الطبيعية تخضع للقياس الكمي الذي يساعد على التنبؤ الدقيق بخلاف العلوم الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الكيفي، وتتميز النواحي الكمية على النواحي الكيفية في أن الأخيرة تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى، بينما تكشف الأولى عن مقدار وجود الصفة أو مستواها، فإذا قلنا مثلاً أن الجوانب المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من الجوانب المعنوية فإن هذا القول يعبر تعبيراً كيفياً عن الاختلاف في سرعة التغير دون أن يعبر بالقياس الكمي الدقيق عن مدى هذا الاختلاف، ويتمسك المعارضون بأن القوانين الاجتماعية إذا فرض وجودها فإن من الممكن وصفها بالألفاظ والتعبير عنها تعبيراً كيفياً فقط، ولا يمكن صياغتها أو التعبير عنها في صور كمية دقيقة.

غير أن هذه الصعوبة ليست ذات خطر فالطابع الكيفي أو الكمي ليس أصيلاً في الظواهر وإنما توصف الطرق التي تستخدمها في وصف الظواهر أو قياسها بأنها كيفية أو كمية ومن الملاحظ أن كل العلوم التي وصلت إلى المرحلة الكمية

قد مرت بالدور الكيفي، فقديمًا كان يقال إن الأشياء باردة أو ساخنة، ثقيلة أو خفيفة، إلى أن ظهرت مقاييس دقيقة أمكن بمقتضاها تحديد هذه الصفات تحديدًا كميًا والتعبير عنها بلغة الأرقام.

وبتقدم العلوم الاجتماعية سيصبح من المستطاع إخضاع جميع الظواهر الاجتماعية للقياس الكمي الدقيق وقد أمكن في الوقت الحالي التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية واستخدام النماذج الرياضية في الدراسات الاجتماعية، وسيأتي اليوم الذي تصبح فيه نتائج الدراسات الاجتماعية من أدق النتائج وأقربها إلى الصواب.

تعقيب

بعد أن ناقشنا الاعتراضات التي أثّرت حول تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية نود أن ننبه الأذهان إلى أننا لا نقلل من أهمية هذه الاعتراضات، ولكننا نفرق بين ما هو عسير وما هو مستحيل، فإذا كانت هناك صعوبات تعترض الباحث الاجتماعي، وتجعل الطريق أمامه شاقاً عسيراً، فليس معنى هذا أن نطلب إليه أن يكف عن المحاولة ولكننا نطالبه بالمثابرة والاستمرار في البحث حتى يتمكن من تذليل هذه الصعاب، وليتمكن من الوصول بالقوانين والنظريات الاجتماعية إلى درجة كبيرة من الدقة والإحكام.

وقد أثبت تاريخ العلم أن كثيراً من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في الماضي باستخدام الأساليب العلمية قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق بفضل الجهود المتواصلة التي قام بها العلماء والباحثون، والتي أمكنهم عن طريقها التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وابتكار أنواع جديدة من المناهج والأدوات التي تتفق مع طبيعة الظواهر التي يقومون بدراستها.

المحاضرة الخامسة

المدخل التكاملي في دراسة المجتمع

مقدمة:

إذا كنا قد أشرنا إلى أهمية المنهج التجريبي ومدى ما يمكن أن يحققه من نفع في الدراسات الاجتماعية، إلا أننا نود أن ننبه إلى أن للمنهج التجريبي حدوداً، فالمنهج التجريبي يقوم على عاملين هما: التحليل والتركيب، وبالتحليل يمكن تبسيط الظاهرة وتحليلها وعزل أجزائها بعضها عن بعض، وبالتركيب يمكن التأليف بين هذه العناصر من جديد للتحقق مما إذا كان التركيب يؤدي إلى وجود نفس الظاهرة التي سبق تحليلها أم لا، ولكننا نود أن نشير إلى أن الأمر مختلف بالنسبة للظواهر الاجتماعية، فليست العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية علاقة آلية ميكانيكية وإنما هي علاقة ديناميكية، ولذلك يقول (أشبى Asbby) ليس الطريق إلى دراسة النظام الاجتماعي أن نتناوله بالتحليل لأن عملية التحليل لا تعطينا سوى عدداً هائلاً من الأجزاء المنفصلة أو العناصر المتفرقة التي لا يستطيع أحد أن يتنبأ بنتائج تفاعلاتها، وإذا عملنا على تجزئة هذا النظام فإننا لا نستطيع جمع شمله ثانية.

وإذا كانت النظرة الشاملة ضرورية بالنسبة للدراسات العلمية، فنحن أخرج ما نكون إليها في الدراسات الاجتماعية، وليس معنى هذا أننا ننكر قيمة التحليل وأهميته في الميدان الاجتماعي، فقد سبق أن أوضحنا أن التحليل هو سبيلنا إلى تبسيط الظاهرة وفهمها، ولكننا في حاجة إلى جانب الأسلوب التحليلي إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت هذه العناصر دلالتها وأهميتها.

ومن الضروري أن يتجه الباحث الاجتماعي وجهة تكاملية، فيحاول فهم الظواهر الاجتماعية في مجالها الاجتماعي والثقافي وعلى أساس التفاعلات القائمة بينها حتى يتمكن من تكوين صورة حقيقية عن الواقع الاجتماعي بأبعاده المتعددة وعلاقاته المتشابكة وفي صورته الكلية.

أسس الدراسة المتكاملة

يستند المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عنصري يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط والتساند بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية.

ويرى (سوروكين Sorokin) أن التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية يستند إلى مجموعة من العناصر منها ما يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي، ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية، ومنها ما يعبر عن الصورة التي تترابط بها الظواهر الاجتماعية.

فالواقع الاجتماعي يسمو على كل من الواقع الفيزيقي والواقع العضوي الحيوي، ذلك أن الواقع الاجتماعي يحتوي على عناصر رمزية تتمثل في المعاني والقيم والمعايير، وهذه العناصر لها دلالتها الجوهرية في التفرقة بين المستويات الثلاثة من الواقع: العضوي، وما دون العضوي، وما فوق العضوي.

وافترض وجود واقع متميز للظواهر الاجتماعية تترتب عليه نتيجتان منطقيتان هما تفسير هذه الظواهر – أساساً- بظواهر من نفس مستواها واستخدام بناء منهجي يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للظواهر الاجتماعية في حدود المنطق العام للبحث العلمي دون الالتزام بالبناء المنهجي الذي يستخدم في العلوم الطبيعية.

أما من حيث مكونات الظواهر الاجتماعية فهي تتألف من عناصر ثلاثة رئيسية يتمثل العنصر الأول منها في المعاني والقيم والمعايير التي تفرض نفسها على الظواهر العضوية وما دونها من ظواهر، ويتمثل العنصر الثاني في مجموعة كائنات بشرية- أفراد- يخضعون لتفاعل اجتماعي تمليه وتنظمه المعاني والقيم والمعايير، أما العنصر الثالث فيتمثل في الوسائل والأدوات المادية التي تتجسد بمقتضاها ما تحمله المعاني والقيم والمعايير من رموز وهو ما يمكن تسميته بالأساس المادي للمجتمع.

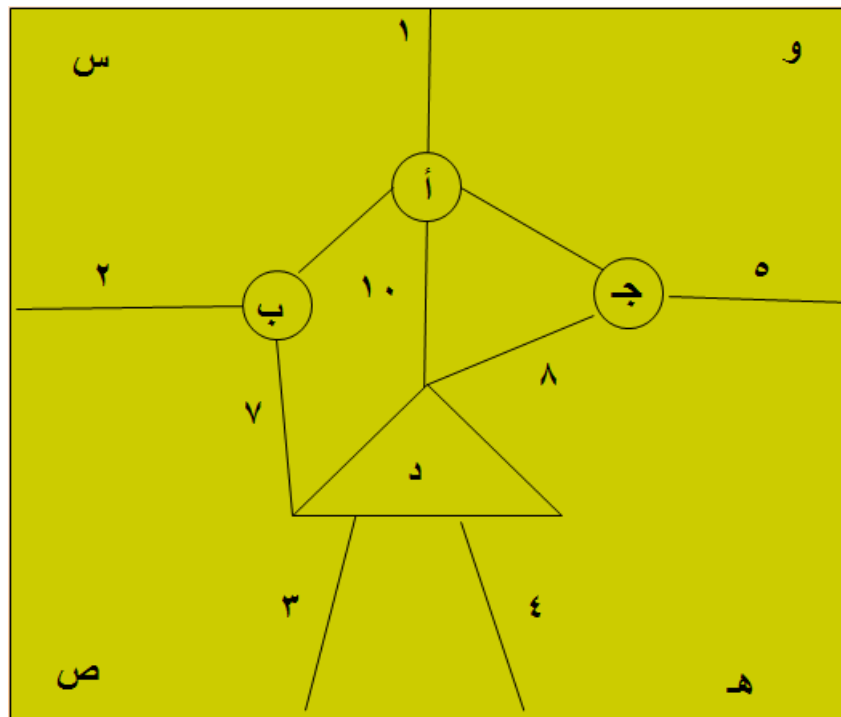
ويتحقق وجود الظواهر الاجتماعية - استنادا إلى مكوناتها- في مستويات ثلاثة: المستوى الأيديولوجي القائم في عقل الفرد والجماعة والمستوى المادي الذي يجسده كل ما يحويه الأساس المادي للمجتمع من أدوات ووسائل مادية.

ولهذا كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية لظواهر الحياة الاجتماعية هي : الجانب الثقافي والجانب الاجتماعي والجانب الشخصي، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط فيما بينها برابط عضوي وثيق ويتربط على هذا الرابط نتيجة منطقية مهمة هي أن أي نظرية تحاول وصف وتفسير ظاهرة المجتمع دون أن تأخذ في الاعتبار مكونات المجتمع وعناصر الثقافة والشخصية تعتبر نظرية قاصرة.

ومن ثم كانت أهمية النظرة الكلية إلى المجتمع، تلك النظرة التي تسند التي التصور الاجتماعي لطبيعة الإنسان وإلى ترابط الظواهر الاجتماعية فيما بينهما وارتباط هذه الظواهر ببناء المجتمع وثقافته وهي نظرة تتجنب القصور الذي يعترض النظريات الذرية التي تفتت عناصر المجتمع والثقافة والتي تعمل على تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية بإرجاعها إلى عامل واحد فقط.

أما عن الصور التي تتربط بها الظواهر الاجتماعية فهناك صورتان أساسيتان لهذا الترابط هما: الترابط الذرى للعناصر الاجتماعية والثقافية، والترابط النسقي لهذه العناصر، أما الترابط الذرى فأساسه التجاور المكاني أو الاقتران الزماني بين هذه العناصر الاجتماعية والثقافية دون أن تقوم بينها رابطة علمية أو وظيفية أو تقوم بينها وحدة فى المعنى رابطة منطقية.

أما الترابط النسقي فيتسم بارتباط العناصر بعضها ببعض بحيث يؤثر كل عنصر منها في غيره من العناصر ويوضح (هندرسون) فكرة الترابط النسقي وفقا للنموذج الموضح في الشكل التالي:-



ويتكون هذا النموذج من أربعة أجسام (أ - ب - ج - د) مثبتة في إطار بواسطة خمسة خيوط مرنة قابلة للشد (1 - 2 - 3 - 4 - 5) وتتصل الأجسام الأربعة ببعضها بواسطة خمسة خيوط هي (6 - 7 - 8 - 9 - 10) فإذا حركنا الخيط رقم (5) الذي يربط الجسم (ج) بالإطار ليصل إلى النقطة (و) مع ترك بقية الخيوط ثابتة في مكانها فما الذي يحدث.

إذا أخذنا الجسم (أ) لنرى ما يحدث له فأننا نجد أنه يتأثر بفعل الجذب الواقع عليه من الخيوط (5- 9) وكذلك بفعل الخيوط (5- 8- 10) وبفعل الخيوط (5- 7- 8- 6) وفي كل مرة لن نتوقف عمليه الجذب عند الجسم (أ) بل سيكون هناك تأثير عكسي يأتي من الخيط (10) ثم ينتقل إلى الخيط رقم (8) ثم ينتقل إلى الخيط رقم (5)

ويستخلص هندرسون من هذا المائل النقاط التالية :

1. يتكون النسق من جملة أجزاء متميزة .
2. يقوم بين هذه الأجزاء نوع من الاعتماد المتبادل بحيث أن كل جزء يؤثر في بقية الأجزاء كما يتأثر بها.
3. يتألف النسق بصورته الكلية من كل هذه الأجزاء .

ولتوضيح فكرة الترابط والتشابك بين عناصر الحياة الاجتماعية نضرب المثال التالي: إذا افترضنا أنه حدث تغير فجائي في مجتمع ما نتيجة لاحتراق مصنع كان يعيش منه جزء كبير من سكان هذا المجتمع بحيث لا يتسنى إعادة إنشائه، فإن النتيجة المباشرة لهذا التغيير هي توقف المؤسسة التي تمتلك المصنع عن العمل وتعطل العمال وبالتالي انخفاض الدخل وقلة الطلب، وستؤدي قلة الطلب بدورها إلى انخفاض الدخل وانتشار البطالة في المشاريع الأخرى التي كانت تباع لموظفي المصنع المحترق أو تقوم بخدمتهم.

وإذا لم تحدث تغيرات من الخارج فإن هذا المجتمع سيفقد قدرته على جذب أصحاب العمل والعمال من الخارج، بل أن أصحاب العمل والعمال الذين كانوا يعيشون فيه سيفكرون في الانتقال منه إلى أسواق أفضل، فإذا حدث ذلك ازدادت الدخل وانخفضا وقلة الطلب وتغير هيكل العمل لسكان المنطقة وانكماش الدخل معناه أيضا ارتفاع معدل الضريبة وهذا يدفع أصحاب العمل والعمال إلى مغادرة المنطقة، وبالتالي إلى مزيد من انخفاض الدخل وإلى مزيد من الارتفاع في معدل الضريبة وهكذا واختلال توزيع السكن في المنطقة سيؤدي إلى انخفاض الدخل التي تحصل عليها الضرائب كما يؤدي إلى ازدياد الحاجة للخدمات العامة ولكن السلطات المحلية تضطر إلى تقليل الخدمات العامة كإعداد المدارس للأطفال والمساكن للعجزة والنتيجة الطبيعية هي إضعاف جاذبية المجتمع المحلي في نظر أصحاب العمل والعمال.

وهكذا نرى أن كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يرتبط بغيره من الجوانب ارتباطا عضويا وثيقا ولا يمكن فهمه إلا عن طرق معرفة التفاعلات القائمة بينه وبين غيره من الجوانب.

هذا ويأخذ الترابط بين الظواهر صورتين هما : الترابط السببي والترابط الوظيفي، ويترتب على وجود هذين النوعين من الترابط ضرورة ملائمة البناء المنهجي للعلوم لطبيعة الوقائع الاجتماعية ويتطلب ذلك استخدام الأساليب والإجراءات التي تعتمد على صور الترابط الذري، وكذلك الأساليب والإجراءات التي تعتمد على التصور المتكامل لعناصر الواقع الاجتماعي، وبعبارة أخرى يمكن القول بأننا إذا كنا في حاجة إلى تحليل الظواهر الاجتماعية لفهمها فإننا في الوقت ذاته في حاجة إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت هذه العناصر دلالتها وأهميتها وهذا الإطار هو الذي يتفق وأبعاد الدراسة التكاملية .

دراسة المجتمع وأبعاد الدراسة التكاملية

لما كان المدخل التكاملي يستند إلى نموذج تصوري عضوي نسقى ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة فإن من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة جميع الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة وهذه الأبعاد هي :

1- البعد الايكولوجي

لكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشغل رقعة محدودة من الأرض وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية معينة تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، وتطبعها بطابع مميز وقد تقبل العلماء الاجتماعيون هذه الحقيقة وإن كان بعضهم قد بالغ فيها أشد المبالغة فذهب إلى حد القول بنوع من الحتمية الجغرافية، فأرجع إلى البيئة الجغرافية اختلاف الأمم في القوانين والشرائع والتقاليد والعادات ومستوى الحضارة وشكل الحكومة ونظم السياسة والاقتصاد والحرب والأخلاق ودرجة تكاتف السكان وتخلخلهم ومدى ما ينعم به الشعب من حرية واستقلال أو ما يعانيه من تبعية وخضوع .

بيد أن العلماء المحدثين لم يعودوا في جملتهم يسلّمون بهذه الحتمية الجغرافية الجامدة رغم اعترافهم بوجود علاقات قوية بين ظروف البيئة والحياة الاجتماعية.

ولذا فإن من الضروري عند دراسة المجتمع التعرف على الظروف الجغرافية التي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات ومدى تأثير تلك الظروف على التوزيعات السكانية والأوضاع والأحوال الاجتماعية والثقافية السائدة.

2- البعد البشري

الأفراد في المجتمع هم القوة المؤثرة في تطوره، ولذا فإن من الضروري الاهتمام بدراسة البناء الديموجرافي في المجتمع من حيث حجم السكان وفئات السن وتوزيع الذكور والإناث ونسب الكثافة السكانية وعلاقتها بالموارد الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ونسب المواليد والوفيات وحجم الهجرة الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على هذه الهجرات والسياسات السكانية ذلك لأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو عمرانية إلا ولها اتصال مباشر أو غير مباشر بالجانب الديموجرافي وأي تغير يحدث في البناء الديموجرافي كفيل بأن يحدث تغييرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم.

3- البعد الاجتماعي

يتألف البعد الاجتماعي من الجماعات والعلاقات والظواهر والنظم والأنساق التي يتألف منها المجتمع. ولذا ينبغي لتكوين صورة متكاملة عن المجتمع دراسة الجماعات القومية والسلالية والثقافية وكذلك دراسة البناء الطبقي للوقوف على طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية السائد بين مختلف الجماعات والطبقات .

كما ينبغي دراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الأسري والنظام الديني والنظام التربوي والنظام الترويجي ونظام الرعاية الاجتماعية إلى غير ذلك من نظم.

4- البعد الثقافي

يقول (كسجنزلى ديفيز) لو أن هناك عاملا وحيدا لتفسير تفرد الإنسان وتفرد مجتمعه الإنساني وتميزه فلا شك أن هذا العامل هو الثقافة، فذكاء الإنسان وحديثه ولغته كلها أمور تحكمها الثقافة التي تقوم بتجسيد طرق التفكير والسلوك من خلال التفاعل الاجتماعي القائم على الاتصال بين مكونات المجتمع، ويذهب ديفيز إلى أبعد من ذلك بإشارته إلى أن الثقافة لا تكسب الإنسان تفرد هو تميزه فحسب بل أنها تميز المجتمع الذي يعيش فيه عن غيره من المجتمعات.

والثقافة تشتمل على الأفكار والعادات والمعتقدات والعرف والرموز وأنماط القيم وجوانب التكنولوجيا ولذا ينبغي أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع كافة الجوانب الثقافية سواء أكانت مادية أو معنوية حيث أنها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة كما أن العلاقات الاجتماعية التي هي جوهر البناء الاجتماعي عبارة عن أنماط منظمة ومتكررة من التفاعل بين الناس وهذه الأنماط تأخذ شكلها وانتظامها وتكرارها من خلال الثقافة.

5- البعد التاريخي

الظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها كما تدين إليها بوجودها الحالي.

ولذا فلا بد للباحث أو الدارس من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظواهر منذ نشأتها والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.

المخلص

دعا عدد كبير من المفكرين في الشرق والغرب إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع، وما ينبعث فيه من ظواهر وما يحدث فيه من مشكلات، وقد سبق ابن خلدون هؤلاء العلماء جميعاً إلى هذه الدعوة، فطالب في القرن الرابع عشر الميلادي بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكمها بعد ما كانت تدرس لمجرد وصفها أو الدعوة إليها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه، ولتحقيق هذه الغاية نصح ابن خلدون باستخدام المنهج الاستقرائي والاعتماد على الملاحظة والمقارنة في الدراسة كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب الدينامية للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية.

ثم جاء بعد ابن خلدون عدد كبير من المفكرين الأوروبيين الذين قاموا بدعوات مشابهة لما قام به ابن خلدون، نذكر من بينهم فيكو في إيطاليا وأوجست كونت إميل دور كايم في فرنسا.

اهتم فيكو بفلسفة التاريخ، فدعا إلى استنباط النظريات من الحقائق التاريخية كما دعا إلى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية وباستخدام المقارنة لاستنباط القوانين وأجاز الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول.

ودعا كونت إلى استخدام المنهج الوضعي الذي يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية منظمة لمعرفة ما تخضع له من قوانين، وقسم كونت ظواهر الاجتماع إلى شعبتين كما فعل ابن خلدون وسمى إحدهما الاستاتيكا الاجتماعية والأخرى الديناميكا الاجتماعية، وطالب كونت بأن تكون القاعدة المنهجية الرئيسية في الدراسة الاستاتيكية هي النظر إلى ترابط الظواهر الاجتماعية والبحث عن قوانين التضامن الاجتماعي ودعا إلى استخدام الملاحظة والتجربة والمنهج التاريخي للوصول إلى القوانين المتعلقة بالجانب الديناميكي كما نادي بجعل قانون التقدم الذي أنتهي إليه أساس للدراسة الديناميكية، وقد دعمت دعوة كونت الاتجاهات العلمية في الدراسات الاجتماعية وكان لها أثر كبير في توجيه هذه الدراسات وجهة تجريبية إمبريقية.

أما دور كايم فقد اهتم بتعريف الظاهرة الاجتماعية وقال أنها تتميز بخاصيتين هما القهر والموضوعية كما طالب في كتابه قواعد المنهج الاجتماعي بتطبيق المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ونصح باستخدام المنهج المقارن في إقامة البراهين ومن رأيه أن طريقه التغير النسبي هي أفضل الطرق الاستقرائية في البرهنة على وجود قانون أو علاقة سببية بين ظاهرتين اجتماعيتين ويمكن أن تكون المقارنة بين عدد كبير من الظواهر في مجتمع واحد فقط أو بين مجموعات من الظواهر في مجتمعات متجانسة أو بين ظواهر مختلفة في مجتمعات غير متجانسة.

وفي الولايات المتحدة اتجه العلماء الاجتماعيون منذ الحرب العالمية الأولى إلى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وجهة إمبيريقية وكان لدراسة (توماس وزنانيكى) عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا أثر كبير في توجيه الأنظار إلى أهمية البحوث الميدانية وفي التعريف بأهمية الوثائق الشخصية في الوقوف على التفاصيل الدقيقة للظواهر الاجتماعية.

وقد حاول العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي والارتقاء بطرق البحث القديمة، كما التزموا حدود المنهج العلمي في دراساتهم مبتعدين عن أساليب التفكير الفلسفي كما قوموا بتقنين قواعد البحث العامة، وألفوا عددا كبيرا من المراجع التي تتناول المسائل المنهجية كتصميم البحوث واختيار العينات ومناهج البحث وأدوات جمع البيانات وما إلى ذلك من موضوعات، وممن كان لهم فضل كبير في تدعيم هذه الاتجاهات في الولايات المتحدة (لودنبرج وشابن ومورينو ودود وستوفر) وغيرهم كثيرون.

هذا وقد كان لهذه الدعوات التي ظهرت بغير انقطاع منذ بداية القرن العشرين مطالبة بتطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية رد فعل عند كثير من العلماء والفلاسفة فعارضوا مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات قائلين باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الأساليب التي اتبعت في العلوم الطبيعية، وتتركز دعاوهم حول عدد من المسائل المتعلقة بتعقد المواقف الاجتماعية واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية وتعذر الوصول إلى قوانين الاجتماعية، والواقع أن معظم هذه الدعاوى غير صحيحة، فالتعقيد ليس صفة جوهرية في الظواهر الاجتماعية وإنما ينسب إليها لجهل الناس بها وكذلك بالنسبة للطابع الكيفي، فالظاهرة ليست في ذاتها كمية أو كمية، وإنما المقاييس التي تستخدمها هي التي توصف بالكمية أو الكمية، ومن الممكن جدا التغلب على معظم الصعاب التي تعترض الباحث الاجتماعي واستخدام التجارب المباشرة وغير المباشرة في الدراسات الاجتماعية في الوصول إلى قوانين تتميز بدقتها وصرامتها، خاصة وأن مبدأ الحتمية متوفر في الميدان الاجتماعي كما هو متوفر في الميدان الطبيعي.

ومن ناحية أخرى فإن الموضوعية المطلقة وإن كانت عسيرة التحقيق إلى حد ما في البحوث الاجتماعية إلا أن المعارضين يبالغون في تقدير أثر العوامل الذاتية في الدراسات الاجتماعية، وهناك كثير من النظريات والقوانين الاجتماعية التي أمكن الوصول إليها والتي تقوم على أساس موضوعي سليم ولا يمكن القول مطلقا بأن أصحابها كانوا يغلبون الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي، ومن المتوقع بعد تقدم وسائل القياس في العلوم الاجتماعية أن تختفي معظم هذه الاعتراضات، ولا يصبح لها أساس وتاريخ العلم أعظم شاهد على ذلك ففي الماضي كانت نفس هذه الاعتراضات توجه إلى العلوم الطبيعية إلا أن كثيرا من الموضوعات في العلوم الطبيعية التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في الماضي دراسة كمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحالي للبحث العلمي الدقيق.

وفي النهاية نود أن نشير إلى أن المنهج التجريبي وأن كان ذا نفع كبير في الميدان الاجتماعي إلا أن من الواجب ألا ننظر إليه باعتباره المنهج العلمي الوحيد الذي يصلح للدراسات الاجتماعية، فالمنهج التجريبي وإن كان يساعدنا في فهم الظواهر الاجتماعية بتبسيطها وتحليلها إلا أننا في حاجة في الوقت ذاته إلى أن ننظر إلى الظواهر نظرة شاملة متكاملة ولتحقيق هذه الغاية لابد لنا من إطار نرد إليه هذه الظواهر بعد تبسيطها وهذا الإطار يكون أكثر اتفاقا مع المجال الاجتماعي الثقافي، ووسيلتنا إلى تحقيق هذه النظرة التكاملية هي الاعتماد على مناهج البحث الاجتماعي الأخرى كمنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي وكل ما يساعدنا على فهم الظواهر الاجتماعية في إطارها المجال الثقافي إلى جانب المنهج التجريبي.

محاضره السادسة الاتجاهات العامة في تصنيف المناهج

مقدمة

يختلف المشتغلون بمناهج البحث في تصنيفهم للبحوث، ففريق منهم يقتصر على تصنيف البحوث في فئات وأنماط عريضة على أساس الهدف الرئيسي للبحث، وهذا ما فعلته جاهدوا وزملاؤها سنة 1951، وما فعلته سيللتز وزملاؤها سنة 1959، وفريق آخر يضع تصنيفات لأنماط ومناهج البحث معاً، وهذا ما فعله هويتني سنة 1937، وفريق ثالث يفصل بين الاثنين في غالب الأوقات ويقدم تصنيفات للمناهج فقط وهذا ما أقام به ماركيز وجود وسكيتس وأودم وكثيرون غيرهم.

ويمكن أن نجمل أوجه الاختلاف بين تصنيفات أنماط البحوث وبين تصنيفات المناهج فيما يلي:-

- ≈ تصنف البحوث إلى أنماط على أساس الهدف الرئيسي للبحث، أما تصنيفات المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة .
- ≈ تصنيفات أنماط البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة، أما تصنيفات المناهج فإنها أكثر تحديدا ولذا فقد يستعين الباحث في النمط الواحد من الدراسة بأكثر من منهج مثال ذلك البحوث الوصفية التي يدخل تحتها- حسب تصنيف هويتني- أنواع أخرى من البحوث مثل: الوصف على مدى طويل وتحليل العمل والنشاط والبحث المكتبي والوثائقي، ومن هنا يحدث التداخل بين تصنيفات أنماط البحوث (أنواع الدراسات) وبين تصنيفات المناهج، فيطلق البعض على منهج المسح الاجتماعي اسم المنهج الوصفي وهذا القول صحيح إلى حد كبير لأن المسح الاجتماعي ليس إلا نوعا من أنواع الدراسات الوصفية ولكننا من ناحية أخرى لا نستطيع أن نقصر البحوث الوصفية على المسح الاجتماعي.

ونعرض فيما يلي لتصنيفات هويني، وماركيز، وجود وسكيتس ، وأودم .

أولا : تصنيف هويتني

- ≈ يربط هويتني بين العمليات العقلية المختلفة اللازمة للتفكير في موضوع معين وبين مناهج البحث، فيرى أنه إذا كانت ثمة ظاهرة أو مشكلة أو موقف يستدعي الدراسة والبحث، فإنه ينبغي البدء بوصف الظاهرة كما هي ومحاولة تفسيرها في ضوء البيانات المتوفرة، وينبغي الرجوع بعد ذلك إلى ما كانت عليه الظاهرة في الماضي لمعرفة اتجاهاتها، ومحاولة تفسيرها في ضوء الحقائق والأحداث الماضية ولتكملة النظرة إلى الظاهرة ينبغي على الباحث أن يحاول التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الظاهرة في المستقبل .
- ≈ وفي بعض الأحيان يحاول الباحث أن يختبر إحدى النظريات ويخضعها للنقد فيستعين بالتجريب القائم على ضبط المتغيرات المختلفة، وإلى جانب العمليات العقلية السابقة التي اشتركت في محاولة فهم الظاهرة، وينبغي أن تشترك العمليات العقلية العليا بقصد الوصول إلى تعميمات فلسفية أبعد غورا وأكثر عمومية.
- ≈ ويرى هويتني إلى جانب هذا أن العمليات العقلية المختلفة تتناول الجماعات والعلاقات والنظم الاجتماعية أو تنصب على نواحي التفكير الإبداعي التي ينتج من ورائها تأليف قصيدة أو مسرحية أو مقطوعة موسيقية..... الخ .

وعلى أساس هذه العمليات العقلية يضع هويتني تصنيفه لمناهج البحث ويشتمل هذا التصنيف على المناهج والأنماط الآتية:

1- المنهج الوصفي

وهو الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً، ويحذر هويتني من الاقتصاد على جمع البيانات لمجرد الرغبة في جميع البيانات دون محاولة تحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، كما هي الحال في بعض التقارير الإحصائية التي يقوم بها طلبة الجامعات.

ويرى هويتني أن أمثال تلك التقارير لا تعتبر بحثاً عملية بالمعنى الصحيح، إذ يعوزها التحليل الدقيق أما البحوث الوصفية فيجب ألا تنحصر أهدافها في مجرد جمع الحقائق، بل ينبغي أن تتجه إلى تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلًا دقيقًا كافيًا، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة .

يصنف هويتني البحوث الوصفية في خمسة أنماط أو فئات، ولا يخضع هذا التصنيف لقواعد وإنما يخضع للعوامل المؤثرة في البحث كالمجال المكاني والمجال البشري وأدوات جميع البيانات وتشتمل البحوث الوصفية على الأنماط الخمسة الآتية :-

أ- البحث المسحي

ويعرف بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وينصب البحث المسحي على الوقت الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية.

ب- الوصف على مدى طويل

ويقصد به دراسة العوامل والظروف المختلفة التي تؤثر في موقف معين خلال فترة طويلة ويستفاد بهذا النوع من البحث في الدراسات التتبعية التي تتناول مراحل النمو وخاصة عند الأطفال وذلك باختبار مجموعة صغيرة من الأطفال، والقيام بملاحظتهم شهراً بعد شهر وعاماً بعد عام، ويطلق على هذه الطريقة اسم الطريقة الطولية ، وقد يطلق عليها اسم الدراسة التتبعية، وقد أمكن الاستفادة بهذه الطريقة في دراسة الاتجاهات العامة وتغيرها وفي كثير من ميادين علم النفس الأخرى.

ج- بحث دراسة الحالة

ويعرفه هويتني بأنه البحث الذي يقوم على التحليل الكامل الدقيق لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته.

د- تحليل العمل والنشاط

وذلك لمعرفة ألوان النشاط وأنواع القدرات والاستعدادات اللازمة للقيام بعمل معين وقد أمكن الاستفادة بهذا النوع من البحوث في ميدان العمل والصناعة في اختبار الأفراد الجدد المتقدمين للعمل وكذلك في المدارس عند وضع المناهج المدرسية.

هـ- البحث المكتبي والوثائقي

وذلك بقصد الاستفادة بالوثائق والتقارير المطبوعة ويشترك هذا النوع من البحث مع المنهج التاريخي في الاستفادة بالسجلات والوقائع الماضية، ويرى هويتني أن البحث المكتبي لا يهدف إلى مجرد عمل قوائم بيلوجرافية، وإنما يهدف إلى تقييم الحقائق المتعلقة بموضوع معين ومقارنتها بغيرها من الحقائق وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بشأنها.

2- المنهج التاريخي

ويعتمد على الظواهر التاريخية بعد وقوعها ويستفيد بالماضي في فهم وتفسير الحاضر، ولا يمكن للباحث أن يفهم الماضي إلا إذا مر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلتا التحليل والتركيب، وتبدأ المرحلة الأولى بجمع الوثائق ونقدها والتأكد من شخصية أصحابها، وتنتهي إلى تحديد الحقائق التاريخية الجزئية، ثم تبدأ المرحلة الثانية عندئذ فيحاول الباحث تصنيف هذه الحقائق والتأليف بينها تأليفاً عقلياً.

3- المنهج التجريبي

وهو الذي يستخدم التجربة في قياس أثر المتغيرات المختلفة وقد سبق أن عرفنا التجربة بأنها ملاحظة مقصودة تحت الضبط الناتج عن التحكم.

4- النمط الفلسفي للبحث

ويرى هويتني أن الاتجاه الفلسفي ضروري للبحث وتبدو أهميته في خطوتين رئيسيتين إحداهما عند تحديد الأهداف الرئيسية للبحث والأخرى عند الوصول إلى مرحلة التعميم، وهو يرى أن التعميمات كلما كانت أبعد غوراً وأكثر عمومية

وشمولا كانت أكثر دلالة وأعظم فائدة، ويرى أيضا أن البحث العلمي والفلسفي لا ينفصلان، فالحقائق العلمية يمكن أن تتخذ أساسا لنظريات فلسفية يمكن أن تخضع بالتالي للبحث العلمي.

5- النمط التنبؤي للبحث

وينصب على كل البحوث التي تهدف إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل لظاهرة معينة، ولا يقصر هويته النمط التنبؤي على البحوث التجريبية، فأى بحث يعتبر تنبؤا إذا كان يهدف إلى التنبؤ بحقائق مستقبلية، ويضرب أمثلة كثيرة من البحوث التاريخية يؤيد بها وجهة نظره.

6- النمط السوسيولوجي

وهو الذي يهدف إلى دراسة المجتمع وظواهره ونمطه والعلاقات القائمة بين أفراد، ويتناول هذا النوع من البحث الميادين التي يبحثها عالم الاجتماع والتي حددتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع فيما يلي:-

أ- الطبيعة الإنسانية

ب- الشعوب والجماعات الثقافية

ج- الأسرة

د- تنظيم المجتمع والنظم الاجتماعية

هـ- الديموجرافيا (التكوين السكاني) الايكولوجيا (دراسات البيئة)

و- المجتمع الريفي

ز- السلوك الجمعي

ح- علاقات الصراع والتكيف في الجماعات وتشمل ما يأتي

1- علم الاجتماعي الديني 2- علم الاجتماع التربوي

3- المحاكم والتشريع 4- التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي

ط- علاقات الصراع والتكيف في الجماعات وتشمل ما يأتي

1- علم الاجتماعي الديني 2- علم الاجتماع التربوي

3- المحاكم والتشريع 4- التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي

7- النمط الإبداعي

ويهدف هذا النوع من البحث إلى دراسة العوامل المختلفة التي تحكم عملية الخلق الإبداعي في العلم والفن والأدب، وتقويم الأسس التي تقوم عليها هذه العمليات الإبداعية وهو يرى أن لهذا النوع من البحث أهمية خاصة لأن العمليات الإبداعية كثيرا ما تنشأ نتيجة لحاجة خاصة تشعر بها الجماعة .

ثانيا : تصنيف ماركيز

يرى ماركيز أن مناهج البحث الاجتماعي الرئيسية هي :

1- المنهج الانثروبولوجي

وقد تقدم هذا المنهج في الانثروبولوجيا الاجتماعية ويقوم أساسا على الملاحظة الميدانية فيختار الباحث للدراسة قبيلة أو مجتمعا ما، ثم يبدأ بفحص المصادر المكتوبة، كما يقوم بمقابلة أعضاء الإرساليات والرحالة العائدين من ذلك المجتمع لأخذ بعض البيانات التي تفيده في دراسته، ويذهب الباحث شخصا إلى الميدان ويعتمد على إخباري أو أكثر في تزويده بالمعلومات التي تلزمه، ويقوم في نفس الوقت بإجراء ملاحظات مباشرة لعادات الأفراد وتقاليدهم ومعتقداتهم وأوجه نشاطهم ويدون ملاحظاته دون تحيز ، مبينا تفاعلات العناصر الثقافية المختلفة والعوامل التي تؤدي إلى تغيرات ثقافية.

ويرى ماركيز أن هذا المنهج فيه شيء من القصور لأنه لا يكمل خطوات المنهج العلمي فالباحث العلمي يتم في ست خطوات رئيسية هي :-

1. صياغة المشكلة.
2. مراجعة المعلومات وذلك عن طريق المكتبة أو عن طريق الأشخاص.
3. القيام بالملاحظة التمهيدية للوقائع موضوع الدراسة.
4. فرض الفروض.
5. التحقق من صحة الفروض رغبة في الوصول إلى قوانين ونظريات علمية.
6. الاستفادة بالنظريات في مجال التطبيق.

إلا أن المنهج الانثروبولوجي بالصورة التي سبق عرضها يحقق الخطوات الثلاثة الأولى دون أن يصل إلى مرحلة فرض الفروض، ويرى ماركيز أن ذلك قد يرجع إلى عدم وجود النوع الصحيح من البيانات اللازمة لاختيار الفروض، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي على الباحث أن يزور عدة قبائل أو يزور قبيلة واحدة عدة مرات في فترة تزيد على عدة سنوات، أو يعهد لباحثين ميدانيين آخرين بالقيام بجمع البيانات المطلوبة بطريقه مقننة، وقد قامت جامعة بيل بالولايات المتحدة بعدة دراسات مستعرضة ، لسد هذا النقص، كما قام روبرت ليند بدراساته في ميدلتاون متبعا هذا المنهج.

2- منهج دراسة الحالة

يرى ماركيز أن دراسة الحالات الفردية تقدم نموذجا آخر لمنهج بحث يستخدم على نطاق واسع في الطب العقلي، وعلم النفس الإكلينيكي والخدمة الاجتماعية، وهو يشبه المنهج الانثروبولوجي في تأكيده على عدم الانحياز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة، ويركز هذا المنهج اهتمامه على الخطوتين الثالثة والسادسة من خطوات المنهج العلمي، أي القيام بالملاحظة التمهيدية والاستفادة بالنظريات في مجال التطبيق مع اهتمام أقل بوضع النظريات العلمية.

ويرى ماركيز أن منهج دراسة الحالة على الرغم من أنه في شكله العام لا يقدم النموذج التام للعلم ، إلا أن من الممكن أن يكون أكثر أهمية للعلم إذا أمكن الحصول على بيانات يمكن المقارنة بمقتضاها بين أفراد مختلفين.

3- المنهج الفلسفي

ويهتم اهتماما كبيرا بالخطوة الرابعة وهي صياغة الفروض بقصد الوصول إلى تعميمات نظرية، ويعيب هذا المنهج أن مفاهيمه ونتائجه يصعب قياسها مباشرة بالملاحظة لأنها قامت أساسا على اعتبارات قبلية أكثر من كونها قد استخلصت من الدراسة التجريبية، وقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون كثيرا على هذا المنهج، كما اعتمد عليه هيربرت سبنسر في نظريته عن التطور الاجتماعي، ومكدوجل في نظريته عن الغرائز والأمثلة على ذلك كثيرة.

4- المنهج التاريخي

وهو احد مناهج العلم الاجتماعي ذلك لأن الملاحظة في الماضي لها في العلم نفس مكانة الملاحظة في الحاضر، والتاريخ قبل كل شيء إنما هو اختيار الحوادث الماضية والتأليف بينها وتفسيرها، ولذلك قد يبدو أنه مثال للخطوة الثالثة في المنهج العلمي- أي خطوة الملاحظة التمهيدية- إلا أن ماركيز يرى أن نكون أقرب إلى الحق لو اعتبرنا المنهج التاريخي يقع في الخطوة السادسة أي تطبيق النظرية العلمية على أحداث الماضي.

5- المسح الاجتماعي

ويغيب ماركيز على المسموح أنها ليست مصدرا مثمرا لفروض جديدة فمأساة كثير من المسوح الباهظة النفقات هو توجيه قليل من التفكير نحو النظرية التي تقوم عليها صياغة الفروض، وهو يرى أن من الممكن الاستفادة بالمسوح في إصدار تعميمات، مثال ذلك يمكن من إحصاء السكان أن نجد اختبارا للقضية القائلة بأن النساء يستخدمون في الأعمال الكتابية أكثر من الرجال، وفي استفتاء كاستفتاء جالوب يمكن اختبار الفرض القائل بأن الأفراد ذوي الدخل المرتفع أكثر احتمالا لأن يعطوا أصواتهم للحزب الجمهوري بدلا من الحزب الديمقراطي، ويرى ماركيز أن المسوح الاجتماعية يمكن أن تؤدي خدمة جليلة للعلم إذا ركزت اهتمامها على خطوة فرض الفروض ثم محاوله التأكد من صحتها.

6- المنهج التجريبي

وهو أكثر المناهج تميزا للعلم، وهو مثال للخطوة الخامسة التي تهدف إلى التحقيق من صحة الفروض، ويرى ماركيز أن استخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية لا يزال محدودا باستثناء علم النفس حيث زاد الاهتمام بالمنهج بحيث طغى على أهمية المراحل الضرورية الأخرى للعلم.

ثالثا : تصنيف جود وسكيتس

قدم جود وسكيتس تصنيفا لمناهج البحث الاجتماعي، ويشتمل هذا التصنيف على خمسة مناهج هي:-

1. المنهج التاريخي
2. المنهج الوصفي
3. المنهج التجريبي
4. منهج دراسة الحالة
5. المنهج التنبؤي

• وقد سبق أن عرضنا لخصائص ومميزات كل منهج من هذه المناهج في التصنيفات السابقة.

رابعا تصنيف أودم

يشتمل تصنيف أودم على المناهج الخمسة التالية:-

1. المنهج الإحصائي
2. منهج دراسة الحالة
3. المسح الاجتماعي
4. المنهج التجريبي
5. المنهج التاريخي

ونكتفي بعرض هذه التصنيفات المختلفة لمناهج البحث ونأمل أن يكون القارئ قد كون لنفسه فكرة واضحة عنها نظرا لأهمية هذه التصنيفات في ميدان البحث الاجتماعي، ونود أن نشير إلي أنه على الرغم من اختلاف التصنيفات التي يأخذ بها المشتغلون بالمناهج إلا أن هناك مناهج متفق عليها بين الجميع وسنحاول في الفصول التالية من هذا الباب أن نعرض لأربعة من المناهج الرئيسية وهي المسح الاجتماعي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي .

المحاضرة السابعة

المسح الاجتماعي

أولا :تعريف المسح الاجتماعي

- المسح الاجتماعي أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، ويعرف بأنه الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج إنشائي للإصلاح الاجتماعي، ويعرف أيضاً بأنه دراسة للظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين- سواء أكان مجتمع الجيرة أو القرية أو المقاطعة أو الدولة أو الأمة- بقصد الحصول على بيانات ومعلومات كافية يمكن الاستفادة بها في وضع وتنفيذ مشروعات إنشائية للإصلاح الاجتماعي.
- وقد استعرضت بولين يونج في كتابها "المسوح والبحوث الاجتماعية العلمية" عددا كبيرا من تعريفات المسح، ثم حاولت أن تصل إلى تعريف جامع المسح الاجتماعي يحدد ماهيته وأهدافه، وقد جاء في هذا التعريف أن المسح عبارة عن دراسة للجوانب المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة، وهذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية ويمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى يمكن قبولها كنموذج وذلك بقصد تقديم برامج إنشائية للإصلاح الاجتماعي.
- ويعرف هويتني المسح الاجتماعي بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية .

وعلى هذا فإن تعريفات المسح الاجتماعي تتفق على أنه:-

1. الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين .
 2. وأنه ينصب على الوقت الحاضر حيث إنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية.
 3. وأنه يتعلق بالجانب العملي إذا يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي.
- ونود أن نشير هنا إلى أن المسح الاجتماعي وإن كانت تغلب عليه الصبغة العملية إلا أن بعض المسوح تنصب على الجانب النظري والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.

هذا واصطلاح المسح مستعار من ميدان الدراسات الطبيعية، فكلية "تمسح" الأرض لتحديد مساحتها ومعرفة خصائصها الجيولوجية والسطحية والجوية، "تمسح" الظاهرة الاجتماعية لتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التي تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة، وسلوك الأفراد في تعاملهم بعضهم مع بعض من جهة أخرى .

ثانيا : أهمية المسح

1. تعتبر المسوح الاجتماعية ذات فائدة نظرية، فالباحث الاجتماعي يلجأ إليها بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية على الظاهرة موضوع الدراسة، فيحاول جمع الحقائق عن الظاهرة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها، وتتوقف الأهمية النظرية للدراسات المسحية على مقدار ما أسفرت عنه الدراسات السابقة وعلى مدى معرفة الباحث بالظاهرة المدروسة، ففي بعض الأحيان قد يصمم البحث المسحي للتحقق من صحة بعض ، وإن لم تكن هذه الفروض من النوع الذي يقول بأن متغيرا ما يصيب أو يحدث المتغير الآخر.
2. يستفاد بالمسح الاجتماعي في عمليات التخطيط القومي التي تستهدف تنمية الحس الاجتماعي والاقتصادية وتوفير الرعاية والرخاء لأفراد المجتمع في فترة زمنية محدودة، ولما كان التخطيط القومي يستلزم التعرف على الأهداف المختلفة للجماعة وقياسها كماً وكيفاً، وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد

والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم والكشف عن الموارد الطبيعية والقوى والإمكانات البشرية وتقديرها وكيفية ومدى استغلالها، فإنه يتحتم القيام بمسح اجتماعي لجمع البيانات المطلوبة، وتجمع البيانات عادة قبل البدء في البرامج المختلفة، وأثناء وبعد تنفيذ البرامج، أما البيانات الأولى فتجمع في "المسح القبلي" وتجمع الثانية والثالثة في "المسح الدوري" و"المسح البعدي".

3. يستفاد بالمسح الاجتماعي دائما في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع، وتحديد ومعرفة الأفراد والجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات وتقدير الموارد والإمكانات الموجودة والتي يمكن استخدامها لعلاج المشكلات ثم اقتراح الحلول لها.

4. يستفاد بالمسح الاجتماعي في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات وقد يتطلب الأمر في كثير من الأحيان قياس الاتجاهات في مراحل مختلفة لتقويم الجهود المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة لتغيير الاتجاهات، وهذا يحدث عادة في ميادين متعددة مثل ميادين الصناعة لإدخال تحسينات في إنتاج معين، والإعلام لوضع برامج جديدة للراديو والتلفزيون أو حذف بعض البرامج أو تعديلها، والتربية وغيرها من الميادين.

ثالثا : أنواع المسوح الاجتماعية

وضع المشتغلون بمناهج البحث الاجتماعي تصنيفات متعددة للمسوح الاجتماعية وسنكتفي في هذا المجال بعرض ثلاثة من تلك التصنيفات.

أ- من ناحية مجال الدراسة

تصنف المسوح الاجتماعية من ناحية مجال الدراسة في مجموعتين هما:-

1. المسوح العامة : وهي التي تعالج عده أوجه من الحياة الاجتماعية كدراسة الجوانب السكانية والتعليمية والصحية والزراعية في مجتمع معين أيا كان حجم هذا المجتمع، وتعتبر البحوث التي كانت تقوم بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية مثلاً من أمثلة هذه المسوح، ففي هذه البحوث تقوم الجمعية بدراسة الخدمات الاجتماعية الموجودة بأحياء القاهرة، كالخدمات الدينية والتعليمية والاجتماعية والتعاونية والصحية والاقتصادية والحكومية والترفيهية مع تركيز على الدراسة السكانية لتلك الأحياء.

2. المسوح الخاصة أو المحددة: وهي التي تهتم بنواحي خاصة محدده من الحياة الاجتماعية كالتعليم أو الصحة أو الزراعة أو الصناعة، وتعتبر دراسة الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي التي سبقت الإشارة إليها مثلاً من أمثلة هذه المسوح، إذ اقتصر على دراسة جانب واحد من الحياة الاجتماعية وهو جانب التصنيع وعلاقته بالعمران بمدينة الإسكندرية، وكذا البحث الذي قام به المجلس الدائم للخدمات العامة عن ميزانية الأسرة إذ اقتصر على بحث ميزانية الأسر للتعرف على مستوى معيشة مختلف طبقات الشعب المصري، وتحديد العوامل التي تؤثر على هذا المستوى، والوقوف على كيفية توزيع الدخل على وجوه الإنفاق المختلفة في جميع أنحاء القطر وبين مختلف البيئات والطبقات .

ب- من ناحية المجال البشري

تصنف المسوح الاجتماعية من ناحية المجال البشري في مجموعتين هما:-

1. المسوح الشاملة : وهي التي تقوم بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع أي عن طريق الحصر الشامل وليس من شك في أن هذه المسوح كثيرة التكاليف وتحتاج إلى وقت طويل وإمكانات طائلة قد لا تتوفر كلها أو بعضها للباحثين .

2. المسح بطريقة العينة : وهو الذي يكتفي فيه بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لدى الباحث، وهذا النوع من البحث وهو الذي يغلب استخدامه بين الباحثين نظرا لمزاياه التي سبقت الإشارة إليها .

ج- من الناحية الزمنية

تنقسم المسوح إلى أنواع الثلاثة: قبلية – ودورية – وبعديّة، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الأنواع الثلاثة فيما كتبناه عن أهمية المسوح.

رابعاً : الدراسات الكلاسيكية في المسح الاجتماعي

سنعرض في هذه الفقرة للدراسات الكلاسيكية التي استخدم فيها منهج المسح الاجتماعي، وهدفنا من وراء هذا العرض أن نقف على حقيقة الجهود التي قام بها رواد البحث الاجتماعي: أنواع المشكلات التي بحثوها، والأدوات التي استخدموها، والقيمة العلمية والعملية للنتائج التي توصلوا إليها، وهذا العرض ولا ريب يفيد فائدة كبرى في التعرف على حقيقة المسح الاجتماعي وفي فهم كثير من المسائل المرتبطة به.

1- جون هوارد John Howard (1726-1790)

- نزل هوارد إلى الميدان واتجه إلى جمع البيانات مباشرة من السجون والمسجونين، فأحصى السجون وعدد نزلائها، وتواريخ دخولهم السجن، والأمراض التي يقاسى منها المسجونون: أنواعها وأسبابها، كما أحصى عدد العاملين بالسجون ومصادر دخلهم، وقد وجد هوارد أن عددا كبيرا من المسجونين وضعوا في السجون ظلما ولم يستطيعوا حتى بعد إثبات براءتهم مغادره السجن، لا يتقاضون مرتبات أو أجور نظير عملهم وإنما كانوا يعتمدون على ما يدفعه المسجونون من رسوم.
- وقد قدم هوارد نتائج بحثه في سنة 1774 إلى إحدى لجان مجلس العموم البريطاني مطالباً بالإصلاح، فأيده أعضاء اللجنة، ولم يمض زمن طويل حتى أصدر أعضاء البرلمان قانوناً يقضى بالعفو عن المسجونين الذين ثبتت براءتهم، وتبعه قانون آخر يقضى بمنح مرتبات للعاملين بالسجون بدلا من الرسوم التي كانوا يتقاضونها من المسجونين، ثم تبعه قانون ثالث يقضى بتنظيم عملية التفتيش على السجون للعمل على تنظيمها وتهويتها وإصلاحها ولضمان كفاية الرعاية الطبية للمسجونين الذين يصابون بأمراض.
- وفي عام 1775 قام هوارد بدراسة مقارنة لأحوال السجون في عدة دول أوروبية، ونشر بحثاً عن حالة السجون في إنجلترا وويلز وبعض السجون الأجنبية .
- وقد عني هوارد بجمع البيانات من مصادرها مهما كلفه ذلك من جهد ومشقة، حتى أنه في دراسة لنظام الحجر الصحي تعمد السفر إلى مدينة البندقية في سفينة غير صحية ليبقى فترة طويلة في الحجر الصحي، وليشاهد النظم المتبعة عن كُتب ولأطول فترة ممكنة وقد نشر نتائج هذه الدراسة في سنة 1779 .
- وأخيرا صيب هوارد بالحمى وهو يقوم بدراسة عن أحوال السجون في روسيا فوافته منيته عام 1890 .

من هذا العرض يتبين لنا أن منهج هوارد كان يقوم على الأسس الآتية :-

1. جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته .
2. الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة والمقابلة الشخصية (الاستبار) في الحصول على البيانات المطلوبة.
3. العمل على الاستفادة بنتائج البحث في أغراض عملية وذلك باستخدامها في وضع خطط إصلاحية تهدف إلى تحسين الأوضاع القائمة.

2- فردريك لوبلي Fredric Le Play (1806-1882)

فرنسي الأصل أسس في سنة 1856 الجمعية العالمية في الاقتصاد الاجتماعي، وتكونت لها فروع في كثير من البلاد. اتجه إلى الإصلاح الاجتماعي إلا أنه وجد أن الأمور الاجتماعية تعوزها الدراسة العلمية الدقيقة، فصمم على أن يخوض ميدان البحث العلمي ليستفيد بالنتائج التي يتوصل إليها في وضع خطط للإصلاح الاجتماعي وقد صادفته مشكلتان.

1. أولاهما : تحديد وحدة اجتماعية يمكن اتخاذها أساساً للدراسة.
2. ثانيهما : إيجاد طريقه يمكن أن يقيس بها عناصر تلك الوحدات قياساً كمياً.

- وقد حل المشكلة الأولى بأن اختيار الأسرة كوحدة للدراسة لأنها أبسط الأشكال الاجتماعية، كما أنها توجد على اختلاف نماذجها في جميع العصور والمجتمعات، فهي نموذج بسيط من جهة، وكلى من جهة أخرى أي موجودة في جميع المجتمعات، كما أنها تشتمل على أهم خصائص المجتمعات الكبرى والروابط القائمة فيها ولكن بصورة مصغرة، وحل المشكلة الثانية بأن اختار ميزانية الأسرة لجعلها أساساً للتحليل نظراً لأنها تساعد مساعدة جديّة في الوقوف على تركيب الأسرة ووظائفها.

- وقد قام لوبلى بدراسة عن أسر العمال الأوروبيين استغرقت حوالي عشرين عاماً جمع فيها كثيراً من البيانات من آلاف الأسر عن مصادر الدخل في الأسرة ومصادر الأنفاق ونظام المعيشة، ثم اختار بعض هذه الأسر ليدرسها دراسة متعمقة وتوصل إلى نتائج أمكن تعميمها على الجماعات المتشابهة، وقد نشرت هذه الدراسة أول مرة في باريس عام 1855 تحت عنوان العمال الأوروبيون وفي عام 1864 نشر كتاباً جديداً تحت عنوان "الإصلاح الاجتماعي في فرنسا" تقدم فيه بمقترحات عملية لعلاج الأوضاع السيئة للعمال الفرنسيين.

- ويمكن تحديد الخطوط الرئيسية للطريقة التي اتبعها فردريك لوبلى فيما يلي :-

1. جميع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته.
 2. الاستعانة بصحائف الاستبيان في جمع البيانات وذلك لضمان الحصول على معلومات موحدة بالنسبة لكافة الأسر.
 3. الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة باعتبارها أداة هامة تساعد على الحصول على بيانات دقيقة.
 4. القيام بمقابلات شخصية لمختلف أفراد الأسرة.
 5. القيام بمقابلات شخصية لأشخاص خارجيين يمكن الاعتماد عليهم للحصول على بيانات متعلقة بالأسرة المدروسة.
- ويعتبر منهج المسح الاجتماعي الذي اتبعه لوبلى الدعامة الأساسية لكثير من المسوح الحديثة، فقام كثيرون من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بدراسات مشابهة لدراسته عن أسر العمال، كما قامت جمعية الدراسات العلمية للاقتصاد الاجتماعي في فرنسا بتطبيق طريقته على 37 أسرة اختيرت من جهات مختلفة من أنحاء العالم، وجمعت هذه الدراسات التي امتدت من سنة 1858 إلى سنة 1863 في مجلد كبير نستطيع أن نجد فيه وصفاً لأسرة العامل في باريس والمزارع في كاليفورنيا والفلاح في سهول الصين الشاسعة.

هذا وقد وجد بعض أتباعه أن طريقته تلك لا تخلو من قصور، ذلك أن تحديد للنظم التي تتجاوز الأسرة ضئيل ولا يطابق الواقع، فهو لا يكشف عن المجتمع أجمع بصفته كلاً، بل يغفل أموراً لها أهميتها، ثم أن ميزانية الأسرة ليست هي كل ما يتعلق بالأسرة، فهناك الروابط بين الزوجين وشعور الأطفال نحو آبائهم والاهتمام بتربية الأطفال وتوجيههم.

لذلك حاول بعض أتباعه تعديل طريقته ومن بينهم (دوترفيل وديمولان وروزيه) فانتبهوا إلى طريقة معدلة تحتفظ بالخصائص الرئيسية من طريقته مع إدخال بعض التحسينات عليها، وتقوم طريقة رجال هذه المدرسة على أساس توسيع الإطار الذي يشمل البحث بحيث يشمل الأسرة والمجتمع الكبير وتركيبه وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه، ويتخلص الإطار الذي حدده رجال هذه المدرسة فيما يلي:-

1. المكان الذي تقيم فيه الأسرة (البيئة الجغرافية للأسرة والمجتمع).
2. عمل الأسرة.
3. ملكية الأسرة.
4. الأموال المنقولة.
5. الأجرة والرهائن.
6. التوفير والادخار.

7. نوع الأسرة : أبوية شبه أبوية ..الخ.
8. مستوى الحياة ونمط المعيشة المادية في الأسرة : الغذاء – المسكن – الملابس – الصحة – التسلية واللهو.
9. التاريخ التطوري للأسرة: أصل الأب والأم – الحوادث المهمة – الخطبة والزواج – الولادات والأعياد والحفلات الخ.
- 10- الرعاية والوصايا.
- 11- التجارة.
- 12- الثقافة العقلية : الخبرة وتجارب البيئة – التعليم – التدريب – التخصص .
- 13- الدين.
- 14- الجوار.
- 15- الجمعيات والأندية.
- 16- الناحية التي تقيم فيها.
- 17- القضاء – الوظائف – الإدارة.
- 18- المدينة – موقعها وخصائصها.
- 19- أقسام المقاطعة.
- 20- المقاطعة.
- 21- الدولة .
- 22- توسع المجتمع: الهجرة – الاستعمار .
- 23- العلاقة بالمجتمعات الخارجية : أسباب الاتصال – السفر والسياحة – المنافسة .
- 24- تاريخ المجتمع : ماضيه – تطوره – مقارنة الحاضر بالماضي.
- 25- مكانة المجتمع في العالم ومرتبته بين المجتمعات.

- ويلاحظ على هذا الإطار أنه يتناول المجتمع من جميع نواحيه، إلا أنه يغالي في أهمية البيئة الجغرافية وأثرها في المجتمع وتطوره، كما أن مدرسة لوبلي تغالي في تقدير مكانة الأسرة في المجتمع، والأسرة وإن كانت لها أهمية اجتماعية كبيرة إلا أن هناك تأثيرات اجتماعية لأنظمة أخرى قد تعادلها في المكانة.

3- تشارلز بوث Charles Booth (1840-1916)

إنجليزي الأصل شغف بالإصلاح الاجتماعي كسابقه "جون هوارد وفرديريك لوبلي" فأراد أن يقوم بدراسات عملية يزيح بها الستار عن حقيقة البؤس والحرمان الذي تعانيه الطبقات المحرومة في المجتمع الإنجليزي، فاختار الجانب الشرقي من مدينة لندن أجري فيه مسحه المشهور عن الحياة والعمل، واستعان بعدد كبير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين المشهورين لمساعدوه في جمع البيانات، وقد تمكن من جمع معلومات شملت جميع العوامل التي تؤثر في حياة الفقراء وعملهم كالدخل وساعات العمل وظروفه وحالة السكن ومستوى المعيشة وعدد الأطفال وحجم الأسر وأثاثها بالنسبة لسعة مسكنها وأنواع المرض واللوان الترفية في وقت الفراغ ومدى اشتراك الأفراد في الأندية والنقابات ثم أبرز بوث العلاقة بين ازدهار المسكن والدخل وبين أطوال التلاميذ وأوزانهم ومستوياتهم الاقتصادية

ورصد أجور الجماعات العاملة على اختلاف فئاتها ومستوى معيشتها وسجل عادات الأسر التي تستخدم الخدم وعادات الأسر التي تخدم نفسها بنفسها وعادات أسر الخدم أنفسهم، ولكي تكون الدراسة شاملة عن بوث بوصف أحوال الشوارع التي توجد فيها بيوت الأسر التي بحث حالاتها، والإدارة المحلية في كل حي، والهيئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أفراد تلك الأسر كالجمعيات الدينية والسياسية وقد كان غرض بوث من هذا المسح الاجتماعي أن يظهر لنصف سكان لندن المترفين كيف يعيش النصف الآخر من الفقراء والمعوزين.

ويمكن تحديد الخطوات الرئيسية للطريقة التي اتبعها بوث فيما يلي:-

1. جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته.
2. وصف الأشياء كما هي لا كما يجب أن تكون دون أن يهتم بمعرفة الأسباب .
3. عدم الاهتمام بالماضي والاقتصار على وصف الظواهر القائمة في الوقت الحاضر .
4. الاستعانة بالبيانات الإحصائية الحكومية والأهلية في الحصول على المعلومات الموجودة لديها عن الأفراد والجماعات التي يقوم بدراساتها.
5. الاعتماد على الملاحظة كأداة في البحث لأهميتها في الحصول على بيانات دقيقة .
6. الاعتماد على المقابلات الشخصية كإحدى أدوات جميع البيانات.
7. التأكد من صحة البيانات التي أعطاها المبحوثون بالرجوع إلى رجال البوليس والمدرسين ومندوبي هيئات الإحسان وأعضاء الاتحادات التجارية والوكالات الصناعية.
8. استخدام الجداول واللوحات ذات الألوان المتعددة والرسوم الدقيقة والصور الفوتوغرافية الممثلة لحياة السكان لتتحدث عن الحقائق التي توصل إليها.

خامسا: المسح الاجتماعي في جمهورية مصر العربية

يشبع استعمال المسح الاجتماعي في كثير من البحوث التي تجرى بجمهورية مصر العربية ويرجع ذلك إلى حداثة الجهود العلمية المنظمة وقلة البحوث التي سبق إجراؤها في الميدان الاجتماعي، وقد سبق أن ذكرنا أن الطبيعة المنهجية للبحث الاجتماعي تملئ على الباحثين أن يقوموا بدراسات كشفية ومسحية ليستفيدوا بنتائجها في ترشيد الدراسات التجريبية التي يمكن إجراؤها في مراحل تالية، كما أن جمهورية مصر العربية قد أخذت بسياسة التخطيط، والتخطيط السليم الذي ينبثق من نظرة المجتمع إلى واقعه لا يتم إلا بعد الحصول على بيانات دقيقة عن إمكانيات المجتمع واحتياجاته، وكذا المشكلات التي يمكن أن تنجم عن التغيرات الاجتماعية السريعة، ويعتبر المسح الاجتماعي من أحسن المناهج التي تكشف عن أمثال هذه الحقائق المطلوبة ومن هنا يشيع استخدام المسح الاجتماعي في أغلب البحوث التي تجربها الهيئات الحكومية والأهلية بجمهورية مصر العربية.

- ومن المسوح الأولى التي أجريت بجمهورية مصر العربية البحث الميداني الذي قام به الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي عن التصنيع والعمران والذي سبقت الإشارة إليه، وقد أجرى البحث على ألفين من العمال الصناعيين في الإسكندرية يشتغلون في خمس وثلاثون صناعة، وتم اختيارهم عشوائياً من ستين مصنعاً في المدينة ، وقد كشف البحث عن العوامل التي صاحبت التصنيع والنمو العمراني بمدينة الإسكندرية، كما كشف عن أحوال العمال الصناعيين الذين يكونون نسبه لا يستهان بها من سكان الإسكندرية
- ومن المسوح الاجتماعية ما تجريه وزارة الشؤون الاجتماعية عن مشكلات الأسرة والعادات والتقاليد وذلك للقضاء على العادات الضارة والارتقاء بالعادات السوية النافعة ومحاولة غرس عادات مفيدة.
- هذا وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتكليف من وزاره الشؤون الاجتماعية بمسوح اجتماعية للخدمات بأحياء القاهرة المختلفة وبتقويم بعض المؤسسات العامة.
- كما قام المجلس الدائم للخدمات العامة بعده مسوح للمساعدة في تصميم الخطط الرئيسية للخدمات العامة في الدولة والمعاونة على الوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح، فأخذ في دراسة الخدمات المباشرة دراسة مفصلة من حيث توزيعها بالنسبة للمناطق وكثافة السكان والحاجة للخدمة والطبقات والفئات والدخول وغير ذلك، ومن البحوث التي أجراها المجلس بحث ميزانية الأسرة في الريف والذي يهدف إلى التعرف على مستوى معيشة مختلف طبقات الشعب والعوامل التي تؤثر على هذا المستوى.
- كما قام المجلس أيضاً بمسح اجتماعي بهدف إلى بحث خصوبة السكان ورغبات الزوجات والأزواج في هذا الصدد، وكان الهدف من المسح دراسة العوامل التي تؤثر في الخصوبة كالعادات والتقاليد التي تتصل بتكوين الأسرة، ومدى اشتغال المرأة بالأعمال العامة ، والقيمة الاقتصادية للطفل، ونوع المهنة للزوج والزوجة، ونوع

البيئة التي أقام فيها الزوجان، ومتوسط الدخل قبل الزواج وبعده، ودرجة التعليم، والقيم الاجتماعية التي ترفع من شأن المرأة وتعالى من كرامتها، والنزعة الدينية وأثرها في نظام الأسرة، والمفاضلة بين الذكور والإناث وغير ذلك من عوامل تؤثر في اتجاهات الخصوبة.

وقد قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بعدد من المسوح الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر البحث الذي أجرى عن البغاء في القاهرة للتعرف على ظاهرة البغاء كما تمارس في القاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات تركيب وخصائص، وكذلك البحث المسحي لظاهرة تعاظم الحشيش والذي تعرضنا له من قبل، وكذلك بحث عن استطلاع آراء الجمهور المصري في الأفلام السينمائية، كما تجرى مسوح كثيرة انتهى بعضها بينما لا يزال البعض الآخر قيد البحث.

ومن الهيئات التي تقوم بمسوح في جمهورية مصر المجلس الأعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية، وكذا المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي الذي يقوم بمسوح اجتماعية في المناطق الريفية، وكذا أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية بالقاهرة والإسكندرية.

وإلى جانب المسوح التي تقوم بها الهيئات الحكومية والأهلية يقوم بعض الباحثين بمسوح فردية يسفر معظمها عن نتائج لها قيمتها النفعية.

سادسا : موضوعات المسح الاجتماعي

لم تعد المسوح الاجتماعية تدور حول دراسة الطبقات الفقيرة كما كان الحال في الماضي، وإنما تعددت موضوعات المسح وتشعبت بحيث شملت معظم الظواهر والمشكلات الاجتماعية ويمكن أن نجمل موضوعات المسح فيما يلي:-

- 1- دراسة الخصائص الديموجرافية - أي السكانية- لمجموعة من الناس، وتشمل هذه الدراسة معرفة حالة الأسرة من ناحية عدد الأبناء والسن ودرجة الخصوبة وما إلى ذلك من معلومات وبيانات تتعلق بهذه الناحية السكانية، ويتركز اهتمام مصالح الإحصاء بجمع بيانات خاصة بالتكوين الديموجرافي كما تهتم المسوح جميعا بجمع بيانات متعلقة بهذه الناحية.
2. دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لجماعة من الجماعات، ويشمل هذا النوع من الدراسة معرفة دخل الأفراد ومستويات المعيشة والعوامل المؤثرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دراسة أوجه النشاط المختلفة مثل طرق قضاء الناس لأوقات الفراغ ومدى إقبالهم على برامج الإذاعة والتلفزيون وجلسهم على المقاهي وترددهم على الأندية المختلفة وأنواع الجرائد والمجلات التي يقرأونها.
3. دراسة الجوانب الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية.
4. دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم، وهذه الدراسات تلقى الكثير من الضوء على سلوك أفراد المجتمع ومن أمثلة هذه الدراسات ما يأتي:-

أ- دراسات الرأي العام

تهتم معاهد الرأي العام بقياس الرأي نحو المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من الدراسات في الولايات المتحدة للتنبؤ بفوز المرشحين لرئاسة الجمهورية، وبدأت مؤسسة جالوب تعمل في هذا الميدان منذ سنة 1935 وتنتشر نتائج بحوثها في أكثر من مائة جريدة، كما تقوم مجلة فورشين بقياس الرأي العام نحو إحدى المشاكل الكبرى وتقوم بنشر نتائج المسح كل ثلاثة شهور وتوجد بالإضافة إلى ذلك مؤسسات كثيرة تقوم بمسوح من هذا النوع.

وقد بدأت أولى معاهد الرأي العام تعمل في إنجلترا منذ سنة 1936 وتلقى هذه المعاهد نجاحا كبيرا في الدراسات التي تقوم بها لأن الرأي العام الإنجليزي محافظ ونادرا ما يغير رأيه في المسائل التي يسأل عنها، وفي سنة 1937 بدأ نوع من قياس الرأي العام يعتمد على الملاحظة الجمعية وكانت أهدافه الرئيسية دراسة المجتمعات الحديثة بنفس الأساليب المستخدمة في ميدان الأنثروبولوجيا، وقد نجح هذا النوع نجاحا كبيرا في دراسة سلوك الإنجليز

ومشاعرهم في المناسبات المختلفة، وآرائهم في كرة القدم وفي التدخين.... الخ، وقد استخدمت الملاحظة الجمعية أثناء الحرب في دراسة الدعاية الحكومية، ولم يكن الباحثون الميدانيون في البداية يتقيدون بأي أسلوب من أساليب الملاحظة سوى التعبير عن مشاعرهم وانطباعاتهم بصدق وبلا تحيز، إلا أنه في الدراسات الأخيرة بدأت الاستعانة بملاحظين مدربين يعتمدون على الأساليب العلمية في اختيار العينات التي تمثل الرأي العام تمثيلاً صحيحاً.

ب- دراسات التسويق

تعتبر دراسات التسويق نوعاً آخر من دراسات آراء الناس واتجاهاتهم وذلك لتنبؤ باحتمال إقبال الجمهور على شراء سلعة معينة أو أساليب عدم رواجها، ويمكن أيضاً عن طريق هذه الدراسات الوصول إلى معلومات متعلقة بكمية الاستهلاك واتجاهاته، وطبقات المستهلكين الحالية واتجاهاتهم، وعادات الشراء بالنسبة للبضاعة المنافسة، والبيع القطاعي والبيع بالجملة، وتقدير أثر الإعلانات التجارية والدوافع إلى الشراء والمركز الحالي للشركات المنافسة... الخ.

والمعلومات التي يصل إليها الباحثون من هذه المسوح تستخدمها البنوك والمصانع والبائعون ووكالات الإعلان في سياستها لترويج منتجات معينة، أو لتقرير تمويلها أو صناعتها، ويستلزم الأمر سرعة في الحصول على معلومات حديثة يمكن الاعتماد عليها من عدة مصادر في مناطق متباعدة وفي وقت واحد.

ج- دراسات جمهور المستمعين لبرامج الإذاعة والتلفزيون

تجرى هذه الدراسات بقصد دراسة اهتمامات جمهور المستمعين والمشاهدين للبرامج المختلفة، وقد بدأت إنجلترا في سنة 1936 بهذا النوع من الدراسات لجمع بيانات عن عادات المستمعين وأذواقهم واهتماماتهم، وللحصول على معلومات متعلقة بالبرامج التي تحوز إعجاب الجمهور، وأنسب أوقات العرض ومدة العرض بالنسبة لكل برنامج، والبرنامج الذي يستحسن أن يسبقه أو يليه، وقد أجريت في جمهورية مصر العربية بعض الدراسات في هذا المجال، نذكر من بينها الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية بغرض استطلاع آراء الجمهور المصري في الأفلام السينمائية، وذلك بغرض تحديد العوامل التي تجذبه إليها أو تصرفه عنها.

سابعاً : أدوات البحث المستخدمة في المسح الاجتماعي

يستعين القائم بالمسح الاجتماعي بمعظم الأدوات المستخدمة في البحوث الاجتماعية ويتوقف اختياره للأداة اللازمة على موضوع الدراسة وخطة المسح ومدة ونوع المعلومات المطلوبة.

ومن أكثر الأدوات شيوعاً في المسح الاجتماعي: الملاحظة والمقابلة (الاستبصار) والاستبيان وتحليل المضمون وستعرض فيما بعد هذه الأدوات بالتفصيل.

ثامناً : خطوات المسح الاجتماعي

يمر المسح الاجتماعي في عدة مراحل يمكن تحديدها فيما يلي:-

أولاً : رسم الخطة.

ثانياً : جمع البيانات من الميدان.

ثالثاً : تحليل البيانات.

رابعاً: عرض النتائج وكتابة التقرير.

وقد عرضنا لأغلب الخطوات السابقة فيما كتبناه عن التصميم المنهجي للبحث، وسنكتفي في هذا المجال بتحديد النقاط الرئيسية التي تشملها كل خطوة من الخطوات.

أولاً : رسم الخطة.

تتضمن هذه الخطوة ما يلي:-

1. تحديد الغرض من المسح، وتحديد النقاط الرئيسية والفرعية التي تشتمل عليها .
2. تحديد المفاهيم المستخدمة في المسح.
3. تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات .
4. تحديد مجالات البحث الثلاثة : البشرى والمكاني والزمني .
5. تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح وكذلك إعداد دليل للعمل الميداني .

ثانياً : جمع البيانات من الميدان

وتتضمن هذه الخطوة ما يلي:-

1. إعداد التعليمات للباحثين الميدانيين .
2. تدريب باحثي الميدان .
3. عمل الاتصالات اللازمة بالمبحوثين وإعداد المجتمع لعملية المسح .
4. الإشراف على أعمال الباحثين الميدانيين إما عن طريق الباحث نفسه أو بتعين مشرف لكل منطقة الذي يعقد اجتماعات يومية مع الباحثين ليناقدش معهم الصعوبات التي تقابلهم في الميدان وكيفية التغلب عليها.
5. مراجعة البيانات التي تجمع يوماً بعد يوم حتى يمكن تلافي الأخطاء الميدانية.

ثالثاً : تحليل البيانات

ويتم ذلك في خطوات هي :-

1. مراجعة البيانات التي جمعت للتأكد من أنها صحيحة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على سهولة تبويبها.
2. تصنيف البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة خاصة في الأسئلة ذات النهايات المفتوحة حتى يمكن جدولتها.
3. ترميز البيانات في كل صحيفة، أي تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية، واختبار الرموز يأخذ في اعتباره ما إذا كانت الدالة ستتم باليد أو بواسطة الآلات الإحصائية.
4. مراجعة الترميز .
5. الإشراف على عملية التصنيف الآلي .
6. جدولته البيانات الكمية وحساب النسب المئوية .
7. التحليل الإحصائي للجدول .

رابعاً: عرض النتائج وكتابة التقرير

بعد أن تنتهي عملية التحليل الإحصائي فإنه من الضروري أن يسجل الباحث النتائج بصرف النظر عما إذا كانت تحقق الأهداف التي حددها من البداية أم لا ، ومن واجبه أيضاً أن يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط أو المتوسطات الحسابية أو النسب المئوية... الخ ذات دلالة إحصائية أم لا ، وعلى الباحث أن يوضح المدى الذي يمكن الذهاب إليه في التعميم من النتائج إلى مواقف أخرى مشابهة لموقف البحث.

ويجب عند كتابة التقرير النهائي أن تصاغ النتائج بحيث يستطيع القارئ أن يتعرف بوضوح على المعنى الحقيقي الذي تنطوي عليه النتائج والأرقام.

تاسعاً : حدود المسح الاجتماعي

بالرغم من فوائد المسح الكثيرة التي سبق أن ذكرناها، نرى أن المسح الاجتماعي محدود في مدى الاعتماد عليه للأسباب الآتية:-

1. لجمع بيانات كمية عن بيئة من البيانات لابد من توجيه عدد كبير من الأسئلة للمبحوثين، وقد يؤدي ذلك إلى ضيق الناس وعدم تعاونهم مع الباحثين، وفي حالة الاختصار على عدد محدود من الأسئلة قد لا تكون البيانات التي يحصل عليها كافية لمعرفة حاجات البيئة والتعرف على مشكلاتها.
2. تتوقف أهمية المسح على أعداد أفراد العينة فإذا كان العدد قليلا فإن نتائج المسح لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تعطى صورة ناقصة عن الجماعة أو الظاهرة المراد دراستها.
3. نظرا لأن المسح الاجتماعي يركز على دراسة الحاضر فإنه لا يصلح في الدراسات التطورية التي تعتمد على الربط بين الماضي والحاضر .
4. على الرغم من أن المسوح الحديثة تتضمن الجانبين النظري والعملي على السواء، إلا أنه يصعب الاعتماد على المسح في إصدار تعميمات واسعة أو في الوصول إلى نظريات علمية، ولن يتأتى ذلك إلا في ظل برنامج طويل المدى يتضمن القيام بمسح متكرر بين الحين والحين، ويرى ماركيز أن المسوح الاجتماعية يمكن أن تؤدي خدمة جليلة للعلم إذا ركزت اهتمامها على خطوة فرض الفروض ثم محاولة التأكد من صحتها.

المحاضرة الثامنة

منهج دراسة الحالة

مقدمة

سبق أن أشرنا إلى أن العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية ليست علاقة آلية ميكانيكية وإنما هي ديناميكية ، وأننا إذا كنا في حاجة إلى تحليل الظاهرة لتبسيطها وفهمها، فإننا في الوقت ذاته في حاجة إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت دلالتها وأهميتها.

وقد أشرنا أيضاً إلى أهمية الدراسة التكاملية في فهم الظواهر الاجتماعية وقلنا أنه لتحقيق هذه الغاية يمكن الاستفادة بمختلف مناهج البحث التي من بينها منهج دراسة الحالة.

ولتفسير هذا القول سنحاول في هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على منهج دراسة الحالة محاولين التعريف به وبخصائصه وكيفية استخدامه في البحوث الاجتماعية ومدى الاستفادة به في فهم الظواهر المدروسة.

أولاً : المقصود بمنهج دراسة الحالة

- يطلق على منهج دراسة الحالة في الفرنسية اسم "المنهج المونوجرافي" والمونوجرافيا تعني وصف موضوع مفرد، ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيون القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة.

- أما العلماء الأمريكيون فقد وضعوا تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة، وتتفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

✦ وفي ضوء التعريفات المختلفة لمنهج الدراسة الحالة يمكن تحديد العناصر الأساسية للمنهج فيما يلي:-

1. ليس من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً، فقد تكون فرداً.
2. طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على دراسة الوحدات الاجتماعية سواء أكانت وحدات كبيرة أو صغيرة فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءاً من حالة في إحدى الدراسات، بينما تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى، فإذا كان البحث مثلاً ينصب على دراسة مجتمع محلي ، فإن ذلك المجتمع يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلي وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، وإذا كان موضوع الدراسة منصبا على المؤسسات الاجتماعية فإن كل مؤسسة اجتماعية تعتبر بمثابة حالة، بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، أما إذا كان موضوع الدراسة منصبا على الأفراد فإن كل فرد من الأفراد يعتبر حالة قائمة بذاتها.
3. يقوم المنهج على أساس التعميق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف.
4. يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة .

ثانياً : أهداف المنهج والظروف التي تستخدم فيها

- استخدمت دراسة الحالة من قديم الزمن في كثير من الميادين ومختلف الأغراض، استخدمها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع وعلماء النفس والمشتغلون في ميدان الخدمة الاجتماعية، كما استخدمها رجال

الصحافة والقانون وكثيرون غيرهم بيد من كل واحد من هؤلاء كانت له طريقته في الدراسة وأهدافه تغاير أهداف الآخرين.

- ويُرجع فريق من المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي شيوع استخدام منهج دراسة الحالة خلال الثلاثين سنة الماضية إلى ظهور نظرية الجشطالت Gestalt التي لفتت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالموقف الكلي الذي يتفاعل فيه الكائن الحي باعتباره _أي الكائن- جزءاً من الموقف لا ينفصل عنه إلا بقصد التحليل فقط .
- وليس من شك في أنه كان للتجارب والظواهر العديدة التي أبرز فيها رجال الجشطالت خطأ التفكير الذري الذي ينادى بالبحث عن الدقائق المادية للظاهرة وإلى إغفال المجال الكلي الذي تحدث فيه أثره في تعديل كثير من علماء النفس ومن المشتغلين بالبحث الاجتماعي نظرتهم، فبدأوا يفكرون على أساس أن الجزئيات لا تعدو أن تكون مجرد جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية وهذه الجزئيات لا يكون لها معنى إلا من هذه الزاوية، أي إلا إذا نُظر إليها من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، ومن هنا شاع منهج دراسة الحالة في البحث وأصبح هدفه الرئيسي الاهتمام بالموقف الكلي ، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، ولذا فإنه يلزم استخدام منهج دراسة الحالة في الظروف الآتية:-

1. حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي ومحيطها الثقافي بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء وأفكار واتجاهات سائدة.
2. حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطوري لشيء أو شخص أو موقف معين .
3. حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الباحث الاجتماعية واهتماماته ودوافعه، على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضواً في الجماعة التي يعيش فيها ويتفاعل معها في إطار ثقافتها الكلية.
4. حينما يرغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف اجتماعي أو في التوصل إلى معرفة العوامل المتشابهة التي يمكن استخدامها في وصف وتحليل العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل بينهم كالتعاون والتنافس والتوافق والتكيف.

دراسة الحالة والإحصاء

- ليس هناك تعارض بين استخدام دراسة الحالة والإحصاء في البحث الاجتماعي، فكلاهما لازم للآخر ومكمل له، وكلاهما ضروري في الكشف من الحقائق العلمية وفي تفهم العوامل المختلفة المحيطة بالظواهر المدروسة.
- فالطريقة المتبعة في الإحصاء - كما يدل عليها الاسم العربي- هي طريقة العد، ففي كل أبحاثنا الإحصائية نعبر عن مشاهدتنا للظواهر تعبيراً عددياً، ونسجل هذه الملاحظات في صورة رقمية، فهل يمكن والحال كذلك أن نكتفي بالإحصاء في فهم المواقف الاجتماعية.
- يجب على ذلك الدكتور حامد عمار بقوله: "ففي المفاهيم الإحصائية تركيز وتجميع للمعلومات والخبرات ولا يمكن أن يُستغنى عنها في المجتمع الحديث" ولكن الذي يمكن أن نتساءل عنه، وهو مزلق من مزلق الأرقام هو أن يكون الإحصاء والعد نشاطاً بشرياً يتسم بصفه "العلمية" ليكون بديلاً عن فهم الإنسان، ولا أريد أن أتعرض لم يمكن أن تخفيه الأرقام أو تظهره في صورة متعمدة محرفة، فتلك قضية أخرى، إن مصدر الخشية هو أن يتحول الإنسان إلى رقم كما كان يحدث في المدارس السلطانية العثمانية حيث كان للطلاب أرقام يعرفون بها فتُغنى عن أسمائهم بل وتغنى عن محاولة فهمهم كأفراد.
- ويناقش مختلف المفاهيم الإحصائية ويتساءل عن مدى إمكانية الثقة فيها في فهم الناس أو الأوضاع أو في عمل البرامج أو في حل المشكلات ويقول: "إن الإحصاء والعد والمتوسط الحسابي والتصنيفات الإحصائية هي خط بداية تبين بعض العناصر والمتوسطات ومداها ومجالها وتوزيعاتها، إلى غير ذلك من المفاهيم التي يستخدمها العقل الفطن والحس المرهف للفهم الكامل والتقدي السديد للمواقف أو للناس، ولا ينبغي أن تعلق هذه التصنيفات الإحصائية ذهن الباحث أو المترجم للدراسات الاجتماعية دون الحالات الحية الواقعية" .
- ويقول عن المتوسط الحسابي "فالمتوسط الحسابي إذن بداية وليس غاية في حد ذاته، بداية تُعين على معرفة الصورة المبدئية لما يسمى "بالحالة العادية" القائمة على سبيل التجريد، لكن الحالة الواقعية هي الغاية التي يراد فهمها ودراستها ومواجهتها وقد يتمثل فيها بعض عناصر هذا المتوسط، لكن المقصد الأساسي هو الحالة الحية

هو الفرد، كل فرد بكيانه الخاص، خاصة وإذا كانت النظرة الديمقراطية هي عقيدتنا وهي تقوم أساسا على تقدير الفرد واعتباره كإنسان حي لا كمتوسط حسابي يصدق عليه ما يصدق على غيره دون اعتبار لمكوناته الخاصة".

- وعلى هذا فإننا نستطيع القول بأن الإحصاء على الرغم من أهميته في البحوث العلمية إلا أنه لا يكفي في شرح العوامل الدينامية المؤثرة في الموقف، أما منهج دراسة الحالة فإنه يعتبر ضروريا لفهم الموقف ككل وللتعمق في معرفة الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة.
- وتصرب بولين يونج مثالا تؤيد به هذا الرأي فتقول:
- في إحدى الدراسات الإحصائية التي أجريت على إحدى الجماعات الروسية المهاجرة إلى الولايات المتحدة اختار الباحثون 265 شخصا ينتمون إلى 108 أسرة ، وكان الهدف من البحث تحديد نسبة الأبناء الجانحين من بين أبناء الأسر ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى انحرافهم، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الموضحة بالجدولين التاليين:-
- جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة إلى جانحين وغير جانحين

نوع الأفراد	العدد	النسبة المئوية
جانحون	١٨١	٦٨,٣%
غير جانحين	٨٥	٣١,٧%
المجموع	٣٦٥	١٠٠%

- جدول رقم (2) توزيع الجانحين حسب فئات السن

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
٩ - ١٩	١٥٥	٨٥,٧%
٢٠ - ٢٤	٢٥	١٢,٨%
٢٥ -	١	٠,٥%
المجموع	٣٦٥	١٠٠%

- وتشير النتائج الإحصائية لهذه الدراسة إلى ارتفاع نسبة الانحراف بين أبناء هذه الجماعة، وتزداد على وجه الخصوص بين صغار السن، وقد حول الباحثون أن يفسروا هذه الظاهرة في ضوء النتائج الإحصائية، فنسبها البعض إلى عوامل منها الضعف العقلي وزيادة الاضطرابات النفسية والعصبية، ونسبها آخرون التي تغير نظرة القانون إلى من هم المنحرفون والمجرمون إلى غير ذلك من تفسيرات.
- ولما استعان الباحثون بمنهج دراسة الحالة، ورجعوا إلى تواريخ الحياة ودرسوا حالات الأفراد من النواحي العضوية والسيكولوجية والتربوية تبينوا أن زيادة نسبة الانحراف ترجع إلى عوامل أخرى غير تلك التي توصلوا إليها من دراستهم الإحصائية .

- فقد وجد الباحثون أن الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة ولدوا أصلاً في روسيا ثم انتقلوا إلى الولايات المتحدة مع ذويهم وكانوا يعيشون في ظل القيم التي يؤمن بها آبائهم، فلم يحاولوا التحلل منها أو الخروج على سلطانها لأنها رسبت في تكوينهم ولذا كادت تنعدم بينهم نسبة الانحراف.
- أما الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين 20-24 فقد وجد أنهم ولدوا بالولايات المتحدة ثم التحقوا بمدارسها، وكانوا يقضون أغلب أوقاتهم - وخاصة وقت الفراغ - بين أفراد آخرين ينتمون إلى بيئات ثقافية متباينة، ومن هنا بدأ الصراع بين القيم الثقافية يأخذ سبيله إلى هؤلاء الأفراد، صراع بين القيم التي يتمسك بها الآباء وبين القيم الجديدة السائدة في البيئات الأمريكية، وقد ترتب على هذا الصراع تنذبذبات الأفراد بين القيم التي يؤمن بها آبائهم وبين القيم الجديدة، ولذا لم تعد وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية ذات أثر في توجيه هؤلاء الأفراد وفي البعد بهم عن عوامل الانحراف.. ولكن أفراد هذه الجماعة بعد أن انقطعت صلتهم بحياة الشارع وبعد أن التحقوا بأعمال صناعية مختلفة عادوا إلى قيم آبائهم وبعثوا عن عوامل الانحراف.
- أما الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين 9-19 سنة فقد وجد أيضاً أنهم ولدوا بالولايات المتحدة وعاشوا في قمة صراع القيمة بين الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، وعاشوا مع إخوانهم المنحرفين فترة من الزمن وتأثروا بهم ولم يعد الآباء قادرين على توجيههم وفقاً للقيم التي يؤمنون بها، ولذا بلغت نسبة الانحراف غايتها بينهم.
- من المثال السابق يتبين لنا أن الأساليب الإحصائية وحدها لم تكن قادرة على التغلغل في أعماق الموقف، ولم تكن كافية لإعطاء صورة ديناميكية لمظاهر الصراع القائمة بين أفراد هذه الجماعة، ولذا فإننا نعود لنقرر الحقيقة التي سبق أن ذكرناها وهي أن الإحصاء ودراسة الحالة ضروريان للبحث، فكلاهما لازم للآخر ومكمل له، وكلاهما ضروري لفهم المواقف المختلفة والكشف عن حقيقتها.
- وتؤكد بولين يونج هذا المعنى بقولها أن الأخصائي الذي يجمع البيانات من مصادر أولية أو ثانوية يختار مجموعه من العوامل التي تتضمنها المواقف الاجتماعية ويجمع عنها البيانات في صورة قياسية رقمية، ويلخصها بطريقة تسهل بها معرفة اتجاهات الظواهر، وعلاقات بعضها ببعض، بينما الذي يستخدم منهج دراسة الحالة فإنه يختبر مواقف وأشخاصاً وجماعات ونظماً اجتماعية وينظر إليها نظرة كلية، ثم غنه ولاشك يستطيع الوصول إلى تعميمات من دراسة عدد من الحالات إذا جمعت عنها البيانات بطريقة علمية موضوعية منظمة، وهذه التعميمات قد تكشف عن عدد كبير من العوامل السببية التي تؤثر في الموقف الاجتماعي في حين أن الإحصائي باستخدامه لمعاملات الارتباط لا يكشف إلا عن العلاقة بين ثلاثة أو أربعة على الأكثر في وقت واحد.

دراسة الحالة في البحث الاجتماعي وفي خدمة الفرد:

يختلف منهج دراسة الحالة - كما يستخدم في البحث الاجتماعي - عن منهج دراسة الحالة الذي يستخدم في خدمة الفرد فيما يلي:-

1. حينما يستعين الباحث الاجتماعي بمنهج دراسة الحالة فإنه يجمع البيانات لتصنيفها وتحليلها والمقارنة بينها رغبة في الوصول إلى تعميمات بالنسبة للظواهر المدروسة، أما في خدمة الفرد فإن دراسة الحالة تنتج أساساً إلى فهم شخصية الفرد (العميل)، والتعرف على سمة الحياة التي يحيها، والكشف عن الظروف التي ظهرت فيها المشكلة التي يعانيها على أساس أن كل حالة متميزة عن غيرها من الحالات، وبعبارة أخرى فإن الأخصائي الاجتماعي في خدمة الفرد يتجه إلى التخصيص أكثر مما يتجه إلى التعميم، إذ أنه يركز اهتمامه على الجوانب البارزة المميزة لشخصية الفرد (العميل) على حين أن الباحث الاجتماعي يتجه إلى التعميم أكثر مما يتجه إلى التخصيص.
2. في البحث الاجتماعي يقدم الباحث نتائجه دون أن يضع في اعتباره مسألة العلاج المباشر، أما في خدمة الفرد فإن الأخصائي الاجتماعي حينما يجمع الحقائق عن الحالة فإنه يستخدمها في التشخيص والعلاج، ويتفق المتخصصون في خدمة الفرد على أن الدراسة والتشخيص والعلاج عمليات ثلاثة مترابطة ومتكاملة، فعملية الدراسة يتبعها تفكير تشخيصي يقوم على أساس تفهم المواقف وتفسير المسببات وربطها بالنتائج وتحليل العلاقات بينها ثم الوصول إلى العلاج الذي هو الهدف النهائي لعمليات خدمة الفرد.

دراسة الحالة منهج أم أداة ؟

- يرى بعض المشتغلين بمناهج البحث أن دراسة الحالة ليست منهجاً من مناهج البحث، وإنما هي وسيلة من وسائل جمع البيانات ويعتمد هؤلاء على تصنيف "سيلتزر" حيث تصنف البحوث إلى فئتين عربيتين : الدراسات الاستطلاعية الوصفية من جانب ، والدراسات التي تختبر فروض السببية من جانب آخر ، ولما كانت دراسة الحالة لا ترد في هذا التصنيف فإنهم يعتبرونها وسيلة من وسائل جمع البيانات .
- ويذهب هؤلاء إلى أن دراسة الحالة – وعلى ضوء تصنيف سيلتزر - وسيلة من وسائل جمع البيانات وليست منهجاً، ذلك أنه يمكن أن تستخدم الحالة كوسيلة لجمع البيانات في دراسة استطلاعية أو وصفية ، وليس هناك ما يمنع من ناحية أخرى أن تستخدم في دراسة تختبر فروض السببية، وذلك مشروط بطبيعة الحال بوضع الإجراءات المناسبة التي نحصل عليها.
- غير أننا نود أن نشير في هذا المجال إلى أن تصنيف سيلتزر ليس تصنيفاً للمناهج وإنما هو تصنيف لأنواع الدراسات الاجتماعية، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين أنواع الدراسات (أنماط البحوث) وبين تصنيفات المناهج ، فالبحوث تصنف بالطريقة التي يتبعها البحث لحل المشكلة، كما أن تصنيفات البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة أما تصنيفات المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتبعها البحث لحل المشكلة، كما أن تصنيفات البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة، أما تصنيفات المناهج فإنها أكثر تحديداً ولذا فقد يستعين الباحث في النمط الواحد من الدراسة بأكثر من منهج، وقد ضربنا لذلك مثلاً بالبحوث الوصفية التي يدخل تحتها من المناهج المسح الاجتماعي ، ودراسة الحالة ، كما يدخل تحتها أنواع أخرى من البحوث ذكرها هويتني في تصنيفه.

✦ أما عن استخدام دراسة الحالة في البحوث الوصفية وكذلك في الدراسات التي تختبر فروضاً سببية فإن ذلك لا يحول دون اعتبار دراسة الحالة منهجاً من مناهج البحث لأن النتائج التي تترتب على الدراسة تتوقف على مدى معرفة الباحث بالوحدة التي يدرسها ، وعلى مدى التقدم العلمي في الميدان ثم إننا لا نحدد مفهوم المنهج بالهدف من البحث أو بالنتائج التي تصل إلينا وإنما نحدد ذلك المفهوم بالطريقة التي تتبع في البحث، وزيادة في توضيح وجهة نظرنا نصيف النقاط التالية:-

1. بالرجوع إلى تحديدنا لمفهوم المنهج والأداة فإننا نجد أن مفهوم المنهج يشير إلى الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، في حين أن مفهوم الأداة يشير إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه.
 - وواضح من التعريف السابق لكل من المنهج والأداة أن دراسة الحالة تعتبر منهجاً لأنها طريقة في البحث، ثم كيف يتأتى لنا أن نعتبرها وسيلة من وسائل جمع البيانات والباحث الذي يستعين بمنهج دراسة الحالة يستخدم عدداً من وسائل جمع البيانات من بينها الملاحظة والمقابلة والاستبيان والوثائق والسجلات والملاحظات والخطاباتالخ.
 2. بالرجوع إلى ما قاله "ماركيز" بشأن المناهج والإطار المرجعي الذي اعتمد عليه في تصنيفه للمناهج فإننا نجد أنه يؤكد أن دراسة الحالة منهج يقوم على عدم الانحياز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة، وهو يركز اهتمامه على خطوتي القيام بالملاحظة التمهيدية والاستفادة بالنظريات العلمية في مجال التطبيق وهما من الخطوات الرئيسية في البحث العلمي.
 3. لا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال ما سبق أن قلناه بشأن شيوع استخدام منهج دراسة الحالة كرد فعل للتجارب التي أظهر فيها رجال الجشطالت خطأ التفكير الذي يقوم على المنهج التجريبي، ونستطيع أن نقرر بمقتضى هذا القول أن دراسة الحالة منهج كالمنهج التجريبي، والاختلاف بينهما راجع إلى أن المنهج التجريبي يقوم على عاملين هما تحليل الظاهرة إلى عناصرها، وعزل أجزائها بعضها عن بعض للتحقيق مما إذا كان التركيب يؤدي إلى وجود نفس الظاهرة التي سبق تحليلها أم لا ، أما منهج دراسة الحالة فإنه يقوم من البداية على أساس الاهتمام بالموقف الكلي، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالمكان الذي يحتويها.
- وقبل أن نختم هذه المناقشة نود أن نشير إلى ما يقوله "جود" و"هات" بشأن هذا المنهج .
- "دراسة الحالة ليست أداة من أدوات البحث وإنما هي منهج متميز يقوم أساساً على دراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية".

ويقولان في موضع آخر: " إن الذين ينظرون إلى دراسة الحالة باعتبارها أداة من أدوات البحث إنما يفشلون في أن يميزوا بين دراسة الحالة كمنهج له طريقته في النظر إلى الحقائق الاجتماعية، وبين الأدوات التي صاحبت هذا المنهج منذ نشأته كالملاحظة والوثائق الشخصيةالخ.

ثالثاً: دراسة الأفراد والمجتمعات باستخدام منهج دراسة الحالة:

سبق أن أشرنا إلى أن منهج دراسة الحالة يستخدم في دراسة الوحدات سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً أو مجتمعاً عاماً، وسنحاول في هذا المجال أن نعرض لدراسة الحالة حينما تكون الوحدة فرداً أو مجتمعاً محلياً.

أولاً: دراسة الأفراد

- ✦ استخدم منهج دراسة الحالة في دراسة الأفراد منذ أقدم العصور ، فقد استخدمه قدماء المصريون في دراسة حالات المرضى، كما استخدمه القضاة في دراسة حالات المجرمين ، واستخدمته الجمعيات الخيرية في دراسة حالات الأشخاص الذين كانوا يتقدمون يطلب مساعدات مالية، واستخدمه المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم، وبالرغم من أن هذه الطريقة كانت تهئ الفهم المطلوب للوحدة المدروسة إلا أنها لم تكن قائمة على أسس علمية صحيحة.
- ✦ ويرجع أغلب المشتغلين بمناهج البحث ظهور هذا المنهج واستخدامه بطريقة علمية منظمة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما استعان "لوبلى" بمنهج دراسة الحالة في دراسة أحوال الأسر العاملة في فرنسا.
- ✦ وتعتبر الفترة ما بين 1915- 1920 نقطة تحول كبيرة بالنسبة لهذا المنهج، ففي سنة 1915 نشر ويليام هيلى كتابه " الحدث" بعد أن درس ألفاً من الأحداث الجانحين دراسة متعمقة مستعيناً بمنهج دراسة الحالة، وكان هؤلاء الأحداث يترددون عليه في المعهد السيکوباتي وفي محكمة شيكاغو، وقد انتهى من دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يكفي في فهم الإنسان والظروف المحيطة به، أو على حد قوله "إن الإحصاء لا يروى القصة كاملة" ومما يذكر له أيضاً أنه استعان في دراسته بعدد من اختبارات الذكاء والاختبارات النفسية والشخصية، ولذا تعتبره "بولين يونج" رائداً من رواد منهج دراسة الحالة في الولايات المتحدة.
- ✦ وفي سنة 1916 عدل "ترمان" اختبار الذكاء الذي وضعه "بينيه" ونشره في كتابه "قياس الذكاء" فكان لهذا الكتاب أثره في تنبيه الأذهان إلى أهمية نسبة الذكاء في فهم حقيقة الفرد ، بالإضافة إلى أنه أتاح الفرصة لتصنيف نسب الذكاء ووضعها في فئات، فأصبح من اليسير وضع كل فرد في الطبقة التي ينتمي إليها ، ومعرفة ما إذا كان ذكياً أو متوسطاً أو غيبياً أو ضعيف العقلالخ.
- ✦ وفي سنة 1917 نشرت "مارى ريتشموند" كتابها "التشخيص الاجتماعي" وناقشت فيه مختلف الأساليب التي يستخدمها رجال الخدمة الاجتماعية في الوصول إلى حقائق علمية متعلقة بالأفراد، والتي يمكن بمقتضاها فهم شخصية الفرد (العميل) والتعرف على سمة الحياة التي يحياها وذلك لمساعدته على التكيف مع البيئة التي يحيا فيها.
- ✦ وفي الفترة ما بين 1918 – 1920 ظهر كتاب "توماس وزنانيكى" عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا واستخدم الباحثان الوثائق الشخصية كالمذكرات والخطابات في دراسة الحالات، كما استعانا بسجلات الحكومة والهيئات الاجتماعية التي يتعامل معها الأفراد بطريقة وافية متعمقة أدت إلى تفسيرات اجتماعية لها أهميتها.
- ✦ هذا ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة – حينما تكون الوحدة فرداً- بأنه الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن شخص معين باعتباره وحدة من وحدات المجتمع، بقصد التعرف على طبيعة المراكز التي يشغلها في المجتمع، والأدوار التي يقوم بها، وكذا الطريقة التي يتصرف بها في المواقف الاجتماعية المختلفة.
- ✦ وقد ينصب مجال الدراسة على جانب واحد فقط من حياة الفرد الاجتماعية، فيقتصر الباحث على دراسة العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين زملائه في محيط العمل أو المدرسة مثلاً، وقد يتناول الباحث بالدراسة مختلف الظروف التي أحاطت بالفرد منذ نشأته والتي أثرت في تكوينه واتجاهاته.
- ✦ وليس من شك في أن الإحاطة بجميع الظروف التي تؤثر في تكوين الفرد تعطى الباحث فهماً أعمق للحالة التي يقوم بدراستها، وهناك مواقف لا يمكن الاكتفاء فيها بدراسة جانب واحد من حياة الفرد، وإنما يتحتم فيها دراسة

الفرد دراسة كلية شاملة كما هو الحال في دراسة الأحداث الجانحين، ذلك لأن دراسة السلوك الإجرامي بالنسبة للأحداث المنحرفين تستلزم معرفة جميع الظروف المحيطة بالحدث، حتى يتسنى للباحث أن يتبين ما إذا كان الانحراف عرضاً يعكس اضطراباً اجتماعياً، أو ضغطاً اقتصادياً، أو صراعاً حضارياً، أو عرضاً لاضطراب نفسي أو مرض عقلي، أو عرضاً لنقص عقلي موروث أو عرضاً لعوامل كثيرة تفاعلت معاً وتعاونت على خلق ما يسمى بحالة الانحراف أو الجناح.

وفي دراسة الحالات الفردية ينبغي التأكد مما يأتي:-

1. كفاية البيانات: وذلك بجمع بيانات متعمقة عن مختلف جوانب الحالة، وهذه البيانات كثيراً ما تتناول النواحي النفسية والعضوية والصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية للحالة.
2. صدق البيانات: وللتأكد من صدق البيانات ينبغي الرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها، ومراجعة البيانات التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صدقها.
3. ضمان سرية التسجيل: ينبغي أن يعمل الباحث على منع تسرب البيانات إلى أشخاص آخرين قد يكون في استطاعتهم إلحاق الضرر بالمبحوث نتيجة لإدلائه بالبيانات اللازمة للبحث.
4. ضمان صحة التعميمات العلمية: وذلك بأن تكون التعميمات متمشية مع النتائج التي حصل عليها الباحث وفي حدود الحالات التي دخلت في نطاق البحث وكذلك الحالات المشابهة لها.

وسائل جمع البيانات عن الحالات الفردية

في دراسة الحالات الفردية يمكن الاستعانة بالأدوات الآتية:-

1. الملاحظة
2. المقابلة (الاستبار).
3. الوثائق الشخصية: وتتضمن تواريخ الحياة، والسير، والسير الخاصة، واليوميات والخطابات.
4. وسنكتفي في هذا المجال بتوضيح الوثائق الشخصية في جمع البيانات عن الحالات الفردية حيث إننا سنعرض فيما بعد الملاحظة والمقابلة بشيء من التفصيل.

الوثائق الشخصية

استفاد الباحثون الاجتماعيون بالوثائق الشخصية في الحصول على بيانات علمية، وقد استخدمت الوثائق بكثرة في مجال الدراسات الأنثروبولوجية، فكان لها فضل كبير في إثراء الدراسات بالحقائق العلمية، وتكشف الوثائق في مجال الخبرات الداخلية للأشخاص ما تكشف عنه أساليب الملاحظة في مجال السلوك الظاهري أي أنها تكشف للباحث عن الحياة كما يعيشها الشخص دون تدخل من جانب الباحث.

ومن النماذج المشهورة للوثائق الشخصية ما يأتي:-

أ- تاريخ الحياة Life History

يتضمن هذا السجل التاريخ التطوري للفرد منذ نشأته، وتدور فيه استجابات الفرد المختلفة للمؤثرات التي مرت به منذ بداية حياته، والتي كان لها أثر في تكوين قيمه واتجاهاته، ويتضمن أيضاً تطور فلسفة الفرد في الحياة والخبرات التي اكتسبها وأنواع الأزمات النفسية والعقلية التي أثرت في بناء شخصيته، ويعرف بأنه "محاولة متعمدة لتحديد التطور الذي مر به شخص من الأشخاص في محيط ثقافي على أن يكون لهذا التاريخ قيمة نظرية"، ويستعين الباحث بتاريخ الحياة بالنسبة للأشخاص العاديين والذين تصيبهم أزمات واضطرابات نفسية بخلاف السير الذاتية التي يكتبها في الغالب أشخاص عظماء أو مشهورون.

ولإعداد تاريخ الحياة يستطيع الشخص أن يكتب تاريخ حياته، أو يميله على الباحث، وينبغي أن يتضمن تاريخ الحياة عرضاً تفصيلياً للجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد حتى يمكن تكوين صورة متكاملة من الحالة المدروسة بكافة أبعادها وتعدد جوانبها.

وقد شمل تاريخ الحالة في البحث الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية بجمهورية مصر العربية عن ظاهرة البغاء بيانات عن تكوين أسرة البغي ومستواها الاجتماعي والاقتصادي ونشأة البغي فيها، وحالتها التعليمية والمدنية ونوع روابطها بالوالدين وأفراد الأسرة ورفاقها، ثم الظروف التي تمت فيها أولى علاقاتها الجنسية غير المشروعة، وما ترتب عليها من آثار في حياة البغي وأسررتها وما تلاها من انزلاق تدريجي أدى إلى احترافها البغاء، وأخيراً اتجاهاتها من ممارسة البغاء في الحاضر وما تأمله لنفسها في المستقبل وكذلك تضمن البحث عدد الاتهامات والسوابق في كل حالة.

ب- السير والسير الخاصة والمذكرات واليوميات

يدافع "البورت Allport" عالم النفس الأمريكي عن قيمة السير والسير الشخصية والمذكرات واليوميات في دراسات الحالة وفي المنهج العلمي الاجتماعي على وجه العموم، ويرى أنها تكشف عن الخبرات الداخلية للأشخاص وتعطي سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة معلومات تتعلق ببناء وديناميكية الحياة العقلية لصاحبها وطريقة سلوكه.

وليس استخدام السير، والسير الشخصية مفيداً في مجال الدراسات النفسية فحسب، بل إنه مفيد في مجال الدراسات الاجتماعية جميعاً، فهي تكشف عن السلوك الاجتماعي للفرد ومدى تأثيره بعوامل البيئة المحيطة به، وطرق استجاباته للمؤثرات والمواقف المختلفة.

وينبغي قبل الاعتماد على هذا النوع من الوثائق تحليلها تحليلًا دقيقاً للتأكد من صدقها، والتحليل على أنواع: فهناك التحليل الداخلي الإيجابي الذي يقصد به التفرقة بين العناصر الأولية التي تحتوى عليها الوثيقة تمهيداً لفهم كل عنصر على حدة، وللوقوف على المعنى الحقيقي الذي ترمي إليه الألفاظ والعبارات، وهناك التحليل الداخلي السلبي الذي يقصد به الوقوف على الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته.

ويمكن التحقق من صدق الوثيقة عن طريق الأسئلة التالية:-

1. هل أراد صاحب الوثيقة تحقيق غرض خاص؟ وهل أورد أقوالاً كاذبة لتحقيق هذا الغرض؟
2. هل ينتمي صاحب الوثيقة إلى جماعة لها اتجاهات معينة يميل إلى نصرتها؟
3. هل وجد صاحب الوثيقة في مركز أكرهه على الكذب؟
4. هل جره الغرور بشخصه إلى الاختلاق أو التحريف؟ وهل أراد أن يشعر القارئ بمكانته وجدارته بالتقدير والإجلال؟
5. هل يحاول صاحب الوثيقة التأثير في الجمهور بأسلوبه الأدبي؟ وهل شوه الحقائق عندما ألبسها ثوباً أدبياً؟

ومن النماذج المشهورة للسير الخاصة أو ترجمة الشخص لنفسه ما كتبه ابن خلدون عن تاريخ حياته في كتابه "التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً"، فقد كتب عن نفسه ترجمة مستفيضة يتحدث فيها عن تفاصيل ما جرى له، وما أحاط به من حوادث من يوم نشأته إلى قبيل مماته، ويتحدث عن كل ذلك بدقة المؤرخ الأمين الحريص على الاستيعاب والشمول فلا يغادر شيئاً مما عمله أو حدث له إلا سجله.

وكذلك الترجمة التي كتبها الدكتور طه حسين عن نفسه في كتابه الأيام، وكذلك استخدم الدكتور عبد المنعم المليجي المذكرات والسير الخاصة للمراهقين في دراسة تطور الشعور الديني عندهم، وقد استخدمها الدكتور صمويل مغاريوس في دراسته الاستطلاعية لأحوال المراهقين المصريين وصور مراهقتهم وما يحيط بها من ظروف، وكانت مادة البحث هي الموضوعات التي كتبها طلابه بكلية التربية عن الظروف التي لا يستمر مراهقتهم.

هذا وتفيد الخطابات في الكشف عن كثير من الحقائق الداخلية للأشخاص وقد قام "توماس وزنانكي" في دراستهما عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا بتحليل 15000 خطاباً، وقد ساعدت الخطابات على معرفة تكوين الأسرة

البولندية والروابط التي تربط بين أفرادها، والنظم الاجتماعية في الريف البولندي ومراحل انفصال المهاجرين عن تقاليدهم القديمة وتكيفهم مع البيئة الجديدة في الولايات المتحدة ، ولذا يمكن اعتبارها فتحاً علمياً في هذا المجال.

ثانيا : دراسة المجتمعات المحلية

يعرف المجتمع المحلي بأنه مساحة أو مكان للحياة الاجتماعية يتميز بدرجة من الترابط الاجتماعي ، وأسس المجتمع المحلي هي الدائرة المكانية وعاطفة الجماعة، ويرى "ماكيفر" أن السمة المميزة للمجتمع المحلي هي أن المرء يمكنه أن يحيا حياته كلها في داخله، فالإنسان مثلاً لا يستطيع أن يحيا حياته كلها في داخل مؤسسة تجارية أو داخل كنيسة بينما يستطيع أن يفعل ذلك في داخل قرية أو مدينة، وعلى ذلك فالصفة الأساسية للمجتمع المحلي هي أن كل علاقات الفرد الاجتماعية يمكن أن توجد في داخله.

ويرى "روبرت ردفيلد" أن خصائص المجتمع المحلي هي التميز ، وهي ظاهرة شعور الأشخاص بالانتماء الشديد لهذا المجتمع، والصغر، وهو أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة، كما يصلح أي جزء كالعائلة لمثل هذه الملاحظة، والتجانس : وهو تشابه نشاط الأفراد واتجاهاتهم على أساس الجنس وطبقات العمر ، والاكتفاء الذاتي : وهو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي تستغرق داخلًا لمجتمع كل حياة الفرد والجماعة دون حاجة إلى الخارج.

هذا ويمكن تعريف دراسة الحالة – حينما تكون الوحدة مجتمعاً محلياً- بأنه الطريقة لجمع بيانات كافية عن مجتمع محلي معين بحيث تساعد هذه البيانات على تكوين صورة واضحة عن الحياة في داخل المجتمع ككل، وقد ينصب مجال الدراسة على نسق أو نظام واحد من أنظمة المجتمع أو يشمل عدة أنظمة وقد يشمل جميع الأنظمة القائمة في المجتمع ليتمكن الباحث من الوصول إلى مزيد من الدقة والفهم.

وقد استخدم منهج دراسة الحالة في دراسة المجتمع المحلي لمدينة "مديلتاون" بولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، ويلخص الباحثان – روبرت ليند وهيلين ليند- هدفهما من الدراسة بقولهما : إنهما تعتبر دراسة ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة بمدينة مديلتاون في ضوء اتجاهات السلوك المتغير والملاحظ خلال خمسة وثلاثين عاماً، ولدراسة التغير اختار الباحثان سنة 1980 لتكون الحد الفاصل بين فترتي الاستقرار والتغير ، ثم درسا التغير الذي طرأ على المدينة من سنة 1890- 1925 ونشرا النتائج التي توصلا إليها في سنة 1929 ، ومنذ ذلك الحين ظهرت أبحاث كثيرة مستخدمة نفس المنهج ، من بين تلك الأبحاث ما تناول جميع الأنظمة القائمة بالمجتمع، ومنها ما تناول جانباً واحداً فقط لدراسة البنيان الطبقي.

ومن البحوث التي أجريت بجمهورية مصر العربية بحث قام به الدكتور حامد عمار في قرية سلوا بأسوان ، وبحث آخر أجراه الدكتور عاطف غيث في قرية القيطون بمحافظة الدقهلية، وبحث ثالث أجراه الدكتور أحمد أبو زيد لدراسة ظاهرة الثأر بإحدى قرى الصعيد.

ما ينبغي مراعاته عند دراسة المجتمعات المحلية

لا تختلف خطوات دراسة المجتمعات المحلية عن الخطوات التي تتبع في أي بحث علمي ، إلا أننا نود أن نشير في هذا المجال إلى عدة أمور ينبغي مراعاتها عند الدراسة أهمها:-

1. ينبغي أن يحدد الباحث مشكلة الدراسة تحديداً دقيقاً ، وأن يجعلها على درجة كبيرة من الوضوح ، ومن الضروري أن يحدد الباحث أيضاً ما إذا كان يرغب في إجراء بحثه مستعينا بفروض محددة أو أنه يرغب في النزول إلى الميدان ليسجل كل شيء عن المجتمع من غير أن يضع فروضاً محددة، وقد سبق أن أوضحنا أهمية الفروض وخاصة في المجالات التي ارتادها الباحثون من قبل ، وقلنا أنها توجه الباحث إلى نوع الحقائق التي يجب أن يبحث عنها بدلاً من تشتت جهوده دون غرض محدد ، كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر.
2. من أهم شروط دراسة المجتمعات المحلية التحديد الواضح للمجتمع، لذا ينبغي على الباحث أن يحدد ما إذا كان يرغب في دراسة مجتمع صغير قائم بذاته أو في دراسة مجتمعات تعتبر أجزاء من مجتمع أكبر، وقد كان الاعتقاد السائد بين علماء الأنثروبولوجيا الاهتمام فقط بدراسة المجتمعات البدائية التي تعتبر مجتمعات قائمة بذاتها، إلا أن الاتجاه الحالي بين هؤلاء العلماء قد تحول إلى دراسة المجتمعات التي تعتبر أجزاء من مجتمعات أكبر ، ولذا فإن ممن الضروري في مثل هذه الأحوال العناية بتحديد المجتمع تحديداً دقيقاً، خاصة وأنه ليست

هناك حدود واضحة المعالم تفصل بين مجتمع وآخر نظرا لأن الفواصل بين المجتمعات ليس لها وجود واقعي ملموس نتيجة للتفاعلات الاجتماعية المتبادلة بين المجتمعات.

✦ وفي بعض الأحيان يحاول الباحث أن يتخير مجتمعا يمثل مجتمعات متعددة ويشترك معها في كثير من الخصائص كالتركيب السكاني والتكوين العنصري والمستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يحدد خصائص النموذج وأن يحدد نواحي التشابه والاختلاف بينه وبين غيره من المجتمعات.

3. ينبغي على الباحث قبل أن يقرر اختياره النهائي لمجتمع ما أن يكون متأكدا من توفر الإحصاءات والبيانات والمصادر التاريخية التي تعطي صورة واضحة عن المجتمع وخصائصه وتطوره، وأن يتعرف على الصعوبات التي قد تعترض سير البحث وأن يفكر في طرق مواجهة تلك الصعوبات حتى إذا أيقن أن في استطاعته تذليلها ، أمكنه أن يمضي في بحثه وهو على ثقة من أمره.

4. ينصح بعض المشتغلين بمناهج البحث بعدم دراسة المجتمعات المحلية في حالة التغير لقلة المصادر التاريخية عن تلك المجتمعات ولكثرة الصعوبات التي قد تعترض الباحث في الدراسة وفي رأينا أن دراسة المجتمعات في حالتها الديناميكية أمر له أهميته خاصة وأن المجتمعات في حالة تغير مستمر ودراستنا لها في حالتها الاستاتيكية ليست إلا دراسة فرضية.

✦ ولدراسة التغير يشير "ليند" بتحديد نقطة الصفر وهي النقطة التي يعتقد الباحث أن المجتمع قد تغير عندها تغيرات ملموسة وتتحدد هذه النقطة غالبا بقيام حرب أو ثورة أو حدوث غزو بالنسبة للمجتمع.

✦ هذا وتثير نقطة الصفر إشكالات متعددة لصعوبة تحديدها لأن المجتمع في أية فترة من تاريخه لا يكون في حالة ثبات تام ولذا فإنها تخضع لتقدير الباحث الشخصي.

5. يجب تحديد الطريقة التي تجمع بواسطتها البيانات ، فإذا كان الباحث يهدف إلى دراسة المجتمع ككل فيمكنه الاستفادة بالخرائط والرسوم المختلفة ، وإذا كان يهدف إلى دراسة الجماعات والأنظمة القائمة بالمجتمع فيمكنه الاستفادة بالوثائق التي تلقى الضوء على حقيقة الجماعات المكونة للمجتمع، كما يجدر به الاعتماد على ملاحظات كبار السن والنزول إلى الميدان لجمع البيانات بواسطة الملاحظة بالمشاركة وإذا كان يهدف إلى دراسة الأفراد فيمكنه الاستفادة بالاستبيان والمقابلة الشخصية.

6. يفضل أن يكون جامعو البيانات غرباء على المجتمع وذلك للأسباب الآتية:-

أ- إذا كان جامع البيانات من خارج المجتمع فإن نظريته تكون أكثر موضوعية وواقعية.

ب- يفضل الناس الشخص الغريب عن مجتمعهم عند إعطاء البيانات وذلك لأنه يترك المجتمع بعد الانتهاء من مهمته، وليس من صالحه أن يستغل المعلومات لصالح فريق من الناس دون الآخر.

ج- إذا كان هناك نزاع بين الجماعات المكونة للمجتمع المحلي فإنه من الأفضل أن يقوم بجمع البيانات شخص محايد لا دخل له في النزاع القائم.

د- قد يتحرج الناس من التحدث عن مشكلاتهم أمام شخص يعرفونه ولكنهم لا يشعرون بالحرَج أمام شخص غريب عنهم وعن مجتمعهم.

7. ينبغي إعداد المجتمع لعملية البحث قبل البدء فيه حتى يضمن الباحث المساعدة الكافية من جانب المبحوثين.

8. ينبغي أن يتجه الباحث بعد جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها إلى تعميم النتائج التي وصل إليها على المجتمعات المتشابهة لأن الوصول إلى التعميم هو الهدف من الدراسات العلمية.

تسجيل البيانات وتصنيفها وتحليلها

(أ) التسجيل

✦ التسجيل عملية يقصد بها تدوين البيانات وإثبات البيانات بطريقة منظمة تساعد الباحث على استخلاص الحقائق المتعلقة بالحالة المدروسة، ويعتمد التسجيل أساساً على الوصف الدقيق للحالة بشرط أن يكون ذلك بأسلوب موضوعي ، فلا يغير الباحث في الحقائق متأثراً بأرائه الشخصية واتجاهاته الخاصة.

وينبغي أن يتضمن السجل الدقيق ما يأتي:-

1. صحيفة الوجه: وهي الصحيفة الأولى في السجل وتسجل عليها البيانات الآتية:
 - أ- إشارة إلى الوثيقة المتضمنة ومدى أهميتها لمراحل الدراسة المختلفة أو لمرحلة بعينها.
 - ب- رقم الوثيقة.
 - ج- اسم الباحث.
 - د- اسم الشخص الذي يدلى بالبيانات ونوع صلته بالموقف المبجوث.
 - هـ- تاريخ المقابلة.
 - و- الظروف التي أجريت فيها المقابلة؟
 - ز- إشارة إلى سرية البيانات المتضمنة وخاصة إذا كان المبجوث يرغب في المحافظة على سرية البيانات التي أدلى بها.
- 2- تحديد موضع الدراسة، والهدف من البحث ، والخطوط الرئيسية التي يتضمنها وكذا الفروض التي يرغب الباحث في التحقق من صحتها.
- 3- إشارة إلى الأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات كالمقابلة والملاحظة الشخصية والاستبيان والوثائق....الخ.
- 4- الاحتفاظ بالوثائق الهامة التي تصف مواقف اجتماعية محددة، أو تصف شخصية الفرد أو الحوادث الهامة في حياته ، وإذا تعذر الاحتفاظ بتلك الوثائق في السجل – لكبر حجمها أو لأي سبب آخر – فيمكن إرفاق نسخة مكتوبة بالكربون تتضمن النقاط الرئيسية التي تشتمل عليها الوثائق.
- 5- إشارة إلى بعض ملاحظات الباحث المبدئية عن الوثائق، ونواحي الضعف فيها وكذا حالة المبجوث : آراؤه ، وظروفه، فكل ذلك له أهمية في تقدير البيانات وصحتها ، كما يفيد في الكشف عن ظروف المبجوث وحالته الانفعالية.

(ب) التصنيف والتحليل والتعميم

■ لما كان البحث يتضمن عمليات ثلاث هي جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ثم تفسيرها لاستخلاص النتائج وتعميمها، فإن من الضروري أن يوجه الباحث عنايته إلى جميع الخطوات بنفس الدقة ، وينبغي على الباحث بعد تسجيله للبيانات أن يعتمد إلى تصنيفها في مجموعات على أساس أوجه الشبه البارزة بينها، ونود أن نشير هنا إلى أن طريقة التصنيف تسير في نفس الخطوات التي تتبع في المنهج الاستقرائي ، فالباحث يبدأ بالحقائق الجزئية ثم يضمها في مجموعات كبيرة ثم في مجموعات أكبر إلى أن ينتهي به الأمر إلى إصدار تعميمات علمية، أي أنه يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القضايا العامة.

ويمكن تصنيف بيانات الحالات المدروسة وفقاً للخطوات التالية:-

1. ينبغي النظر إلى الحقائق الجزئية المتفرقة المدونة بالسجلات ثم ضمها في مجموعات متشابهة ويطلق على هذه المجموعات اسم "الحقائق الاجتماعية".
2. ينبغي النظر إلى ما بين الحقائق الاجتماعية من تشابه وما تتضمنه من انتظام وتتابع ، وذلك لضم هذه الحقائق في مجموعات أكبر تعرف باسم مجموعات الحقائق الجزئية.

3. يستطيع الباحث أن ينظر إلى مجموعات الحقائق الاجتماعية نظرة فاحصة مدققة ليكتشف العلاقات القائمة بين مجموعات الحقائق.

- وليحدد نموذج حالة الذي أمامه ومدى اتفاقه مع غيره من النماذج.
- وينبغي أن تكون التعميمات متمشية مع النتائج وفي حدود الحالات التي دخلت في نطاق البحث وكذلك الحالات المتشابهة لها.

رابعاً :حدود منهج دراسة الحالة

يتشكك بعض الباحثين في أهمية منهج دراسة الحالة ومدى الاعتماد عليه في البحث لعدة عوامل أهمها:-

(1) عدم صدق البيانات التي يجمعها الباحث باستخدام هذا المنهج: فيرى "ريد بين" مثلاً أن سجلات الحياة لا تعطي نتائج صادقة للأسباب الآتية:-

1. قد يسجل المبحوث الأقوال التي تتفق مع ما يريده الباحث أو ما يعتقد المبحوث أن الباحث يريده، وفي ذلك تحريف للحقائق عن موضعها.
 2. كثيراً ما يتعد المبحوث عن ذكر الحقائق كما حدثت، فيحاول أن يكتبها من وجهة نظره مبرراً تصرفاته ، ومؤيداً نظريته إلى الأشياء والأشخاص.
 3. قد يحاول المبحوث تضخيم الحوادث ، وإضافة حوادث جديدة من نسج خياله فيصعب على الباحث تحديد ما حدث منها وما لم يحدث.
 4. قد يتجه الباحث إلى الحقائق التي يريدها والتي تؤيد وجهة نظره مغفلاً الجوانب التي تناقض آراؤه ، ويضرب "ريد بين" مثلاً بمدارس التحليل النفسي ، وفرويد لا يرى في السجلات إلا عوامل الجنس، بينما يرى فيها "ادلر" مركب النقص ويرى فيها "يونج" عوامل الانطواء والانبساط.
 5. أغلب الحالات التي تقدم وثائق عن حياتها ليست إلا حالات شاذة - ولذا فإن تعميم النتائج من هذه الحالات لا يصدق على جميع الحالات القائمة في المجتمع.
 6. كثيراً ما يحاول الباحث مساعدة الحالة، وفي هذه الحالة يصبح للجانب الذاتي تأثير كبير فيما يستخلصه الباحث من نتائج.
 7. نادراً ما تتشابه مواقف الحالة مع غيرها من الحالات وبالنسبة لعدد كبير من المتغيرات.
 8. تكتب الوثائق الشخصية بأسلوب الشخص نفسه - لذا فإن الباحث يقوم بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية ثم يحاول أن يحول ما كتبه المبحوث إلى مفاهيم منطقية وفئات قابلة للتصنيف.
- (2) عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة: وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات، وقد أشار "ريد بين" إلى هذه النقطة في اعتراضاته السابقة كما أشار إليها عدد كبير من الباحثين.
- (3) يتكبد الباحث في دراسته للحالات كثيراً من الوقت والجهد والمال: وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه في البحث.

- وردا على الاعتراضات السابقة فإننا نقول إنه بالنسبة للاعتراض الأول فإنه لا يوجه إلى المنهج بقدر ما يوجه إلى الأدوات التي يستخدمها في جمع البيانات كسجلات الحياة، ومن الممكن التأكد من صدق البيانات التي يحصل عليها الباحث بالرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها ، ومراجعة البيانات الموجودة بسجلات الحياة أو التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صحتها.

- أما عن الاعتراض الثاني – وهو إمكانية التعميم- فإننا نقول بأن كل حالة من الحالات لا يمكن اعتبارها فردية فريدة في خصائصها ، وإنما تشترك مع غيرها في كثير من الخصائص ولتأييد وجهة نظرنا نضرب مثلاً بما جاء في دراسة الدكتور عاطف غيث عن قرية القيطون ، يقول الباحث " وتتشابه مع هذا النموذج أعداد كبيرة من القرى التي لها نفس الخصائص، حتى ليبدو أنني أدرس هذه القرى جميعاً مرة واحدة، ذلك لأنني لا أدرس مجتمعاً قائماً بذاته بل أدرس مجتمعات لها خصائص متعددة لا تتشابه مع كثير غيرها في مجتمعنا فحسب، بل في مجتمعات متعددة من العالم".
- أما عن الاعتراض الثالث فلا غير في أن يتكبد الباحث في دراسته بعض الجهد والوقت والمال طالما أنه يرغب في الوصول إلى نتائج متعمقة مستقصية لها دلالتها العلمية، طالما أنه يرغب في الكشف عن العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف الكلي، فعلى قدر ما يبذل الباحث من جهد على قدر ما يحصل على نتائج دقيقة متعمقة.

المحاضرة التاسعة

المنهج التاريخي

مقدمة

- التاريخ سلسلة متصلة الحلقات، تتلاحق فيها النتائج بالمقدمات، ويرتبط فيها الماضي بالحاضر بالمستقبل، والظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية، إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها، كما تدين إليها بوجودها الحالي ولذا فلا بد للباحث الاجتماعي من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها والوقوف على تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.
- ومن الضروري أن نفرق في هذا المجال بين علم التاريخ وبين استخدامنا للمنهج التاريخي: "فهمة علم التاريخ أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ الذي يسير قدماً دون تراجع أو تخلف، وهذه الوظيفة هي محاولة استرداد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعليا في مجرى الأحداث وإنما لكي يستعيد في الذهن وبطريقة عقلية صرفة ما جرت عليها أحداث التاريخ في مجرى الزمان محالاً أن يتصور مجرى هذه الأحداث وكأنه يجري في اطراد موجه"
- أما استخدام المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية فيقصد به الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، ونحن برجعنا إلى التاريخ لا نحاول تأكيد الحوادث الفردية ولا نهذف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد، وإنما نحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات أو ظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها وما تخضع له من قوانين، وتعتبر بولين يونج عن هذا المعنى بقولها: إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية ونربط الحاضر بالماضي ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية.

أولاً : رواد المنهج التاريخي

تنبيه عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين إلى أهمية المنهج التاريخي ، فطالبوا باستخدامه في البحوث الاجتماعية، نذكر من بين هؤلاء ابن خلدون وفيكو وسان سيمون وأوجست كونت .

ابن خلدون

- فطن ابن خلدون إلى أن الظواهر الاجتماعية لا تثبت على حال واحدة، بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف العصور، فمن المستحيل أن نجد مجتمعين يتفقان تمام الاتفاق في نظام اجتماعي معين وفي طرائق تطبيقه، كما أنه من المستحيل أن نجد نظاماً اجتماعياً قد ظل على حال واحدة في مجتمع معين في مختلف مراحل حياته.
- ولذا طالب ابن خلدون بملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة تم تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرر صدق الروايات التاريخية، وقياس الاختيار بأصول العادة وطبائع العمران، فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها، والحاضر بالذاهب فربما لا يؤمن فيها من العثر ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق .
- وقد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيج له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها، والموازنة بين هذه الظواهر جميعاً، والتأمل في مختلف شئونها للوقوف على طبائعها وعناصرها وصفاتها وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور، ثم الانتهاء من هذه الأمور جميعاً إلى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين .

- وقد تعرض ابن خلدون للصعوبات التي تقابل الباحث الاجتماعي عند استخدامه للمنهج التاريخي نتيجة لعدم صدق بعض الروايات التاريخية، فبعضها صحيح حدث فعلا ، وبعضها زائف لم يقع أصلا ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ولذا نصح ابن خلدون بعدم الثقة بالناقلين ثقة مطلقة وبحري الدقة عند الرجوع إلى المصادر التاريخية ونادي بتحقيق الوقائع وتمحيصها قبل الأخذ بها.

فيكو

- دعا فيكو في كتابه "العلم الحديث" إلى استنباط النظريات الاجتماعية من الحقائق التاريخية، وقد حدد القواعد الأساسية لهذا المنهج فيما يلي:-
1. تحديد الظاهرة المراد دراستها والعمل على تعقبها خلال العصور التاريخية المختلفة للوقوف على تطورها وما تخضع له من قوانين.
 2. جمع الوثائق المتعلقة بالعقائد الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية والحوادث التاريخية ذات الصلة بالظاهرة.
 3. إذا أراد الباحث أن يقف على أحوال الشعوب المتأخرة في العصور القديمة وتعذر عليه أن يقف على أساليب الحياة ومستوياتها بالرجوع إلى الوثائق لزوال هذه الحالات من الحياة المتأخرة، فإن من الممكن الرجوع إلى الأفرام المعاصرة التي تعيش في نفس المستوى الذي كانت تعيش فيه الشعوب التي يدرسها والاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول.
 4. القيام بتحليل المصادر ونقدها للتأكد من صحتها.
 5. الاعتماد على علم دراسة اللغات للتأكد من صحة الوقائع التي يذكرها المؤرخون، وفي رأيه أن اللغة هي التي تعبر تعبيراً صحيحاً عن وقائع العصر وكل تطور في اللغة يصاحبه تطور في نمط الحياة السائد.
 6. القيام بنصف الحقائق والتأليف بينها الوصول إلى معرفه القوانين التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة.

سان سيمون

- يرى سان سيمون أن تاريخ الإنسانية سلسلة متصلة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها، بمستقبلها، وأن ملاحظة الماضي هي التي تعين على فهم الحاضر .
- ولقد آمن سان سيمون بفكرة التقدم، كما آمن بأن الصراع من مستلزمات التقدم وفي رأيه أننا لا نستطيع تفسير التطور المستمر للظواهر الاجتماعية المختلفة إلا إذا عرفنا تاريخ التطور الذي مر به العقل الإنساني بوجه عام وتاريخ العلوم بوجه خاص ، وهذا التطور مر في مراحل ثلاثة هي : المرحلة الدينية ومرحلة وسط بين الدين والواقعية، ثم مرحله الواقعية، ومعنى ذلك أن يقوم الباحث بالربط بين الظاهرة التي يدرسها وبين الطابع الذي يميز كل عصر من العصور .
- ويطالب سان سيمون بالاعتماد على الوثائق المحفوظة والسجلات الرسمية، والاهتمام بالمظاهر التي تتحدها العلوم في تطورها والوصول إلى القوانين العامة التي تخضع لها الظواهر والتي تساعد على التنبؤ العلمي.
- ولقد أساء سان سيمون إلى منهجه بأفكاره القبلية التي كونها عن تقدم الإنسانية، وبوضعه قانوناً عاماً يسرى على جميع المجتمعات بلا استثناء، مع أن الملاحظ هو وجود مجتمعات جزئية تختلف عن بعضها في طبيعتها وأنظمتها والظروف التي تخضع لها، وليس من الضروري أن يربط الباحث بين الظاهرة التي يدرسها وبين الفترة التي حددها سان سيمون.

أوجست كونت

- أشرنا سابقا إلى أن كونت قام بتقسيم الظواهر الاجتماعية إلى شعبتين أطلق على الأولى منهما اسم "الاستاتيكا الاجتماعية" بينما أطلق على الأخرى اسم "الديناميكا الاجتماعية" وقد طالب كونت بالاعتماد على الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والمنهج التاريخي في دراسة الظواهر في حالتها الديناميكية.
- ويهدف كونت من وراء استخدام المنهج التاريخي إلى الوصول إلى قوانين عامة تحكم ظواهر الاجتماعية في نموها وتطورها، فجميع الظواهر تتطور في وقت واحد ويؤثر بعضها في البعض الآخر ويتأثر به، ولا يستطيع تفسير سير التطور المستمر لإحدى هذه الظواهر دون أن تكون لدينا فكرة عامة عن تقدم الإنسانية جمعاء، ولتفسير سير التقدم وضع كونت قانون المراحل الثلاثة الذي سبقت الإشارة إليه.
- وقد طالب كونت بأن يقوم الباحث بملاحظة الظواهر المختلفة والربط بينها ثم يشرع بعد ذلك في تقسيم طوائف الظواهر التي قام بملاحظتها، وتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديدا دقيقا ليسهل عليه معرفه الاتجاهات العامة لكل مظهر من مظاهر التطور كالتطور السياسي أو الديني أو الاقتصادي والوصول إلى القوانين الخاصة بكل مظهر من هذه المظاهر .

ثانيا: خطوات البحث التاريخي

1- تحديد مشكله البحث .

2- جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة

3- تصنيف الحقائق وتحليلها

4- عرض النتائج .

أولا : تحديد مشكله البحث

- أشرنا فيما سبق إلى أن الموضوعات التي تهمنا في الميدان الاجتماعي هي التي تتعلق بالظواهر الاجتماعية والثقافية، والعلاقات التي تحدث بين الأفراد والجماعات وما قد يحدث في المجتمع من مشكلات نتيجة لاضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية، ولذا فإن من الضروري أن تنصب مشكلة البحث على موضوع من الموضوعات التي تدخل في دائرة البحث الاجتماعي .
- ويشترط في الظاهرة التي يختارها الباحث أن تكون ممتدة عبر التاريخ لها صفه الاستمرار والدوام النسبي بحيث يمكن تعقبها وتتبع مراحل التطور التي مرت بها والآثار المترتبة عليها، ومن أمثله هذه الظواهر نظام الزواج وما يخضع له من تغير خلال العصور، وتطور وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والأنظمة الاجتماعية المترتبة على ظواهر التحضر والتصنيع في المجتمعات المختلفة، فالباحث في أي ظاهرة من الظواهر السابقة لاغني له عن الرجوع إلى الماضي لتتبع الاتجاهات العامة التي مرت بها الظاهرة وللكشف عن القوانين العامة التي تحكمها .
- ويراعى عند اختيار المشكلة: الأهمية العلمية للمشكلة ومران الباحث على المنهج التاريخي وطريقة استخدامه وتوفر الوثائق المتعلقة بالمشكلة، وجدة الموضوع مع مراعاة الزمن المخصص للبحث .

ثانيا: جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة .

- بعد أن يستقر رأى الباحث على موضوع من الموضوعات، فإن من الضروري أن يقوم بحصر المصادر إلى تقيده في الحصول على بيانات عن موضوع بحثه، وتنقسم المصادر التاريخية إلى نوعين:-
- 1. **المصادر الأولية :** وتشتمل الآثار والوثائق، فالآثار التي خلفها قدماء المصريين كالأهرامات والمعابد والأبنية تعتبر سجلا وافيا لكثير من البيانات التي يحتاجها الباحث عند دراسته لإحدى الظواهر الاجتماعية ذات النشأة التاريخية القديمة، أما الوثائق فتشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات والنشرات الإحصائية التي تقوم بنشرها نفس الهيئة التي قامت بجمع البيانات وتبويبها كالتعدادات وإحصاءات الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري

وغيرها من نشرات مصلحة الإحصاء والتعداد، وقد تكون هذه السجلات والإحصاءات حكومية كذلك التي تقوم بنشرها مصلحة الإحصاء أو أهلية كذلك التي تقوم بنشرها المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمصانع وشركات التأمين والبنوك وغيرها .

2. **المصادر الثانوية :** وهي التي تنقل عن المصادر الأولية كما هو الحال عندما نجد بيانات مصلحة الإحصاء مثلاً منقولة في المجلات العلمية أو في كتب المؤلفين الذين يكونون قد استفادوا من هذه البيانات أو تعرضوا لها بطريقة أو بأخرى.

3. وتفضل المصادر الأولية غالباً على المصادر الثانوية لأن الأخيرة قد تحتوي على أخطاء نتيجة النقل عن المصادر الأولية وفي أحيان قليلة تفضل المصادر الثانوية على المصادر الأولية، وذلك حينما تكون البيانات المنشورة في المصادر الأولية معروضة بصورة بدائية ثم يقوم بعض الأخصائيين بتبويبها ونشرها في صورة أكثر إفادة للباحثين، وفي هذه الحالة يجب التأكد من مدى كفاية القائمين بهذا العمل قبل تفضيل المصادر الثانوية على المصادر الأولية.

تحليل المصادر ونقدها

- بعد أن ينتهي الباحث من جمع الوثائق الخاصة به، تبدأ عملية جديدة ألا وهي عملية تحليل الوثائق ونقدها، ويقوم الباحث الاجتماعي بهذه العملية إذا لم يكن قد سبقه المؤرخ وتزداد الحاجة إلى تحليل الوثائق ونقدها في حالة مرور زمن طويل بين الحادثة وبين تسجيلها واحتمال التحيز في التسجيل.
- هذا والتحليل نوعان : أحدهما خارجي والآخر داخلي، ويستخدم التحليل الخارجي للتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الشكل لا من جهة الموضوع في حين أن التحليل الداخلي ينصب على النص من ناحية الموضوع لا من ناحية الشكل، ولذا يعتبر التحليل الداخلي أعلى مرتبة وأسمى درجة من التحليل الخارجي، ويحدث في كثير من الأحيان أن يصعب الفصل بين هذين النوعين الخارجي حيث أنهما يتداخلان في أكثر من موضع.

1. التحليل الخارجي:

- ينصب هذا النوع من التحليل على جانبيين أحدهما التحقق من صدق الوثيقة والآخر من مصدر الوثيقة.

أ- نقد الوثيقة

- ينبغي أن يتأكد الباحث من صحة الوثائق التي يعتمد عليها، وأن يعني بالتفرقة بين الصحيح منها والمزيف، فقد تكون الوثيقة التي تحت يد الباحث هي الوثيقة الصحيحة التي تركها صاحبها، وقد تكون الوثيقة قد أضيفت إليها إضافات لم يكتبها صاحبها، وقد تكون الوثيقة محرفة في بعض أجزائها أو مزيفة تزيفاً مقصوداً.
- فإذا كانت الوثيقة التي تحت يد الباحث هي التي تركها صاحبها فما عليه إلا أن ينقلها كما هي دون حذف أو إضافة.
- وإذا لم تكن الوثيقة مخطوطة بخط المؤلف وتوجد منها نسخة وحيدة فيجب التأكد من خلوها من الأخطاء، واحتمال الخطأ هنا قد يكون نتيجة لجهل الناسخ أو محاولته إصلاح النص حسب فهمه الضيق، أو نتيجة لأخطاء عرضية تنشأ من الناسخ إما بنسيان بعض الألفاظ أو بتشتيت انتباهه أثناء النسخ ، أو بوقوعه في الخطأ أثناء الإملاء.

وفي حالة وجود أكثر من نسخة من الوثائق يجب على الباحث مراعاة ما يلي:-

1. لا ينبغي الاعتماد على أول وثيقة تقع في يده، فقد لا تتوفر فيها الدقة المطلوبة.
2. يجب مراجعة النسخ للتحقق مما إذا كان بعضها يرجع إلى أصل واحد ، ذلك لأن النسخ التي ترجع إلى أصل واحد تعتبر بمثابة نسخة واحدة.

3. إذا وجدت نسختان إحداهما أقدم من الأخرى فليس معني ذلك أن الأقدم هي الأصح ، فقد تكون النسخة الأقدم قد أخذت عن نسخة فرعية بينما تكون النسخة الأحدث قد أخذت عن وثيقة أصلية أو قريبة إلى الأصل.

ومن الملاحظ أن نقد الوثائق لا يزيد الباحث علماً بالحقائق التاريخية وإنما يفيد في تصحيح النص والرجوع إلى الأصل الذي كتبه صاحبه.

ب- نقد المصادر

بعد أن يتحقق الباحث من صدق الوثيقة التي يعتمد عليها ينبغي عليه أن يتحقق من شخصية صاحب الوثيقة والمكان والزمان اللذين كتب فيهما، ويتفق المشتغلون بمناهج البحث على أن وجود اسم شخص معين على الوثيقة لا يعني أنه هو صاحب الوثيقة، فقد يكون الاسم قد وضع بقصد الخداع والتمويه، ويرجعون ذلك إلى عوامل منها:-

1. قد تكون الوثيقة قليلة القيمة فتوقع باسم أحد المشهورين لكي ترتفع قيمتها.
2. قد تكون الوثيقة عظيمة القيمة فتضاف إلى إنسان من أجل تمجيد اسمه مع أن الوثيقة لا تنسب إليه.
3. قد يكون قصد صاحب الانتحال أن يبين مذهباً معيناً فيضطر إلى أن يكتب كتاباً يبين فيه قوة هذا المذهب أو كيف أن شخصية عظيمة هي التي كتبت أو أنتجت ، ومن أجل هذا يزيّف كتاباً أو أثراً بأكمله ويعزوه إلى هذه الشخصية العظيمة.

2- التحليل الداخلي

يقسم التحليل الداخلي إلى نوعين أحدهما إيجابي والثاني سلبي.

أ- التحليل الداخلي الإيجابي:

ويقصد به فهم المعني الحقيقي الذي ترمي إليه ألفاظ وعبارات الوثيقة ، ولذا لابد للباحث من قراءة النص عدة مرات قراءة واعية متعمقة حتى يستطيع أن يحدد المعني الذي يرمي إليه صاحب الوثيقة، وقد لا يجد الباحث صعوبة كبيرة في فهم الوثائق الحديثة بخلاف الحال في الوثائق القديمة التي يكون أساليب الكتابة فيها قد تغيرت بتغير العصر الذي كتبت فيه، ويتطلب ذلك من الباحث أن يكون عليمًا باللغة وأساليبها قديمها وحديثها.

ب- التحليل الداخلي السلبي:

يفيدنا التحليل الإيجابي في معرفة المؤلف فقط ، أما التحليل السلبي فيفيد في معرفة الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته ، وهل قصد إلى تشويه الحقائق أو لم يقصد؟ وللقائم بعملية التحليل الداخلي السلبي ينبغي على الباحث أن يتشكك في صحة الروايات التاريخية حتى تثبت له صحتها، وإلا يأخذ الوثيقة ككل، بل ينبغي عليه أن يحللها جزءاً جزءاً.

ثالثاً: تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها

- يستطيع الباحث بمقتضى التحليل الداخلي للمصدر أن يحدد المعاني الحقيقية التي ترمي إليها محتويات الوثائق سواء أكانت هذه المعاني ظاهرة أو خفية، وأن يصل إلى مجموعات من الحقائق الجزئية ، وهذه الحقائق الجزئية لا تصبح لها قيمتها إلا إذا صُنفت في طوائف تحتوى كل منها على أمور متجانسة وقد ابتكر العلماء الألمان طريقة تصنيف الحقائق التاريخية على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية ونفسية واجتماعية، والباحث الاجتماعي بالطبع لا تعنيه إلا الحقائق المتعلقة بالجانب الاجتماعي.
- وللاستفادة من الحقائق الاجتماعية التي يتوصل إليها الباحث ، تصنف هذه الحقائق عادة على أساس المكان والزمان أو كليهما حتى يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة لموضوع الدراسة، ومعرفة العوامل والظروف التي خضعت لها في تطورها وتغيرها وانتقالها من حال إلى حال ، وقد اهتم أوجست كونت بهذه النقطة حينما أشار إلى أنه لتتبع نمو الظاهرة وتطورها ينبغي تقسيم التطور إلى مراحل أو سلاسل اجتماعية للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة.

رابعاً : عرض النتائج

بعد أن ينتهي الباحث من استخلاص الحقائق وإيجاد العلاقات وتعليل النتائج وتفسيرها ، تبدأ خطوة عرض النتائج وهي الخطوة الأخيرة في البحث، وتسنلزم هذه الخطوة صياغة النتائج بحيث تتماشى مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها ، وعرض النتائج بمنتهي الدقة مع الإشارة إلى مصدر كل العبارات المقترفة في البحث، وترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية.

المحاضرة العاشرة

المنهج التجريبي

مقدمه:

رأينا في عرضنا السابق خطوات المنهج العلمي، وأن المنهج العلمي التجريبي هو المنهج الذي يتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة جلية واضحة، فهو يبدأ بملاحظة الوقائع الخارجة عن العقل، ويتلوها بالفرض، ويتبعها بتحقيق الفرض بواسطة التجربة، ثم يصل عن طريق هذه الخطوات إلى معرفة القوانين التي تكشف عن العلاقات القائمة بين الظواهر.

وقد عرضنا فيما سبق لهذه الخطوات جميعاً، وناقشنا أنواع العلاقات التي يمكن إثباتها باستخدام هذا المنهج سواء أكانت علاقات سببية أو وظيفية، كما ناقشنا إمكانية استخدام المنهج العلمي التجريبي في البحوث الاجتماعية وسنكتفي في هذا المجال بعرض التصنيفات الرئيسية للتجارب العلمية وأنواع التصميمات التجريبية التي يستعان بها في تحقيق الفروض.

أولاً: التصنيفات الرئيسية للتجارب العلمية

1- التجارب الصناعية والتجارب الطبيعية.

التجارب النوعية نوعان: صناعية وطبيعية، والفرق الرئيسي بين هذين النوعين هو أن التجربة الصناعية تعتمد على عناصر أساسية أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث، فهو يقوم بتحديد الظاهرة التي يرغب في دراستها ويعمل على عزلها عن غيرها من العناصر، ثم يتحكم فيها صناعياً على النحو الذي يريده، وهو في نفس الوقت يستطيع أن يكرر التجربة ويعيدها في أي وقت يشاء.

أما التجربة الطبيعية فهي التي تتم في ظروف غير مصطنعة دون أن يسعى الباحث إلى تهيئتها أو خلق الظروف اللازمة لها، ويتم اختيار الفروض بجمع المعلومات من الظواهر الموجودة في الطبيعة بدلاً من اصطناعها والقائم بالتجربة الطبيعية لا يتحكم في الظاهرة التي يدرسها ولا يستطيع أن يوجدها في أي وقت يشاء كما هو الحال في التجربة الصناعية، وقد سبق أن أوضحنا أن التاريخ حافل بكثير من الحالات التي يستطيع الباحث الاجتماعي أن يتخذها مادة لتجاربه.

فالثورات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية يمكن أن تكون مجالاً خصباً لكثير من التجارب العلمية، ولا ينبغي أن نقلل من القيمة العلمية لهذه التجارب فهي لا تقل في أهميتها عن التجارب التي يتحكم فيها الباحث بنفسه، والتي تجرى تحت ظروف صناعية.

2- التجارب ذات المدى القصير والتجارب ذات المدى الطويل:

تتطلب بعض التجارب فترة زمنية قصيرة لإجرائها على حين أن البعض الآخر يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يتسنى للباحث تحقيق الفرض والتثبت من صحته.

فإذا فرضنا مثلاً أننا نرغب في معرفة أثر الاستماع إلى بعض البرامج الإذاعية في تغيير اتجاهات الأفراد نحو موضوع معين، في هذه الحالة نستطيع المقارنة بين اتجاهات الأفراد قبل استماعهم إلى البرامج الإذاعية وبعدها، أو نقارن بين مجموعتين متماثلتين من الأفراد استمعت إحداهما إلى البرامج دون أن تستمع الأخرى إليها، وواضح أن مثل هذه التجربة لا تستغرق إلا فترة زمنية محدودة ويمكن إجراؤها في مدى زمني قصير.

ولكن إذا فرضنا أننا نرغب في معرفة أثر الدراسة في المرحلة الإعدادية في زيادة وعي الطلبة بحقوقهم وواجباتهم الوطنية، فإننا لكي نختبر فرضاً من هذا النوع لابد من قياس وعي الطلبة قبل التحاقهم بالمرحلة الإعدادية وبعد الانتهاء منها حتى يتسنى لنا أن نستخلص نتيجة واضحة من التجربة التي نجريها وواضح أن هذه التجربة تستغرق مرحلة زمنية طويلة ولا يمكن أن تتم إلا في مدى طويل.

3- التجارب التي تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد والتجارب التي تستخدم فيها أكثر من مجموعة.

يلجأ الباحث في بعض الأحيان إلى استخدام مجموعة واحدة من الأفراد في التجربة فيقيس اتجاهاتهم بالنسبة لموضوع معين، ثم يدخل المتغير التدريجي الذي يرغب في معرفة أثره، وبعد ذلك يقيس اتجاه أفراد المجموعة للمرة الثانية، فإذا وجد أن هناك فروقاً جوهرية في نتائج القياس في المرتين افترض أنها ترجع إلى المتغير التجريبي.

ويلجأ الباحث أحياناً أخرى إلى استخدام مجموعتين من الأفراد، يطلق على إحدهما "المجموعة التجريبية" ويطلق على الأخرى "المجموعة الضابطة" ويفترض في هاتين المجموعتين أنهما متكافئتان من حيث المتغيرات الهامة في الدراسة، ثم يدخل الباحث المتغير التجريبي الذي يرغب في معرفة أثره على المجموعة التجريبية فقط دون أن يعرض له المجموعة الضابطة، وبعد انتهاء التجربة تقاس المجموعتان ويعتبر الفرق في نتائج القياس بين المجموعتين راجعاً إلى المتغير التجريبي، والمثال الذي سبق أن أوردناه عن تأثير الاستماع إلى بعض البرامج الإذاعية في تغيير اتجاهات الأفراد نحو موضوع معين يمكن أن تستخدم فيه إما مجموعة واحدة من الأفراد أو مجموعتان كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

هذا ومن الممكن أن نبدأ التجربة بالبداية إما بالسبب أو بالنتيجة، فإذا أردنا أن ندرس أثر الفقر في الانحراف فإننا نستطيع أن نبدأ بالسبب (الفقر) فنختار عينتين من الأفراد إحداها فقيرة والأخرى غنية، ثم نسحب نسبة الانحراف بين أفراد المجموعتين، ونستطيع أيضاً أن نبدأ بالنتيجة (الانحراف) فنختار عينة من المنحرفين، ثم نحسب نسبة الأغنياء والفقراء من بينهم.

ثانياً: بعض التصميمات التجريبية

وضع جون سيتورات ميل عدة قواعد للاستفادة بها في تحقيق الفروض واكتشاف القوانين التي تربط بين الظواهر، وهذه القواعد ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند عمل التصميمات التجريبية اللازمة للبحث، وتنحصر هذه القواعد في عدة طرق رئيسية نذكر منها ما يأتي:-

1. طريقة الاتفاق .
2. طريقة الاختلاف.
3. طريقة التلازم في التغير.

وسنعرض فيما يلي هذه الطرق بالتفصيل مع نقد كل منها على حدة.

تقوم هذه الطريقة على أساس أنه إذا وجدت حالات كثيرة متصفة بظاهرة معينة وكان هناك عنصر واحد ثابت في جميع الحالات في الوقت الذي تتغير فيه بقية العناصر، فإننا نستنتج أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة ويمكن أن يعبر عن هذه العلاقة بالصورة الرمزية التالية:

النتيجة	العوامل		
ص	أ	ب	ج
ص	د	هـ	ج

فنفترض لوجود العنصر (ج) في كل حالة تحدث فيها الظاهرة (ص) عندئذ يمكن القول بأن العامل (ج) هو السبب في حدوث الظاهرة (ص).

فإذا وجد الباحث الاجتماعي أن جميع الأحداث المنحرفين ينشأون في بيئات فقيرة، أمكن استنتاج أن انخفاض المستوى الاقتصادي بسبب ظاهرة الانحراف.

ويؤخذ على هذه الطريقة في البرهنة أنه ليس من الضروري في كل حالة يوجد فيها العامل (ج) وتحدث الظاهرة (ص) أن يكون العامل (ج) سبباً حقيقياً فقد يكون وجوده من قبل المصادفة دائماً، ومن المحتمل أن تكون النتيجة (ص) متسببة عن عامل آخر لم يتعرف عليه الباحث ولم يوضع في تصميم البحث، ومن المحتمل أيضاً أن يكون العامل (ج) قد أحدث النتيجة بالاشتراك مع عامل آخر ثم يتعرف عليه الباحث، ولذا يقول "جوبلو": "إننا لا نستطيع نظراً لتشابك الأسباب في الطبيعية أن نعزل في الواقع سبباً واحداً ونقول أنه هو السبب المحدد بالفعل".

وعلى هذا فإنه ينبغي علينا ألا نثق كثيراً في هذه الطريقة فلا نتخذ من مجرد الاتفاق دليلاً على وجود علاقة سببية.

البرهان يعكس طريقة الاتفاق

تقوم هذه الطريقة على أساس أن النتيجة ترتبط بالسبب، فإذا غاب السبب غابت النتيجة ، وعلى هذا فإنه في حالة عدم حدوث الظاهرة (ص) في جميع الأوقات التي يختفي فيها العامل (ج) فإننا نستنتج أن (ج) سبب في حدوث الظاهرة (ص).

فإذا وجد أنه في جميع حالات انقطاع التيار الكهربائي يتوقف الترام عن المسيرة، أمكن استنتاج وجود علاقة سببية بين التيار الكهربائي وبين حركة الترام .

وهذه الطريقة وإن كانت مضادة لطريقة الاتفاق في الصورة إلا أنها تؤيدها في النتيجة، ويلاحظ أنها تحتوى على نفس نقط الضعف التي تحتويها طريقة الاتفاق - ولذا فإنه ينبغي عدم الاقتصار عليها في البرهنة على وجود علاقة سببية.

2- طريقة الاختلاف

تقوم هذه الطريقة على أساس أن النتيجة ترتبط بالسبب وجوداً وعدمًا، فإذا وجد السبب وجدت النتيجة، وإذا غاب السبب غابت النتيجة وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاتفاق وعكسها، ويمكن التعبير عنها بالصورة الرمزية التالية:-

	العوامل			النتيجة
	أ	ب	ج	
الحالة الأولى				ص
الحالة الثانية	د	هـ	ج غير موجودة	ص غير موجودة

جـ هي السبب في حدوث ص

وهذه الطريقة شائعة الاستعمال في البحوث العلمية لأنها أكثر دقة من سابقتها، فإذا جمع الباحث مجموعتين من الأشخاص وعرض المجموعة الأولى لعدد من العوامل فظهرت نتيجة معينة ، ثم حرم المجموعة الثانية من تأثير المجموعة الثانية واحد منها فلم تظهر النتيجة ، في هذه الحالة يمكن استنتاج أن العامل الذي أسقطه الباحث هو السبب في حدوث النتيجة الأولى ، وهذه الطريقة في البرهنة هي التي تقوم عليها فكرة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة التي سبقت الإشارة إليها.

وكثيراً ما يستخدم الإنسان هذه الطريقة في حياته اليومية للوصول إلى نتيجة معينة، فطالب قد يلاحظ أنه حصل على درجة مرتفعة في إحدى المواد لأنه قام باستذكارها على الوجه المطلوب ، في حين أنه حصل على درجة منخفضة في مادة أخرى مماثلة لم يقدّر باستذكارها ، فيستنتج وجود علاقة سببية بين الاستذكار وبين الحصول على درجات مرتفعة في المواد الدراسية المختلفة وذلك على فرض أن جميع الظروف متماثلة في الحالتين.

وتعترض تطبيق هذه الطريقة عدة صعوبات أهمها:-

1. تفترض هذه الطريقة أن يكون الباحث على علم بجميع العوامل المؤثرة في الظاهرة مقدماً، بحيث إذا أسقط أحد العوامل نتج عنه سقوط الظاهرة المطلوب دراستها ، وكثيراً ما يصعب على الباحث تحديد جميع المتغيرات

المؤثرة في الموقف الكلي قبل البدء في الدراسة ، ويمكن تذليل هذه الصعوبة بالرجوع إلى النظريات العلمية التي تعالج الموضوع والإحاطة بنتائج الدراسات التجريبية السابقة.

2. من الصعب وخاصة في البحوث الاجتماعية إيجاد مجموعتين متكافئتين في جميع العوامل وتختلفان عن بعضهما في عامل واحد فقط وذلك لكثرة المتغيرات التي تؤثر في الموقف الاجتماعي ولتذليل هذه الصعوبة أمكن وضع عدة طرق لاختيار الجماعات المتكافئة سنشير إليها فيما بعد.

3- قد لا يكون العامل (ج) سببا في حدوث الظاهرة (ص) اذ توجد عدة احتمالات لتفسير هذا الموقف أهمها:-

أ- أن العامل (ج) هو السبب في حدوث (ص)

ب- أن (ص) هي السبب في حدوث (ج)

ج- أن كلا من (ج) ، (ص) له سبب آخر لم يفتن إليه الباحث.

د- أن العامل (ج) يحدث الظاهرة (ص) في حضور عامل آخر لم يفتن إليه الباحث.

هـ- أن العامل (ج) لا يحدث الظاهرة (ص) ولكن وجودهما معا من قبيل المصادفة فقط.

ولهذا فان كثيرا من العلماء يحاولون تجنب مفهوم العلاقة السببية ويقتصرون على القول بأن العامل (ج) يسبق الظاهرة (ص) تحت ظروف معينة، ولتجنب احتمالات وجود عوامل أخرى مؤثرة في الظاهرة فإنه ينبغي الرجوع إلى النظريات العلمية التي تعالج الموضوع والإحاطة بنتائج الدراسات التجريبية السابقة كما أشرنا سابقاً، كما يمكن الاستعانة بالأساليب الإحصائية في اختيار المجموعات بطريقة عشوائية دون أن يتدخل العامل الشخصي في الاختيار.

4- حينما يستخدم الباحث مجموعتين من الأفراد إحداها تجريبية والأخرى ضابطة فإنه يدخل المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية دون المجموعة الضابطة، وفي هذه الحالة لابد من مرور زمن طويل حتى يظهر تأثير المتغير التجريبي، إلا أن عامل مرور الزمن وحده قد يحدث التغير بين أفراد المجموعتين مما يجعل من الصعب على الباحث أن يحدد على وجه الدقة ما إذا كان الفرق في نتائج القياس راجعا إلى عامل الزمن، وللتغلب على هذه الصعوبة فإن من الضروري أن يحاول الباحث التعرف على العوامل الرئيسية التي تؤثر في الظاهرة في المدى الطويل ، وأن يعمل على تحديد مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه العوامل خلال الفترة التي تستغرقها التجربة.

ثالثاً: التصميمات الجدية للتجارب

تقتضي البرهنة على صحة الفرض باتباع طريقة الاختلاف وجود مجموعتين من الأفراد إحداها تجريبية والأخرى ضابطة على أن تتعرض المجموعة التجريبية للمتغير التجريبي دون المجموعة الضابطة، وتقاس المجموعتان بعد التجربة ، ثم يقارن الفرق الحادث في المجموعتين، واختيار دلالة هذا الفرق بالأساليب الإحصائية للتأكد مما إذا كان الفرق ذا دلالة إحصائية أم لا.

ومما هو جدير بالذكر أن الباحثين الاجتماعيين وضعوا عدة تصميمات تجريبية تختلف عن بعضها إما من ناحية القياس وإما من ناحية نوع الجماعة الضابطة.

ونشير فيما يلي للتصميمات التجريبية الرئيسية.

1- التجربة القبليّة – البعديّة باستخدام مجموعة واحدة من الأفراد.

قد يلجأ الباحث للتغلب على بعض الصعوبات المتضمنة في اختيار المجموعات المتكافئة إلى تثبيت الأشخاص الذين يستخدمهم في البحث ، أي أنه يستخدمهم كمجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة في الوقت ذاته، فإذا أراد الباحث مثلاً أن يدرس أثر إدخال فترات الراحة في زيادة إنتاج عمل مصنع من المصانع، فإنه يستطيع اختيار عينة من عمال المصنع وقياس إنتاج هؤلاء العمال ، ثم يدخل المتغير التجريبي وهو فترات الراحة، وبعد ذلك يقيس إنتاجهم مرة

ثانية ، فإذا وجد فروقا جوهرية من الناحية الاقتصادية بين القياس في المرة الأولى والمرة الثانية، افترض أنها ترجع إلى المتغير التجريبي ويمكن تمثيل هذا النموذج التجريبي كما يلي:-

المجموعة التجريبية	قبل التأثير س	بعد التأثير س 1
الفرق = س - س 1		
ومما يؤخذ على هذا النوع من التصميم أن الفروق في القياس قبل التجربة وبعدها قد تكون راجعة إلى عوامل أخرى تحدث أثرها في الفترة الزمنية بين عمليتي القياس ، بالإضافة إلى أن قياس المجموعة الواحدة مرتين قد يزيد من حساسية الأفراد نحو موضوع البحث ، وقد يدعو إلى مللهم نتيجة تكرار القياس ، وقد يدفعهم إلى التمسك بموقفهم الأول فيحتفظون بنفس الإجابات الأولى – وليس من شك في أن ذلك كله كفيل بنشويه النتائج ولا يعطي صورة صادقة لما يحدثه المتغير التجريبي من تغيير .		
وعلى الرغم من العيوب التي سبق ذكرها في هذا النوع من التصميم إلا أن له مزايا أهمها أنه يوفر على الباحث اختيار مجموعات متكافئة ثم أنه لا يستلزم وجود أفراد كثيرين لاختيار مجموعات متكافئة من بينهم ، هذا بالإضافة إلى أن التكافؤ يكون كاملاً لأن كل فرد يمثل نفسه قبل التجربة وبعدها.		

2- التجربة البعدية:

يحدث في بعض التصميمات التجريبية أن يختار الباحث عينتين عشوائيتين من مجتمع البحث ويفترض فيهما أنهما متكافئتان في جميع الوجوه، ثم يدخل المتغير التجريبي على المجموعات التجريبية دون المجموعة الضابطة وبعد انتهاء التجربة تقاس المجموعتان ، ويقارن الفرق بينهما، وتختبر دلالة هذا الفرق بالأساليب الإحصائية للتأكد مما إذا كان الفرق ذا دلالة إحصائية أم لا ؟

ويطلق على التجارب التي من هذا النوع اسم "التجارب البعدية" لأن الباحث لا يقيس اتجاهات أفراد المجموعتين إلا بعد انتهاء التجربة.

ويؤخذ على التجارب البعدية أنها تفترض تكافؤ المجموعات من جميع الوجوه، وهذا أمر يصعب التأكد منه نظراً لتعدد المتغيرات واحتمال وجود متغيرات أخرى لم يتعرف عليها الباحث، ثم أن قياس الأفراد بعد التجربة فقط لا يعطي صورة صادقة لما كان عليه الأفراد قبل التجربة ، ومن المحتمل أن تكون الفروق بين أفراد المجموعتين سابقة للتجربة ذاتها، ثم أن المجموعتين التجريبية والضابطة قد تتعرضان لتأثير عوامل أخرى خلال الفترة المحددة للبحث مما يجعل من العسير الحكم على أن التغير ناتج عن المتغير التجريبي وحده دون غيره من العوامل.

3- التجربة القبليّة – البعدية باستخدام مجموعتين يجرى عليهما القياس بالتبادل:

يتم هذا النوع من التجارب باختيار مجموعتين عشوائيتين من مجتمع البحث ويفترض فيهما أنهما متكافئتان في جميع الوجوه، وتجرى عملية القياس القبليّة على المجموعة الضابطة ، بينما تجرى عملية القياس البعدية على المجموعة التجريبية.

ويعتبر الفرق بين القياس القبلي الذي أجرى على المجموعة الضابطة والقياس البعدي الذي أجرى على المجموعة التجريبية ناشئاً عن تأثير المتغير التجريبي.

ويؤخذ على هذا النوع من التصميم أنه يفترض أيضاً تكافؤ المجموعات من جميع الوجوه، ثم أن من الصعب على الباحث أن يتأكد من أن التغير الحادث جاء نتيجة للمتغير التجريبي وحده دون وجود عوامل عارضة ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النوع من التجريب لا يسمح بقياس أفراد المجموعتين قبل التجربة وبعدها فيصبح من العسير على الباحث أن يعرف مقدار التغير الذي طرأ على كل فرد نظراً لأنه لا يعرف موقفه من البداية.

4- التجربة القبليّة – البعدية باستخدام مجموعتين إحداها ضابطة والأخرى تجريبية

تستخدم في هذا النوع عينتان متكافئتان إحداها ضابطة والأخرى تجريبية ، وتقاس المجموعتان قبل التجربة ، ثم يدخل المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية وحدها، وتقاس المجموعتان بعد ذلك ويعتبر الفرق في نتائج القياس

ناتجا عن المتغير التجريبي وحده حيث أن المجموعتين تعرضتا للقياس القبلي والبعدي ولنفس الظروف الخارجية المحيطة بالتجربة.

وقد سبق أن أشرنا إلى هذا النوع من التصميم في حديثنا عن تصنيفات التجارب، ويعتبر هذا النموذج كافيا إلى حد كبير للتغلب على عيوب التصميمات التجريبية السابقة، إلا أنه وجد أن القياس قبل إدخال المتغير التجريبي قد يؤثر في نوع الاستجابة لأفراد المجموعة التجريبية إذ يحاولون الثبات على آرائهم والتمسك بالإجابات التي سبق لهم أن أعطوها للباحث، ولذا لجأ بعض الباحثين إلى الاستعانة بتصميمات تجريبية أخرى تستخدم فيها أكثر من مجموعة ضابطة.

5- التجربة القبليّة – البعديّة باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين:

يضاف إلى هذا النوع من التصميم مجموعة ضابطة ثانية، ولا تجرى عليها عمليات القياس القبلي ولكنها تتعرض للمتغير التجريبي، ثم يجرى عليها القياس بعد تعرضها لهذا المتغير، ولما كان اختيار المجموعات الثلاثة يتم بطريقة عشوائية، فإننا نفترض أن نتائج القياس الأول للمجموعتين الأخريين يمكن أن يعطي صورة صادقة لنتائج القياس بالنسبة لهذه المجموعة لو أنه تم فعلاً، ويمكن الاستدلال على ذلك بأخذ متوسط القياس التجربة للمجموعتين التجريبية والضابطة الأولى، وليس من شك في أن هذا النوع من التصميم يجنب أفراد هذه المجموعة الآثار التي تترتب على عملية القياس القبلي.

ويمكننا القول بأنه لو لم يكن قد حدث تفاعل بين المتغير التجريبي والقياس الأول فإن من الممكن تفسير النتائج بالصورة الآتية:-

- أ- يرجع التغير الحادث للمجموعة الضابطة الثانية إلى تأثير المتغير التجريبي فقط.
 - ب- يرجع التغير الحادث للمجموعة الضابطة الأولى إلى تأثير المتغير القبلي فقط.
 - ج- إذا كان التغير الحادث للمجموعة التجريبية يختلف عن مجموع التغير الحادث للمجموعتين الضابطتين، فإن ذلك يعتبر انعكاساً لتفاعل عمليات القياس القبلي مع المتغير التجريبي وقد يؤثر مثل هذا التفاعل على النتائج المترتبة على المتغير التجريبي إما بالزيادة أو النقصان.
- هذا وينبغي أن نأخذ بشيء من الحذر النتائج التي نتوصل إليها البحث لأنها تفترض أن العوامل الخارجية لم تؤثر في نتائج التجربة، وهذا الافتراض قد لا يكون صحيحاً خاصة إذا كانت الفترة بين القياسين طويلة ولذلك أدخلت في التجارب الحديثة مجموعة ضابطة ثالثة للوصول إلى نتائج أكثر دقة وإحكاماً.

3- طريقة التلازم في التغير

تقوم هذه الطريقة على أساس أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر فيها مقدمات ونتائج، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيراً في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك، ونسبة معينة فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويمكن أن يعبر عن هذه العلاقة بالصورة الرمزية التالية:-

العوامل	النتيجة
الحالة الأولى	أ / ب / ج 1
الحالة الثانية	أ / ب / ج 2
	ص 1
	ص 2

إذن يمكن القول بأن (ج)، (ص) مرتبطتان بعلاقة سببية وتستخدم هذه الطريقة في كثير من البحوث الحديثة تحت اسم طريقة الترابط، ولقياس علاقة الترابط يلجأ الباحث إلى حساب معامل الارتباط، وهو يتراوح دائماً من 1+، 1- وفي الحالة الأولى تكون العلاقة تامة موجبة، فالزيادة دائماً في أحد المتغيرين يتبعها زيادة نسبية في المتغير الآخر، والنقص في إحدهما يتبعه نقص نسبي في الآخر، وفي الحالة الثانية تكون العلاقة تامة سالبة، فالزيادة في أحد المتغيرين يتبعه نقص نسبي في المتغير الآخر والعكس بالعكس.

وتتميز هذه الطريقة بأن من الممكن استخدامها في مجال أوسع من مجال طريقة الاختلاف، كما أنها الطريقة الوحيدة بين الطرق التي حددها "مل" وهي تُحوّل للباحث أن يحدد بطريقة كمية النسبة الموجودة بين السبب والنتيجة، ومما يؤخذ على هذه الطريقة أن العلاقة بين المتغيرين قد لا تكون علاقة سببية كما سبق أن أوضحنا،

فمن الممكن أن تكون علاقة وظيفية تعبر عن ترابط قائم بين ظاهرتين توجدان في آن واحد، وتتغيران تغييراً نسبياً بحيث تعد كل منهما شرطاً في الأخرى دون إمكان القول بأن إحدهما سبب والأخرى نتيجة.

وتستلزم هذه الطريقة تثبيت جميع العوامل في جميع الحالات التي يجمعها الباحث ماعدا متغير واحد ، وفي رأي "فيشر" أن الباحثين في الماضي كانوا يبالغون في تقدير أهمية تغيير عامل واحد فقط في المجموعتين وتثبيت العوامل الأخرى ، وقد بين أن تصميم تجارب لاختبار عدد من المتغيرات في وقت واحد ينطوي على ميزات واضحة، فهو لا يوفر الوقت والجهد فحسب بل يعطي كذلك معلومات أكثر مما لو درس كل متغير على حدة، ذلك أن كل متغير يختبر في ضوء ظروف متنوعة ، كما يمكن ملاحظة أية تفاعلات تحدث بين العوامل المختلفة ، ويرى "فيشر" انه قد أصبح من المستطاع بفضل ما بلغه الإحصاء من تقدم إدراج عدد من المتغيرات في التجربة الواحدة.

رابعاً: طرق تكوين المجموعات المتكافئة أو المتماثلة

رأينا في عرضنا السابق للتصميمات التجريبية المختلفة أهمية اختيار مجموعات متكافئة قبل إجراء التجربة، ونود أن نشير إلى صعوبة إيجاد مجموعات متكافئة من كافة الوجوه وذلك لتعدد المتغيرات وتنوعها، ومهما بذل الباحث من جهد لتحقيق التماثل التقريبي بين أفراد مجموعتين فيما يتعلق بالجنس والعمر والحالة التعليمية والاقتصادية، فستظل هناك احتمالات أخرى ليست في الحسبان ، ومن الأمور الأساسية أن يعرف الباحث استحالة الحصول على مجموعات متكافئة تماماً، ومن الواجب مجابهة هذه الصعوبة بتقدير مدى التنوع وعمل حساب له عند تقييم النتائج.

وهناك عدة طرق لاختيار المجموعات المتكافئة نذكر من بينها ما يلي:-

أولاً: المزاوجة بين أفراد المجموعتين:

وذلك بالتأكد من أن كل فرد في إحدى المجموعتين يتعادل تماماً مع فرد آخر من المجموعة الثانية، وتقتضى هذه الطريقة معرفة الباحث بالمتغيرات الهامة في الدراسة حتى يتمكن من إخضاعها للضبط العلمي الدقيق، وتواجه طريقة المزاوجة الفردية عدة صعوبات منها:-

1. تستلزم عملية المزاوجة الفردية توفر عدد كبير من الأفراد ليتسنى للباحث اختيار الأزواج المتماثلة من بينهم، وتزداد الحاجة إلى أعداد كبيرة كلما زاد عدد المتغيرات وتتطلب عملية المزاوجة الفردية قياس الأفراد بالنسبة لجميع المتغيرات والاستغناء عن الأزواج غير المتماثلة ، ففي إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة استعان "كريتشنسين" بعدد من الأفراد بلغ 1194 شخصاً لم يبق منهم بعد عملية المزاوجة الفردية بالنسبة لستة متغيرات سوى 46 شخصاً ، ومن الواضح أن هذه العملية تتطلب كثيراً من الجهد والوقت والمال.
2. تستلزم هذه العملية معرفة الباحث بالمتغيرات الرئيسية التي ينبغي إخضاعها للضبط العلمي الدقيق، ويصعب في كثير من الأحيان تحديد عوامل كثيرة قد تكون في غاية الأهمية، وقد تكون هناك متغيرات يعتقد الباحث في عدم أهميتها ثم يتضح له بعد ذلك أن بعض هذه المتغيرات له أهميته وكان من الضروري أخذه في الاعتبار عند إجراء عملية التزاوج.
3. تستلزم هذه العملية قياس المتغيرات الهامة قياساً دقيقاً وكثيراً ما يواجه الباحث صعوبة في إيجاد المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها.
4. ونظراً لصعوبة عملية المزاوجة الفردية فإن الباحث كثيراً ما يستعين بطريقة أخرى هي طريقة المزاوجة بين المجموعات.

ثانياً: المزاوجة بين المجموعات

تعتمد هذه الطريقة على الاستفادة من مميزات المزاوجة الفردية مع توفير الوقت والجهد وعدم الاحتياج إلى أعداد كبيرة لتتم عملية التزاوج من بينهم، وتتم عملية المزاوجة بين المجموعتين التجريبية والضابطة على أساس تطابق التوزيعات التكرارية للمتغيرات، فإذا أردنا مثلاً أن نسو بين مجموعتين من الأفراد في المتغيرات الهامة مثل السن والدخل، فإننا نبدأ بتحقيق عملية المزاوجة في السن على أساس التوزيع التكراري للسن في المجموعتين، ثم نعود فنماثل بين المجموعتين في الدخل على أساس التوزيع التكراري أيضاً، وقد نماثل مرة ثالثة ورابعة بين المجموعتين إذا وجدت متغيرات أخرى .

ومن عيوب هذه الطريقة أنها لا توفر المزاوجة بين أفراد المجموعتين ، فمع أن التوزيع التكراري متماثل من ناحية السن والدخل ، فإننا قد نحصل في إحدى المجموعتين على أفراد صغيري السن ودخلهم مرتفع ، وآخرين كبيرى السن ودخلهم منخفض، بينما نحصل في المجموعة الثانية على عكس ذلك تماماً. ومما يؤخذ على بعض الطرق التي تستخدم عملية المزاوجة الجماعية اعتمادها على معامل إحصائي كالمتوسط، ومن المعلوم إحصائياً أن متوسط أي عامل من العوامل إذا كان واحداً في مجموعتين فإن هذا لا يعني أن التوزيع التكراري لهذا العامل في المجموعتين متعادل، ولذا فإن من الضروري أن يستعين الباحث بمقاييس أخرى يقيس بها التشتت كالانحراف المعياري والالتواء وما إلى ذلك من مقاييس.

ثالثاً: التوزيع العشوائي.

تفترض الطريقتان السابقتان معرفة الباحث بالمتغيرات الهامة في الدراسة ، وقد أوضح "فيشر" أنه مهما بلغت معرفة الباحث بالمتغيرات الرئيسية التي تؤثر في نتائج البحث، ومهما حاول ضبط هذه المتغيرات فإن من المستحيل عليه أن يحصر جميع المتغيرات، وبالتالي فإن التماثل بين الأفراد أو المجموعات لن يكون كاملاً، ولذا يقترح "فيشر" الاستعانة بمبدأ الاختيار العشوائي، أي توزيع الأفراد بطريقة عشوائية تتضمن تحقيق الفرص المتكافئة لكل فرد من أفراد المجموعتين، فقد تأخذ مجموعة من عمال مصنع من المصانع أو طلبة فرقة دراسية بإحدى المدارس ونعطي لكل منهم رقماً، ثم نستخدم جدول الأعداد العشوائية ونوزعهم عشوائياً على المجموعات المطلوبة ، ولا يعني اختيار المجموعات الضابطة والتجريبية بهذه الطريقة أن تكون المجموعات متكافئة تماماً في جميع المتغيرات ولكنه يعني أن الفروق بينها – إذا وجدت- تكون راجعة إلى عامل الصدفة وحده دون غيره من العوامل.

ومن الواضح أن هذه الطريقة تساعد في التغلب على معظم الصعوبات التي تنجم عن إتباع الطريقتين السابقتين ولذا يمكن الاعتماد عليها، والثقة بالنتائج التي نصل إليها. وبالإضافة إلى الطرق الثلاثة السابقة توجد طرق أخرى إحصائية لتحقيق التكافؤ بين المجموعات التجريبية والضابطة كطريقة تحليل التباين ، ويمكن الرجوع إليها في الكتب الإحصائية التي تتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل نود أن نشير إلى ما سبق أن قلناه بشأن أهمية المنهج التجريبي وغيره من مناهج البحث الأخرى ، فالمنهج التجريبي ولاشك تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة واضحة ، ونحن في حاجة إليه لتحليل الظواهر وفهمها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها، ولكننا في الوقت ذاته في حاجة إلى جانب الأسلوب التحليلي إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها، وغلا فقدت هذه العناصر أهميتها ودلالاتها خاصة وأن العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية ليست آلية ميكانيكية ، وإنما هي علاقة ديناميكية ولتحقيق هذه الغاية ينبغي الاستفادة بمختلف مناهج البحث التي سبق عرضها في هذا الفصل والفصول الثلاثة السابقة.

المحاضرة الحادية عشرة

وسائل جمع البيانات

مقدمة

الأداة ترجمة للكلمة الانجليزية Technique وللکلمة نظائرها في مختلف اللغات ، استخدمها الباحثون للإشارة إلى الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف والجدولة ، وليس هدفنا في هذا الباب أن نعرض للوسائل بنوعها، وإنما يختص هذا الباب بالنوع الأول وهو وسائل جمع البيانات.

ويرتبط مفهوم الوسيلة أو الأداة بالكلمة الاستفهامية بم ؟ فإذا تساءلنا بم بجمع الباحث بياناته؟ فإن الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع الأداة اللازمة للبحث.

ويتوقف اختيار الباحث للأداة أو للأدوات اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة ، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها، فمثلاً يفضل بشكل عام استخدام المقابلة والاستبيان عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائد الأفراد أو بشعورهم أو باتجاهاتهم نحو موضوع معين

، وتفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة والتي يمكن ملاحظتها دون عناء كبير أو يمكن تكرارها بدون جهد، وتقيد الاختبارات السوسيومترية في دراسة أنواع معينة من السلوك الاجتماعي، كما تقيد الوثائق والسجلات في إعطائها المعلومات اللازمة عن الماضي ، وقد يؤثر موقف المبحوثين من البحث في تفضيل وسيلة على وسيلة أخرى ، ففي بعض الأحيان يبدي المبحوثون نوعاً من المقاومة ، ويرفضون الإجابة على بعض أسئلة الباحث، وفي هذه الحالة يتعين استخدام الملاحظة في جمع البيانات.

وقد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات، وقد يعتمد على أكثر من أداة أو وسيلة ، فيجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق جمع البيانات حتى يدرس الظاهرة من جميع أنواعها، وليكشف عن طبيعتها بدقة ونجاح ، فقد يقتضى البحث مثلاً المقارنة بين ما يقوله الناس وبين ما يفعلونه ، وفي هذه الحالة يتعين على الباحث الاستعانة بالاستبيان أو المقابلة بالإضافة إلى الملاحظة.

هذا ويلاحظ أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على الأدوات التي يمكن استخدامها في جمع البيانات، وسنشير في هذا الباب إلى الأدوات الرئيسية التي يشيع استخدامها في البحث.

1- ماهية الملاحظة

الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر لما لها من أهمية في الدراسة والبحث، وقد لجأت إليها الشعوب البدائية كما تلجأ إليها الشعوب المتحضرة لجمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم، وللتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها، ولكن الملاحظة العلمية تختلف اختلافاً كبيراً عن الملاحظة غير العلمية، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الملاحظة التي كانتا تقوم بها الشعوب البدائية من النوع البسيط الساذج الذي لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة علمية محددة أو غاية نظرية واضحة ، وأدخلنا ذلك النوع من الملاحظة في نطاق المعرفة التجريبية التي وصفناها بأنها تقف عند بعض المواقف العلمية المحدودة والتي تبدو قاصرة تماماً في محيط التفكير النظري ومحاولة تفسير الظواهر وتعليلها بعكس الملاحظة العلمية التي يقوم فيها العقل بنصيب كبير في ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد العلاقات القائمة بينها، هذا بالإضافة إلى أن الملاحظة العلمية لا تقتصر على مجرد الحواس ، بل تستعين بأدوات علمية دقيقة للقياس ضماناً لدقة النتائج وموضوعيتها من ناحية وتقادياً لقصور الحواس من ناحية أخرى.

≈ هذا وقد كان لعلماء الأنثروبولوجيا في العصر الحديث فضل كبير في لفت أنظار الباحثين الاجتماعيين في الفروع الأخرى إلى أهمية الملاحظة كوسيلة هامة من وسائل جمع البيانات ، وكان لخصوبة المادة العلمية التي جمعوها عن الشعوب البدائية أثر كبير في توجيه أذهان الباحثين الاجتماعيين إلى استخدام نفس الأسلوب في البحث وخاصة في دراسة الجماعات الصغيرة.

≈ وتتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء كبير أو التي يمكن تكرارها بدون جهد ، ثم إنها تفيد في جمع البيانات في الأحوال التي يبدي فيها المبحوثون نوعا من المقاومة للباحث ويرفضون الإجابة على أسئلته، ومما يزيد في أهمية الملاحظة أن الباحث يستطيع أن يستخدمها في الدراسات الكشفية والوصفية والتجريبية ، وجمع بيانات لها أهميتها بالنسبة لكل نوع من أنواع الدراسة.

≈ ومع أهمية الملاحظة إلا أن هناك بعض الحالات التي لا يتيسر فيها استخدام هذه الوسيلة في البحث وهي الحالات الماضية ، وكذلك الحالات التي يرغب فيها الباحث في دراسة أنواع معينة من السلوك كالسلوك الجنسي أو بعض الأزمات والخلافات الأسرية، وكذا المواقف التي يصعب فيها على الباحث أن يتنبأ بأنواع السلوك المطلوب دراستها.

≈ وكثيرا ما يكون العقل نفسه مصدر الخطأ في عملية الملاحظة إذ أنه يحاول ملء الثغرات - دون وعي - وفقا للخبرة والمعرفة السابقة ، ولذا يقول "جوته: إننا لا نرى إلا ما نعرفه"

≈ وقد لا يلاحظ الإنسان من الظواهر إلا ما يتصل باهتمامه ، أو ما يتفق مع اتجاهاته وأغراضه.

≈ ويحدث أيضا أن يخلط العقل بين الفكرة والواقعة بمعنى أن الوقائع قد لا تظهر كما هي، بل يحيلها العقل إلى أفكار مجردة ، وهذه الأفكار قد لا يكون لها أصل في الواقع فتكون من خلقه هو.

وعلى هذا فإن من الضروري أن يهتم الباحث باختيار وتدريب القائمين بالملاحظة حتى يستطيع الحصول على بيانات علمية بالمعنى الدقيق، وينبغي على الباحث أن يحدد منذ البداية ما يأتي:-

1. الوقائع التي يجب ملاحظتها.

2. كيفية تسجيل الملاحظات.

3. الإجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة.

4. نوع العلاقة التي يجب أن تقوم بين الملاحظ والوقائع الملاحظة ، وكيفية تكوين هذه العلاقة.

≈ وليس من شك في أن التحديد الدقيق للنقاط الأربعة السابقة يختلف تبعا لنوع الدراسة، فالدراسات التجريبية تستلزم أكبر قدر من الدقة ، على حين أن البحوث الكشفية تتطلب نوعا من المرونة أما الدراسات الوصفية فيمكن أن تقف موقفا وسطا بين الاثنين.

2- أساليب الملاحظة

للملاحظة أساليب متعددة يتداخل بعضها في بعض، ويختلف بعضها عن بعض، ويمكن تصنيف هذه الأساليب على الرغم من تعددها في فئتين عريضتين هما:-

أولا : الملاحظة البسيطة :

يقصد بالملاحظة البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبغير استخدام أدوات دقيقة القياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.

ويستخدم أغلب الناس هذا الأسلوب في التعرف على ظواهر الحياة المحيطة بهم، كما يستخدمه الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة معينة من الناس في بيئة معينة وتحت ظروف معينة من حيث أوجه نشاطهم ، وطرق معيشتهم كدراسة أوجه النشاط التي يمارسها طلبة مدرسة من المدارس، أو أنواع العلاقات التي تقوم بين جماعة من العمال في أحد المصانع أو دراسة حياة المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو ملاحظة أوجه النشاط التي يمارسها الأهالي في حي من الأحياء ، ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في كثير من ميادين علم نفس الطفل وعلم نفس الشواذ، ففي علم نفس الطفل مثلا يقوم

الباحث بملاحظة ألعاب الطفل في فترات مختلفة ليتبين ما يعترى هذه الألعاب من تغيرات ، كما يلاحظ نمو اللغة عند الأطفال في مراحل السن المختلفة ، وفي علم نفس الشواذ يقوم عالم النفس بملاحظة الأنواع المختلفة لاضطراب الشخصية، والظروف التي تساعد على انتشار الأمراض النفسية والعقلية تمهيداً لدراساتها دراسة أكثر تعمقاً وضبطاً.

ويمكن أن تتم الملاحظة بإحدى طريقتين :-

أ- الملاحظة بدون مشاركة:

وهي التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها ببعض اتصالاً مباشراً، ومن مزاياه أنه يهيئ للباحث الأخطاء التي قد يقع فيها لو أنه استعان بأداة أخرى لجمع البيانات كالاستبيان ، إذ أن المبحوث قد لا يعبر عن رأيه تعبيراً صريحاً، فيعطي الإجابات التي يظن أن الباحث يريدّها أو يتوقعها.

ب- الملاحظة بالمشاركة:

وهي التي تتضمن اشتراك الباحث في حياة الناس الذين يقوم بملاحظتهم ومساهمته في أوجه النشاط التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة ، ويستلزم هذا النوع من الملاحظة أن يصبح الباحث عضواً في الجماعة التي يقوم بدراستها وأن يساير الجماعة ويتجاوب معها، وأن يمر في نفس الظروف التي تمر بها، ويخضع لجميع المؤثرات التي تخضع لها ، ولا يكشف الباحث عن نفسه أو يفصح عن شخصيته ليظل سلوك الجماعة تلقائياً بعيداً عن التصنع والرياء، وقد يفصح عن شخصيته ويكشف عن غرضه وبمرور الوقت يألفه أفراد المجتمع ويصبح وجوده أمراً طبيعياً.

وقد شاع استخدام أسلوب الملاحظة بالمشاركة في ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية في دراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالأسرة والقبيلة ، وفي دراسة الوحدات الكبيرة كالقرية والمدينة، وهناك دراسات كثيرة استخدمت هذا الأسلوب مثل دراسة "ميدلتاون" التي أجراها روبرت ليند وهيلين ليند، ودراسة "كموديل" عن العلاقات الإنسانية داخل إحدى مستشفيات الأمراض العقلية بالولايات المتحدة، ودراسة أخرى عن حياة الموسيقيين ، وفي جمهورية مصر العربية دراسة الدكتور أحمد أبو زيد عن ظاهرة الثأر في إحدى قرى الصعيد سنة 1958.

وتستلزم الملاحظة بالمشاركة أن تكون الطريقة التي يقدم بها الباحث نفسه لأفراد الجماعة مقبولة لأن أقل خطأ يقع فيه قد يؤدي إلى إخفاقه في مهمته، وفشله في إجراء دراسته ، ففي مواقف المقابلة مثلاً قد يفشل الباحث في الحصول على بيانات من أحد المبحوثين ، فيستعيز عنه بغيره، ولكن الأمر يصبح متعزراً بالنسبة لمجتمع بأسره.

وكثيراً ما تكون المجتمعات المحلية منقسمة على نفسها، وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث ألا يظهر بمظهر المتحيز لإحدى الجماعات ، فإذا كان الباحث يجري دراسة داخل الأحياء الوطنية في مدينة ما، أو يقوم ببحث في إحدى القرى أو في أحد المصانع، فإن من الضروري أن يكون حريصاً في اتصالاته حتى يضمن تعاون الجميع معه في البحث، وحتى تكون البيانات التي يحصل عليها بعيدة عن التحيز فقد لوحظ في إحدى الدراسات مثلاً أن الباحث كون علاقات قوية بأصحاب العمل دون العمال ، ولذلك كانت النتائج التي توصل إليها غير صادقة.

ومن الضروري أيضاً أن يحدد الباحث من الأول درجة المشاركة التي يتطلبها البحث، فقيامه بدور معين في المجتمع قد لا يسمح له بالحصول على بيانات من أفراد في مركز أعلى أو أدنى من المركز الذي يشغله، ولذا ينصح بعض المشتغلين بمنهج البحث بعدم مشاركة الباحث في نشاط المجتمع مشاركة كاملة وبضرورة إعلانه عن نفسه وإفصاحه عن شخصيته حتى يستطيع أن يجمع بيانات من أفراد الجماعة على اختلاف أوضاعهم ومستوياتهم، كما يسمح له ذلك بتوجيه ما يشاء من الأسئلة، لأن المروض أنه لا يعرف شيئاً عن الجماعة التي يقوم بدراستها، هذا بالإضافة إلى أن القائم بدور في الجماعة قد لا يستطيع أن يكون صورة متكاملة عنها بالدرجة التي يستطيعها العضو الذي لا يشترك في نشاط الجماعة اشتراكاً كاملاً، فالمتفرج يستطيع أن يلاحظ ما لا يلاحظه اللاعب ثم أن هناك مواقف تصبح فيها المشاركة الكاملة أمراً عسيراً كاشتراك الباحث في إحدى العصابات ومساهمته في نشاطها.

ولا يعني هذا أن المشاركة الكاملة غير مرغوب فيها دائماً، فهي ولا شك تسمح للباحث بملاحظة السلوك بصورة أكثر تلقائية وبدرجة أبعد ما تكون عن التصنع والزيغ والرياء ، ثم أنها تهيئ للباحث فرصة التعمق في فهم مختلف المؤثرات التي تخضع لها الجماعة ، ويستطيع الباحث أن يحدد درجة المشاركة المرغوب فيها بالنسبة للمشكلة التي يدرسها، والظروف التي يمكن أن يعمل في ظلها، وترى "جاودا" أن المشاركة الكاملة تكون ملائمة في حالتين هما

حالة ما إذا كان المجتمع موضوع الملاحظة غير مألوف للقائم بالملاحظة، وحالة ما إذا كان المجتمع مألوفاً تماماً لديه لدرجة تصعب معها الملاحظة إذا لم يعتمد القيام بدور مختلف يساعد على تنبيهه إلى ما قد لا ينتبه إليه في حياته اليومية.

موضوعات الملاحظة البسيطة

يستعان بالملاحظة البسيطة في الدراسات الاستطلاعية ولذا فإن الموضوعات التي تنصب عليها يجب أن تتميز بالمرونة والشمول وعدم التحديد الدقيق ، فدراسة ظاهرة من الظواهر يتعين على الباحث أن يتجه أولاً إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وذلك عن طريق ملاحظة جميع الظروف المحيطة بالظاهرة، ثم يتجه بعد ذلك إلى تضيق نطاق ملاحظاته فيقصرها على المواقف التي تهمه فقط، فإذا أراد الباحث مثلاً أن يدرس العلاقات الاجتماعية بين العمال في أحد المصانع فإنه قد يبدأ بالذهاب إلى المصنع ، ويتجول بين الأقسام ويلاحظ العمال في عملهم أو في فترات الراحة - وقد يحضر اجتماعات مجلس الإدارة وفي ضوء الملاحظات الأولى التي يقوم بها يمكنه أن يحدد الموضوعات التي تهمه والمواقف التي تعنيه أكثر من غيرها ليقتصر عليها ملاحظاته التالية.

وعلى الرغم من أن الملاحظة البسيطة يعوزها التحديد الدقيق إلا أنها تتحدد إلى حد ما بالمشكلة موضوع الدراسة والموقف الاجتماعي الذي يحيط بها ، ويتضمن هذا الموقف أبعاداً رئيسية وما على الباحث إلا أن يختار من بينها ما يتناسب مع أهداف دراسته ونعرض فيما يلي لهذه الأبعاد كما تقترحها "سيللتيز":-

1. **المشتركون:** من هم؟ وينبغي على الملاحظ أن يحصل على بيانات متعلقة بالأفراد من ناحية السن والجنس، ووضع الفرد في الموقف الذي يخضع للملاحظة ومكانة الفرد نفسه في المجتمع والأدوار التي يقوم بها، وما الصلة التي تربط بين الأعضاء؟ هل هم غرباء عن بعضهم البعض... هل سبق لهم التعرف.... هل هم أعضاء في جماعة واحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما طبيعة هذه الجماعة ؟ نادي.... مصنع؟ وكما عدد المشتركين ؟ وما درجة الاختلاط أو العزلة التي تنشأ بينهم؟

2. **المكان :** ما نوع المكان الذي يحدث فيه الموقف الاجتماعي ؟ تقاطع شارع مطعم ... مدرسة... رياض أطفال ؟ وأي نوع من السلوك يمكن أن يتناسب مع المكان ؟

3. **الهدف :** هل اجتمع الأفراد لغرض معين أم اجتمعوا مصادفة ؟ ولو كانت هناك أهداف محددة فما هي ؟ اشتراك في جنازة اشتراك في مناسبة دينية ... اجتماع إحدى اللجان اشتراك في حفلة ؟

وكيف يستجيب الأفراد بالنسبة للهدف الذي اجتمعوا من أجله ؟ تقبل... اعتراض؟ وهل هناك أهداف أخرى بالإضافة إلى الهدف الأصلي يسعون إلى تحقيقها ؟ وهل تتفق أهداف ورغبات الأفراد مع بعضها أم تتعارض؟

4- **سلوك الأفراد الاجتماعي:** ماذا يفعلون المشتركون؟ كيف يتصرفون؟ ومع من؟ وبأي الأساليب؟

وبالنسبة للسلوك الاجتماعي يجب أن يهتم الملاحظ بما يأتي:-

أ- ما هو الحادث المنبه أو الظروف المثيرة للسلوك ؟ وهل كان سلوك الأفراد عن قصد ؟ أم استجابة لظرف طارئ ؟

ب- ما هي الأسباب الظاهرة للسلوك ؟

ج- من هم الأفراد الذين كانوا هدفاً للسلوك ؟

د- ما نوع النشاط المرتبط بالسلوك..؟ حديث .. جرى.. إشارة.. جلوس؟

هـ- ما هي الميزات العامة لهذا السلوك ؟ مدى استمراره .. غرابته وبعده عن المألوف ..تأثيره؟

و- ما هي الآثار المترتبة عليه ؟ وما نوع السلوك الذي يتطلبه من الآخرين؟

5- انتظام وتواتر الموقف الاجتماعي: متى حدث هذا الموقف؟ وما المدة التي استغرقها؟ وهل هو موقف اجتماعي عادي متكرر أو موقف فردي فريد في نوعه؟ وما درجة توتر الموقف؟ وما الظروف التي تساعد على حدوثه؟ وهل يعتبر الموقف نموذجاً للمواقف المشابهة؟ وإلى أي مدى؟

تسجيل الملاحظة البسيطة

يتفق أغلب المشتغلين بمناهج البحث على أن من الأفضل أن يسجل الباحث ملاحظاته في نفس الوقت الذي تجري فيه الملاحظة حتى تقل احتمالات التحيز وضماناً لعدم النسيان، فبعض الأمور تضيق من الذاكرة عن طريق النسيان وبعضها الآخر قد تحرفه الذاكرة عامدة أو غير متعمدة، وقد يعتقد البعض أن المسائل الهامة لا تضيق أبداً من الذاكرة.

ويعارض البعض في تسجيل الملاحظات في حينها لأن ذلك قد يضايق الأفراد الذين تجري عليهم الملاحظة أو يثير شكوكهم، كما أن انهماك الملاحظ في التسجيل كفيلاً بأن يشتت انتباهه بين الملاحظة والتسجيل فتضيع منه حقائق قد تكون على جانب كبير من الأهمية، ومن الممكن في مثل هذه المواقف التي يصعب فيها التسجيل أمام الأفراد موضوع الملاحظة أن يكتفي الباحث بكتابة بعض الكلمات أو النقاط الرئيسية على بطاقة خاصة معدة لهذا الغرض دون أن يثير انتباه أحد، وقد يترك الباحث موقف الملاحظة لفترة قصيرة يسجل فيها ملاحظاته بصورة أوفى ثم يعود لاستئناف ملاحظاته إذا لم يكن ذلك يؤثر على النتائج التي يحصل عليها.

ويختلف أسلوب التسجيل من باحث لآخر إلا أن من الضروري أن يكون هناك أسلوب متفق عليه، وهناك طريقتان يمكن استخدامها للتسجيل:-

أ- التسجيل الزمني للحوادث: أي ترتيبها بالنسبة لزمان حدوثها ويمكن أن يتم بالصورة التي نقترحها فيما يلي:

الوقت	الملاحظات	تفسير الملاحظات
10.00		
10.15		
10.30		
10.45		
11.00		

ب- تنظيم المادة الملحوظة في موضوعات أو فئات معينة، ومن المفيد أن يُعد الباحث قائمة بالموضوعات أو الفئات التي يمكن استخدامها قبل ابتداء الملاحظة حتى يسهل عليه التسجيل وحتى لا يفوته شيء له أهمية.

ويستحسن دائماً أن يجمع الملاحظ بين الطريقتين في التسجيل ولضمان دقة التسجيل ينبغي مراعاة ما يلي:-

1. عدم الخلط بين الحوادث الملحوظة وبين التفسيرات الشخصية حتى لا تختلط الحقائق الموضوعية بالجوانب الذاتية.

2. يُفضل أن يكون هناك أكثر من ملاحظ يستخدم نفس النظام في التسجيل للمقارنة بين ما سجلوه من ملاحظات واستبعاد ما لا يتفق عليه من بيانات أو تفسيرات.

3. الاهتمام بتسجيل جميع التفاصيل ، فالأمور التي تبدو أمام الباحث غير مألوفة في بداية الملاحظة تصبح مألوفة لديه بمرور الوقت ولذا يجب العناية بتسجيلها قبل أن تفقد دلالتها وتصبح في نظره أمراً عادياً روتينياً.
4. العناية بتحليل الملاحظات أولاً بأول ، فقد يتبين للباحث أن ملاحظاته لا تحيط بجميع جوانب الموقف، وفي هذه الحالة يمكنه أن يضيف فئات جديدة إلى الفئات التي سبق تحديدها ليجمع عنها بيانات قبل انتهاء الموقف الذي يخضع للملاحظة .
5. عرض البيانات التي سجلها الباحث على أفراد يهتمهم موضوع الدراسة والاستفادة بما يبدونه من ملاحظات في تعديل مواقف الملاحظة، أو حصرها في موضوعات رئيسية.

ثانياً : الملاحظة المنظمة

يختلف أسلوب الملاحظة المنظمة عن أسلوب الملاحظة البسيطة اختلافاً يباعد بينهما من حيث الضبط العلمي والتحديد الدقيق ، فالملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء أكان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجرى فيه الملاحظة ، كما أنها تنحصر في موضوعات محددة سلفاً ، وتقتصر على إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث ، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تختبر فروضا سببية، لما تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز على حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية كما ذكرنا سابقاً.

وتتم الملاحظة المنظمة إما في مواقف طبيعية بالنسبة لأفراد البحث وذلك بنزول الباحث بنفسه إلى حيث تجرى الظاهرة التي يدرسها على طبيعتها أو بملاحظة الظاهرة في جو المعمل الصناعي ، وكلما كان الموقف طبيعياً كانت النتائج أدق لأن كثيراً من الظواهر يتغير إذا لوحظ في جو المعمل الصناعي.

وتتم الملاحظة المنظمة بالمشاركة أو بدون مشاركة من جانب الباحث وفي الملاحظة بدون مشاركة يقوم الباحث بالاقتناء وراء شاشة بصرية يستطيع من خلالها أن يرى الأشخاص الذين تجرى عليهم عملية الملاحظة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيته، أما في الملاحظة بالمشاركة فإن الباحث لا يستطيع أن يخفي حقيقة مهمته وهي القيام بالبحث، ومن الضروري أن يقدم نفسه للجماعة قبل بداية الملاحظة بطريقة مقبولة وأن يشرح الهدف الرئيسي من البحث.

وفي الإعداد للملاحظة ينبغي تحديد فئات الملاحظة تحديداً دقيقاً بحيث يمكن تصنيف الظواهر الملحوظة وفقاً لها، وليتسنى للقائم بالملاحظة جمع البيانات المتصلة بموضوع البحث فقط والتي يمكن أن تؤيد أو تكذب صحة الفرض الذي وضعه، كما ينبغي تحديد وحدات الملاحظة، والوحدة عبارة عن جملة بسيطة يمكن نسبها إلى إحدى الفئات، أما الجمل المركبة فإنها تشتمل في الغالب على أكثر من وحدة، ولذا فإن من الضروري تحديد حجم وحدة السلوك الذي يصنف في فئة، فقد يتراوح الحجم من فعل واحد يقوم به فرد واحد إلى كل الأفعال التي يقوم بها الفرد خلال زمن الملاحظة.

ولما كانت الملاحظة عملية انتقائية بمعنى أن العقل لا يلاحظ من الظواهر إلا ما يتفق مع رغباته واتجاهاته ، ويستبعد الوقائع التي لا تتماشى مع هذه الرغبات والحاجات ، فإن من الضروري العمل على ضمان دقة الملاحظات وسلامتها، ولذا يستعان في الملاحظة المنظمة بعدد من الإجراءات سنشير إليها في الفقرة التالية للتأكد من دقة الملاحظات ، والبعد بها عن عوامل التحيز والانحراف.

وتستلزم الدقة العلمية القيام بتسجيل الملاحظات المنظمة في حينها للتقليل من احتمالات التحيز، وضماناً لعدم النسيان ، وليس التسجيل بأمراً هيناً بل يحتاج إلى تدريب وإعداد وبقطة من جانب الباحث ، وتطبيق الكثير من الملاحظات التي سبق ذكرها فيما يتصل بتسجيل الملاحظة البسيطة على الملاحظة المنظمة، ولكن نظراً لأن الموقف موضع الملاحظة المنظمة يكون قد سبق تحديده تحديداً كافياً فإن تسجيل دقائق الملاحظة وتفاصيلها يمكن أن يتم في ضوء الوحدات والفئات التي سبق تحديدها قبل البدء في عملية الملاحظة.

الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنظمة:

■ يستعان في الملاحظة المنظمة بعدد من الإجراءات والوسائل التي تعين على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدقة العلمية ، وتساعد على قياس الملاحظات بصدق ومن أمثلة هذه الوسائل المنكرات التفصيلية والصور

الفوتوغرافية والخرائط واستمارات البحث، كما يستعان أيضا بنظام الفئات ومقاييس التقدير والمقاييس السوسيو مترية، وتشترك الملاحظة البسيطة مع الملاحظة المنظمة في استخدامها للمقاييس السابق ذكرها ، ونشير فيما يلي إلى هذه الوسائل بإيجاز:-

1. المذكرات التفصيلية:

يستلزم التسجيل الدقيق لموضوعات الملاحظة تدوينها أولا بأول في مذكرات وافية تشتمل على دقائق الموقف الاجتماعي ، ويمكن عن طريق هذه المذكرات فهم الظواهر والوقوف على العلاقات القائمة بين أجزائها ، كما يمكن الاستعانة بها والاستفادة منها في مواقف الملاحظة المتشابهة.

2- الصور الفوتوغرافية:

يستخدم التصوير الفوتوغرافي في تحديد جوانب الموقف الاجتماعي كما يبدو في صورته الحقيقية لا كما يبدو أمام الباحث، وهو يجنب الملاحظ الخطأ الذي قد يحدث نتيجة لاختيار العقل للوقائع التي تتمشى مع رغباته دون غيرها ، كما أنه يسجل جميع التفاصيل المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة والتي قد يغيب بعضها عن ذهن الملاحظ.

فإذا أراد الباحث مثلا أن يدرس الحياة الاجتماعية لإحدى الجماعات فإنه يستطيع أن يلتقط مجموعة من الصور تبين طرق العمل ونظام المعيشة ووسائل قضاء وقت الفراغ وأنواع العلاقات القائمة بين الأفراد وشكل المساكن وما إلى ذلك من جوانب البحث.

وتفيد الصور الفوتوغرافية أيضا في توضيح مدى التغير الذي يطرأ على حياة الأفراد والجماعات ، فلدراسة أحوال العمال المهاجرين إلى المناطق الحضرية مثلا يستطيع الباحث أن يبين مدى التغير الذي يطرأ على العمال وعلى أنظمة حياتهم بالرجوع إلى مجموعات من الصور تمثل حياتهم في المناطق التي هاجروا منها والمناطق التي هاجروا إليها حسب ترتيبها الزمني.

3- الخرائط :

توضح الخرائط بدقة العلاقة بين البيئة الجغرافية وبين التنظيمات الاجتماعية القائمة بالمجتمع موضوع الدراسة ، كما تصور كثيرا من الجوانب التي تهتم الباحث الاجتماعي كتوزيع السكان بالنسبة إلى توزيع الموارد الطبيعية وأماكن التجمعات السكانية ، وتوزيع المؤسسات الاجتماعية ، ودرجة تركيز المشكلات الاجتماعية في المناطق الجغرافية.

4- استمارات البحث:

تصمم استمارات البحث بحيث تحتوي وحداتها على العناصر الرئيسية والفرعية للظاهرة التي تخضع للملاحظة، فتهيئ للقائمين بالملاحظة فرصة استيفاء البيانات المتعلقة بهذه العناصر دون غيرها بطريقة موحدة.

وتفيد استمارات البحث في أن الملاحظات المدونة بها يمكن تجميعها في رتب ومجموعات يسهل تحويلها إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل والتفسير في سهولة ويسر.

5- نظام الفئات:

سبقت الإشارة إلى أن القائم بالملاحظة المنظمة يعتمد إلى تصنيف السلوك في فئات تساعد على أن يصف الموقف الاجتماعي بصورة كمية ، ويبدأ الباحث عادة وفي ذهنه عدد كبير من الفئات ثم يضعها تحت الاختبار لإبعاد بعضها واستيفاء البعض الآخر، والفئة عبارة تصف طبقة معينة من الظواهر التي يصنف السلوك وفقاً لها، وغالبا ما يشمل النظام فئتين أو أكثر ، ويفيد نظام الفئات في أنه يمد القائمين بالملاحظة بإطار مرجعي موحد، كما يزيد من احتمال ملاحظة الجوانب الرئيسية في السلوك ملاحظة تتسم بالثبات.

ويوصي "بولز" القائمين بالملاحظة بأن يعملوا على انتقاء موضوع كامل من الموضوعات المعروضة للمناقشة ليقوموا بتحليله بحيث تبدأ الملاحظة من المرحلة التي تحاول فيها الجماعة التعرف على الموضوع ويسمىها مرحلة طلب المعلومات وإعطائها، إلى مرحلة تحديد هذا الموضوع إلى مرحلة اتخاذ قرار نهائي بشأنه.

وكان بيلز يسجل الملاحظات على شريط صوتي متحرك ثم يقوم بعد ذلك بتقسيمه بطريقة تسهل له عملية التحليل.

6- مقاييس التقدير:

تستخدم مقاييس التقدير في تسجيل المواقف الاجتماعية بطريقة كمية، فإذا أراد القائم بالملاحظة مثلاً أن يسجل درجة مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في المناقشة العامة فإنه يستطيع أن يستخدم مقياساً للتقدير، وهذا المقياس يقسم إلى درجات أو رتب متدرجة من الصفر إلى أي درجة يحددها الباحث ولتكن 6 أو 10 بحيث يمثل الطرف الأول للمقياس الذي يبدأ من الصفر عدم المساهمة في المناقشة، ويمثل الطرف الآخر المساهمة الكاملة في المناقشة، أما بقية النقاط فإنها تمثل درجات مختلفة من البعد الذي نلاحظه ويمكن وضع المقياس بهذه الصورة:



وعند إعداد مقاييس التقدير ينبغي إعداد دليل يرشد بالملاحظة إلى الطريق السليم لتقدير العوامل المختلفة تقديراً صحيحاً.

ومما هو جدير بالذكر أن النتائج التي نصل إليها باستخدام مقاييس التقدير لا تكون بنفس عمق النتائج التي نحصل عليها باستخدام نظام الفئات، إلا أن القائم بالملاحظة قد يلجأ إلى هذه المقاييس إذا كان الوقت ضيقاً وإذا كانت إمكانيات البحث محدودة.

7- المقاييس السوسيومترية:

المقاييس السوسيومترية وسيلة توضح في بساطة وبمساعدة الرسم التكوين الكامل للعلاقات الكائنة في وقت محدود بين أفراد جماعة خاصة، وقد اقترح "مورينو" في سنة 1937 هذه الوسيلة في قياس العلاقات الاجتماعية ولتقدير مدى الجذب والتنافر داخل جماعة معينة، وسنشير فيما بعد إلى هذه الطريقة بشيء من التفصيل.

الملخص

وفي النهاية نود أن نشير إلى أن من الضروري أن تكون موضوعات الملاحظة المنظمة محددة تحديداً دقيقاً، وأن تجرى في نظام وترتيب، وأن تكون بعيدة عن التحيز، وأن تسجل أثناء القيام بها مع الاستعانة بالمقاييس التي تعين على ثبات وصدق النتائج، كما ينبغي على الباحث أن يكون يقظاً سليم العقل والحواس، قادراً على فهم الموقف الاجتماعي ومقدراً للظروف التي تحيط به تقديراً سليماً، كما ينبغي ألا يلجأ إلى التعميم من ملاحظة واحدة أو بضع ملاحظات في موقف خاص على مختلف المواقف الاجتماعية.